

سياسات

SEYASAT

فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة



رئيس التحرير : الدكتور عاطف أبو سيف
مدير التحرير : أكرم مسلم

المراسلات : معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تليفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ - ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية : www.ipp-pal.org

بريد "سياسات" الإلكتروني : info@ipp-pal.org

رام الله (٦) ٢٠٠٨

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" - رام الله - فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف : حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب سياسات أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياسية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تدرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسسي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب سياسات بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).
بذلك ترحب سياسات بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.
تبلغ سياسات الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم سياسات مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.
ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

-
- في البداية ٧
- الديمقراطية العربية . . إشكاليات وموانع / طلال أبو ركة ٩
- الديمقراطية والإسلام السياسي : فلسطين نموذجاً / محمد حجازي ٢٤
- التمثيل الفلسطيني بين المنظمة والسلطة . . واقع وتحديات / محمد أبو دقة ٤١
- أين نحن الآن وإلى أين نمضي ؟ / د. واصل أبو يوسف ٥٧
- قرارات «المجلس المركزي» والملفات الفلسطينية المفتوحة / هشام أبو غوش ٦٠
- خطر الانقسام على المشروع الوطني الفلسطيني / وليد العوض ٦٩
- الأزمة الفلسطينية الراهنة . . قانونية أم سياسية ؟ / مأمون سويدان ٧٣
- نحو جمعية فلسطينية فاعلة لحماية المستهلك (ندوة) / جعفر صدقة ٨٣
- تطور قطاع الكهرباء في فلسطين بين الحاضر والمستقبل / د. عماد بريك ١٠١
- الصراع على القوقاز : موسكو تعود إلى الواجهة العالمية / داود تلحمي ١١٢
- قراءة في كتاب «١٩٤٨ ، تاريخ الحرب العربية الإسرائيلية الأولى» / لبني مورييس ١٤٠
- المكتبة ١٥٢

على تجاوز أخطاء المرحلة؛ والاندماج الحقيقي والفاعل في بنیان النظام السياسي الفلسطيني. كما يقدم الباحث محمد أبو دقة دراسةً مطوّلةً حول (أزمة التمثيل الفلسطيني بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية) داعياً إلى إعادة الاعتبار إلى هيئة التمثيل الفلسطيني من خلال بيت الفلسطينيين الكبير «المنظمة»، مشيراً إلى أن أي إنكار لوحداية تمثيلها هو تقاطع مع الرأي الإسرائيلي القائل بضرورة تهميشها.

في زاوية المقالات يكتب الدكتور واصل أبو يوسف، أمين عام جبهة التحرير الفلسطينية، حول (الحال الفلسطيني)، داعياً إلى إعطاء أولوية إلى إعادة لحمة الوطن وتفعيل منظمة التحرير وتقييم مسار المفاوضات. كما يكتب هشام أبو غوش، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حول قرارات المجلس المركزي الأخيرة، منوهاً بأهميتها في تعزيز شرعية المنظمة وتصليب النظام السياسي والحفاظ على منجز إعلان الدولة العام ١٩٨٨. ويكتب وليد العوض، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، حول (الانقسام والحوار المتعثر)، داعياً الجميع إلى تحمّل مسؤوليته في الحفاظ على مكتسبات الشعب. فيما يكتب مأمون سويدان حول (الأزمة الفلسطينية الحالية) ويقول إن الخلاف الحالي ليس له أيّ سندٍ قانونيٍّ، وإن هذا الصراع هو صراعٌ سياسيٌّ بحثٌ يتم فيه التلاعب بنصوص القوانين؛ لصالح العمل على تعزيز الانقسام.

وتخصص **سياسات** ندوتها لمناقشة سبل الخروج بفكرة تشكيل جمعية فلسطينية فاعلة لحماية

لم يتغيّر الحال الفلسطيني كثيراً، بل ازداد سوءاً؛ فالى جانب تدهور الأوضاع المعيشية في قطاع غزة - من جرّاء الحصار والانقسام وتغوّل إسرائيل ومستوطناتها - تعثر الحوار الوطني وتراجعت القضية الفلسطينية؛ بسبب انقسام مناطق الكيان السياسي الفلسطيني وانشغال الفلسطينيين بحالهم الداخلي. مما لا شك فيه أن ثمة ما يمكن تحميله في ذلك للقوى الخارجية والحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية، لكن، أيضاً، وبالقدر نفسه من اليقين، فإن هناك الكثير الذي يجب أن يقال عن مسؤولية الفلسطينيين حيال الأوضاع الراهنة؛ كإصرار حركة حماس على الاحتفاظ بالسيطرة على قطاع غزة ورفضها تلبية الدعوة المصرية.

هناك الكثير من القضايا التي رأت **سياسات** أن تتم معالجتها على مستوى المفاهيم؛ في محاولة لتقديم رؤى خلفية ومفاهيمية تسهم في تعزيز حالة الوفاق الوطني، بحثاً عن فهم أعمق للحال الفلسطيني وبحثاً عن مخرج آمن له.

وفي ذلك يكتب الباحث طلال أبو ركة، من مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، حول (أزمة الديمقراطية العربية وتعثر المشروع الديمقراطي العربي)؛ بسبب عثرات داخلية تتعلق بالسياسة العربية نفسها أو التدخل الخارجي.

وضمن الاتجاه نفسه يكتب الباحث محمد حجازي حول (الإسلام السياسي والعملية الديمقراطية: فلسطين نموذجاً). وحجازي يدعو صراحةً أقطاب الإسلام السياسي في فلسطين إلى إجراء مراجعات فكرية عميقة تساعد

المستهلك من حيث الدور المنشود، والإطار القانوني، والتمويل. وتستضيف [سياسة](#) حول طاولتها في الندوة التي يديرها الصحافي والباحث جعفر صدقة وزير التخطيط الدكتور سمير عبد الله، وباسم خوري، رئيس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية وأمين سر المجلس التنسيقي للقطاع الخاص، وماهر الدسوقي، رئيس لجنة حماية المستهلك، وصلاح هنية، المنسق العام لمؤسسة الراصد الاقتصادي. و [سياسة](#) في هذا العدد رأت أن تخصص ندوتها لمقاربة زاوية من مناطق السياسات العامة؛ تعميقاً لهدف معهد السياسات العامة في تعزيز البحث حول السياسات العامة وتصويبها. وهو ما تستكمله [سياسة](#) في ملف السياسات العامة من خلال دراسة يقدمها الدكتور عماد بريك، من معهد الطاقة في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، حول (قطاع الكهرباء في مناطق السلطة الوطنية) من حيث السياسات العامة للسلطة وحالة الخدمة والشبكات، كما لا يفوت الدكتور بريك أن يورد بعض التوصيات والخلاصات.

وتخصص [سياسة](#) دراستها في ملف الشؤون الدولية لقراءة انعكاسات الصراع على البلقان على السياسة الدولية. فمن الثابت أن الموقف

الروسي الحازم في جورجيا عكس الرغبة الروسية في تحديد شروط اللعبة في علاقتها مع الغرب ضمن شروط جديدة. هذا على الأقل ما يقترحه داود تلحمي في قراءته العميقة حول ذلك.

تستعرض [سياسة](#) في زاوية قراءة الكتب كتاب المؤرخ الإسرائيلي الشهير بني موريس الصادر عن جامعة يال الأميركية والمعنون بـ(١٩٤٨ تاريخ الحرب العربية الإسرائيلية الأولى)، والذي يقدم فيه موريس ارتداداً واضحاً عن كل مقولاته السابقة التي أثارها في كتابه الذي نشره قبل عشرين عاماً والمعنون بـ(ميلاد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين). كما تستعرض [سياسة](#) في زاوية المكتبة مجموعة من الكتب الفلسطينية والعربية والأجنبية والتي صدرت حديثاً وذات الصلة بالموضوع الفلسطيني وتبعاته وارتباطاته.

سينتهي العام ٢٠٠٨ عمّا قريب حاملاً المزيد من العثرات الفلسطينية دون أن يحمل وعداً العام القادم إلا الرغبة الفلسطينية الحقيقية في الالتفات إلى معركتهم الأساسية في إنجاز مشروعاتهم الوطني وإقامة الدولة؛ وهذا يقتضي تكاتف الجهود والانشغال بالجوهر وتوحيد الوطن والاحتكام إلى صناديق الاقتراع في حلّ الخلافات. وهذا وحده سر النجاح لا غيره.

الديمقراطية العربية .. إشكاليات وموانع

طلال أبو ركة*

مصادر العنف ومواجهة أسباب الفتن والحروب الأهلية. وتصل الديمقراطية المعاصرة إلى ذلك من خلال تقييد الممارسة الديمقراطية بدستور يراعي الشروط التي تتراضى عليها القوى الفاعلة في المجتمع، وتؤسس عليها الجماعة السياسية أكثرية كافية. وقد تمكنت الديمقراطية المعاصرة من ذلك عندما حررت منهجها في الحكم من الجمود، فتأصلت في مجتمعات مختلفة، من حيث الدين والتاريخ والثقافة.

أما في عالمنا العربي فما زالت بعض حكوماته تركز على الخصوصية؛ لرفض الأطر الديمقراطية، تحت ذريعة أنها تنبع من ظروف غير ظروفنا وتراثنا. وكان من نتائج ذلك: الإحباط، اليأس، الفقر، المديونية، البطالة، أزمة هوية وانتماء، نزعات طائفية وإثنية، أنظمة وعلاقات عشائرية وقبلية، أزمة في علاقة المجتمع بالسلطة، وأزمة داخل

تشهد بدايات الألفية الثالثة اتجاهاً متزايداً نحو الديمقراطية على المستوى العالمي، الأمر يمكن وصفه بأنه موجة جديدة من الديمقراطية، حيث حدث انتقال نحو التعددية السياسية في العديد من الدول في عالم الجنوب. فأين العالم العربي من هذه التحولات؟ وما هي أبرز التحديات التي تواجه الديمقراطية فيه؟

بدايةً، فإن الديمقراطية المعاصرة اليوم أكثر تواضعاً مما يعتقد البعض عنها أو ينسبها إليها أو يطالبها به. إنها منهج لاتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بها، وهي منهج ضرورة يقتضيه التعايش السلمي بين أفراد المجتمع وجماعاته، منهج يقوم على مبادئ وأسس تمكن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الاختلاف في الآراء وتباين المصالح بشكل سلمي. وتمكن الدولة، بالتالي، من السيطرة على

*باحث في مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.

المجتمع محورها غياب مفهوم المواطنة، وأزمة داخل الحكومات محورها غياب المشروع، أزمة مثقفين وثقافة^١.

لهذا، يبدو العالم العربي عالماً متفككاً، يجد نفسه أسير معادلات سياسية مستحيلة، إذ إنّ الإدراك السياسي لحكامه والجزء الأكبر من معارضيه يبدو مقتصرًا على الإدانة الخطابية للمؤامرات الخارجية. ولهذا - أساساً - أمكن للولايات المتحدة الأميركية أن تحتل العراق، كما أمكن لإسرائيل أن تستفرد بالشعب العربي الفلسطيني.

إنّ إعادة بناء مفهوم الدولة داخل الفكر السياسي العربي المعاصر، منظوراً إليها من زاوية كونها حقلاً يعكس تناقضات البنية الاجتماعية وتوازنات القوى فيها، ستسمح بإعادة تمثّل مسألة الديمقراطية والنضال الديمقراطي، كما ستخرج الحركات التقدمية من عزلتها وستدفعها إلى الخروج بالعمل السياسي من دوائره المغلقة إلى الدائرة الجماهيرية الأوسع، وستقذف التفكير السياسي من مصطلحات القاموس العسكري، كما ستقلص من مظاهر ممارسة السياسة بمنطق الحرب.

إنّ التعددية وحق الاختلاف ليسا غايةً في حد ذاتهما، وإنما هما الأساس اللازم لتأصيل الفكرة الديمقراطية في تربتنا العربية، بهدف الاتفاق الجماعي على أولويات المشكلات الداخلية التي تعوق تطور أقطارنا والتحديات الخارجية التي تواجه أمتنا العربية، ومن ثم طرح الحلول الواقعية المتفق عليها من قبل القوى والتيارات الفاعلة التي تقبل الإطار التعددي.

وتكتسب الدعوة إلى التعددية وحق الاختلاف أهميتها في ظل ما تشهده بعض أقطارنا العربية من انقسامات عمودية تهدد وحدتها وتسهل لأعداء الأمة تمرير مخططاتهم التقسيمية على أسس ما قبل وطنية.

إنّ إدارة التعددية الفكرية والسياسية بشكل حضاري، بما تفرضه من قيام مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية مستقلة، وبما تفرضه من علاقة المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، تحمل بين طياتها إغناء لوحدة مكونات الدولة. ولذا، فإنه ليس من قبيل الترف الفكري الدعوة إلى ضرورة تطوير نسق عربي ديمقراطي مؤسس على مشروعية التعددية وحق الاختلاف، الأمر الذي يتطلب:

أولاً - وفاقاً بين السلطات القائمة في الأقطار العربية وبنى المجتمع المدني لصياغة حل انتقالي تدريجي نحو الديمقراطية، بحيث تتم ديمقراطية هياكل السلطة وبنى المجتمع المدني في آن واحد، ضمن إطار توافق على مضمونه ومراحله (مجموع القوى والتيارات السياسية والفكرية الأساسية). ويبدو واضحاً أنّ نجاح هذا المسار مرهون بمدى استعداد السلطات العربية لترشيد بنائها على أسس عقلانية وديمقراطية.

ثانياً - استحضار الخريطة الاجتماعية العربية للتعرف إلى مدى قدرة المجتمعات العربية على استيعاب القيم الديمقراطية وإفساح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني؛ وذلك لأنّ أغلبية النخب السياسية العربية تخشى الديمقراطية الحقيقية، وتتخوف من نتائجها؛ لكون علاقاتها

بجسم هذه المجتمعات لا تمر عبر قنوات ومنظمات المجتمع المدني التي تجعل في الإمكان احترام قواعد الممارسة الديمقراطية .

ثالثاً - إنّ الديمقراطية عملية مستمرة، تتضمن معانيّ التعلم والتدريب والتراكم؛ ولذلك فإنّ أفضل طريق لتدعيم الديمقراطية هو ممارسة المزيد من الديمقراطية. كما أنها ليست عملية قائمة بذاتها، بل لها متطلباتها وشروطها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية؛ ولذلك فإنّ العبرة ليست بتحقيق التحوّل الديمقراطي فحسب، ولكن توفير ضمانات استمراره وعدم التراجع عنه. وذلك بتجذيره في البنى السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمجتمع. كما أنّ الديمقراطية ليست نظاماً بلا أخطاء أو بلا مشكلات، بل لها مشكلاتها حتى في الديمقراطيات العريقة، وهنا تبرز أهمية القدرة على تطوير أساليب وآليات فعّالة لتصحيح مسارات التطوّر الديمقراطي. وبصرف النظر عن المعاني المتعدّدة لمفهوم الديمقراطية، فإنّ المفهوم يدور بصفة أساسية حول ثلاثة أبعاد رئيسة هي: توفير ضمانات احترام حقوق الإنسان، واحترام مبدأ تداول السلطة طبقاً للإرادة الشعبية، والقبول بالتعدد السياسي والفكري.

وهكذا، ليس أمام العرب إذا أرادوا التعاطي المجدي مع التحديات المطروحة أمامهم وتفعيل دورهم خلال القرن الحادي والعشرين إلّا أن يفعلوا المجتمع المدني وأنشطته ومؤسساته ويحترموا استقلاله؛ بما يؤدي إلى الاعتراف بحقوق الإنسان وإلغاء القطيعة والعدائية بين السلطة

والناس. وإطلاق حرية التفكير والنظر العقلاني النقدي ورفض تكفير المثقفين والمفكرين، وتقبّل الرأي الآخر.

معيقات الحريات والديمقراطية في العالم العربي

هناك أسئلة عديدة ومقلقة يثيرها الوضع العربي الراهن في ما يتعلق بمسألة الحريات والديمقراطية، سواء بالنسبة للأنظمة الحاكمة أو بالنسبة لقوى المجتمع من معارضة سياسية ومثقفين. وفي حين أن المسألة شديدة الحساسية - بالنظر إلى الحاجة الداخلية المتنامية للمجتمعات العربية التي تقترب اليوم من حافة اليأس من كل أمل في تغيير وضعها الاجتماعي والسياسي وكذلك الحضاري - إلّا أن هذه الحاجة الداخلية ليست وحدها المحدد في أهمية الموضوع، ذلك أن الوضع العالمي اليوم أصبح حاثاً على إدخال تغييرات على مستوى المشاركة السياسية في جميع البلدان.

الحريات في السياق الداخلي والخارجي

الحديث عن الوضع العالمي هنا لا يعني نموذج الديمقراطية المفروض على الطريقة الأميركية أو على طريقة البنك الدولي، فهي أطراف تسعى أكثر إلى تدجين المجتمعات لضمان مردودية اقتصادية أو «جيو سياسية» أعلى، كما أنها لا تمثل بالضرورة مرجعاً على هذا المستوى طالما تنتهك فيها الحقوق وتطبق فيها العدالة أحياناً على أساس عنصري.

بل المقصود هنا وضع الحريات والديمقراطية في سياق حاجة المجتمعات أينما كانت دون النظر إلى

طبيعة أنظمتها السياسية أو خصوصية ثقافتها. أما القصد من كلمة ديمقراطية هنا فهو الحديث عن الحريات أساساً، أي تلك الحريات التي تؤسس لمشاركة المجتمع في صنع القرار السياسي ومراقبة الحكومات بصرف النظر عن شكل هذه الديمقراطية.

وفي هذا السياق، ليس بوسعنا إلا أن نسجل بمرارة تأخر الفضاء العربي رغم عراقية الثقافة والتقاليد التنظيمية السياسية فيه، وربما صح القول بعكس ذلك، أي أن هذا الفضاء بقي حبيس هذه العراقية وهذه التقاليد. ولسنا بحاجة اليوم في العالم العربي لأن نقارن أنفسنا بدول أوروبا وشمال أميركا كي نعي دونية وضعنا السياسي، لأن مثل هذه المقارنة تعطي في الوقت نفسه الوسائل لتبرير هذا الوضع بالتأكيد على الاختلاف الثقافي والوقت الطويل الذي نضجت ضمنه التجربة الديمقراطية هناك.

«ويبدو أن الحكومات العربية واعية كل الوعي بحجم التحديات الداخلية والخارجية على مستوى إحداث تغييرات سياسية في بلدانها، وهي واعية كذلك أن إحداث أي تغيير - بالمعنى التام لكلمة تغيير - ينتهي إما بزوالها وإما على الأقل بوضع وجودها محل شك. ولذلك لجأت هذه الدول إلى مراوغة المعنى العميق للديمقراطية بهدف ابتذاله من خلال ابتداع حيل أعطت حكامنا شرف السبق في مجال التحايل على مجتمعاتها»^٢.

خطاب تمويهي حول الديمقراطية

كانت الحكومات العربية دوماً محل تساؤل كلما

تعلق الأمر بالتغيرات الديمقراطية، واشتد الضغط عليها منذ تغير التوازنات والرهانات الجيوستراتيجية في العالم بعد انهيار المعسكر الشرقي، وقد وصل الوضع أوجه من خلال المبادرة الأميركية المبشرة بفجر الديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير، حيث نشهد لأول مرة تدخل دولة ما لتحديد نمط الحكم في رقعة تعادل ربع مساحة المعمورة؛ ما أضر بمصداقية القوى الحية في هذه المجتمعات.

ومن أجل مسايرة الضغط الخارجي وتنامي الأصوات الداخلية التواقفة لفتح هامش الحريات، لجأت الحكومات العربية إلى اعتماد خطاب مراوغ يقرّ ضمناً بالحاجة إلى الديمقراطية، ولكنه يحدد لها فضاءً ضيقاً للتطبيق يجردها من كل فاعلية تنظيمية، فعادة ما تواجه المطالب بتوسيع الحريات بخطاب ساذج حول الخصوصية الثقافية لمجتمعاتنا التي تفرض نوعاً من التريث، باعتماد الإصلاح قطرة قطرة حتى تتعود «عقليتنا المتخلفة» مع عبقرية حكامنا التي أبدعت في إصلاحاتها اعتماداً على معرفة تاريخية وأنثروبولوجية عميقة بمحكوميها.

وفي سياق هذه الخصوصية، نرى النخب الحاكمة تحذر من عواقب اعتماد نموذج ديمقراطي يفسح مجال المشاركة السياسية للحابل والنابل ويهدد بفقدان المجتمع وحدته ويزج بنا في غياهب الحروب الأهلية. لماذا؟ لأننا شعوب لها ثقافة أخرى تعتمد على احترام الصغير للكبير، وعلى احترام المرأة لسلطة الرجل، فما حاجتنا لديمقراطية تجعل الأخت تحاسب أخاها والمرأة زوجها و«الرعية راعيها»؟ إنها صورة تامة لوضعية الانقلاب الاجتماعي المهدد لوجود المجتمع ذاته.

أكثر هو هذه الصيغة غير الإلزامية .

ارتباط الديمقراطية بسياسة كبرى الدول الغربية

إن الإعاقة الكبرى التي يعاني منها المشروع الحقوقي - الديمقراطي العربي - هو ارتباطه في ذهن العرب بمصدره الليبرالي والغربي . وطالما لم يقع فكّ هذا الارتباط في الوعي الجماعي، فإن حظوظه في الحياة شبه معدومة . وعليه، يصبح دور الديمقراطيين العرب من مفكرين وإعلاميين بلورة تيار فكري سياسي مبني على التذكير الدائم : أن الديمقراطية، مثل الإعلامية، تقنية فعالة ومتقدمة في حكم الشعوب، يجب ألاّ تتركها بحجة مصدرها وإلاّ حكمنا على أنفسنا بالتخلف الأبدي . كذلك أنّ أكبر ديمقراطية في العالم هي الهند، وأن الغرب حارب الديمقراطية من منتصف القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين بأشكال متواصلة . كما وأنه هو الذي أعطى للعالم أقطع الديكتاتوريات، وأن حكومات كبرى الدول الغربية (لا مجتمعاته المدنية حليفنا الطبيعية) كانت ولا تزال أكبر حليف لكل الدكتاتوريات في العالم، وأننا لا نقل الديمقراطية عنها وإنما ننتزعها منها ونفرضها عليها، وأنها ضد انتصاب الديمقراطية عندنا؛ لأن هذا سيعضد مصالحها في الصميم، وأنه من الغباء انتظار أية عطية منها لا تخدم مصالحها .

الديمقراطية الأميركية من الديمقراطية العربية

يعتبر انتقال إستراتيجية العمل الخاصة بالإدارة الأميركية فيما يتعلق بالمنطقة العربية،

هذا التشخيص المأساوي نراه بوضوح في العديد من التفسيرات الحكومية العربية التي تنظر إلى الحالة الجزائرية التي لم تراخ خصوصية المجتمع؛ ما أدى إلى اندلاع حرب أهلية حصدت ما حصدت من الأرواح والقوى الحية في المجتمع؛ إذ نرى خطاب الخصوصية في هذه الحالة يشكك أصلاً في أية إمكانية لفصح مجال الحريات؛ لأن الممارسة التي تلائم هذه المجتمعات أكثر، ليست المشاركة بل المراقبة، فالسلطة تراقب بالمعنى الأمني والقمعي في حين يراقب المجتمع كمتفرج وفي أحسن الحالات كشاهد أمام التاريخ . والحصيلة أنه عوض أن تكون الممارسة الديمقراطية مخرجاً وأمثلاً فقد أصبحت اليوم خطراً مهدداً يجب إبعاد شبحه مثله مثل خطر الفقر والامية .

بعض التجارب الحكومية العربية الأخرى أقرّت بجدوى الديمقراطية، غير أنها أنزلتها في بيئة من الخصوصية أقل صرامة لكنها أكثر فاعلية في تجويف المفهوم، وكلما هدّدت نتائج الديمقراطية مصالح الحكومات عادت إلى البطش بهذه الديمقراطية . لا يفوتنا هنا أن نشير إلى إستراتيجية خطابية أخرى تضع الديمقراطية والحريات في مواجهة الأصالة والشخصية والتقاليد العريقة، إذ تحبذ حكوماتنا الحديث أكثر عن الشورى وعن مجالس الشورى، لما تتيحه مثل هذه المفاهيم من نشر نوع من الضبابية في كيفية سير وفعل هذه المؤسسات . فالمعروف تاريخياً، سواء في ما يتعلق بتاريخ الدولة الإسلامية الرسمي أو في ما يتعلق بتاريخ المجتمع والعشائر، أن الشورى غير ملزمة وهي كذلك انتقائية³ . فما يهم الحكومات العربية

من محاولات تفعيل عملية الإصلاح والضغط على الحكومات باتجاه تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك على ضوء الاستنتاج الذي حملته الإدارة الأميركية إثر أحداث الحادي عشر من أيلول من حيث اعتبار غياب الديمقراطية والحرية والإدارة السليمة في الحكم من المسببات الرئيسة وراء ظاهرة التطرف الإسلامي، نقول انتقلت تلك الإستراتيجية إلى إعادة العمل مع الأنظمة الرسمية العربية على قاعدة ضمان المصالح المشتركة خاصة على ضوء ما أفرزته نتائج الانتخابات من فوز لقوى الإسلام السياسي التي ازداد نفوذها؛ بسبب الانحياز الأميركي لإسرائيل وإخفاق المشاريع العربية في التصدي للاحتلال الإسرائيلي ومعالجة مشاكل المجتمع الاقتصادية والاجتماعية في الوقت نفسه، في حين عكست نتائج الانتخابات في كل من العراق ولبنان وفلسطين ومصر، نفوذاً متزايداً لقوى الإسلام السياسي؛ الأمر الذي أجبر الإدارة الأميركية على تغيير إستراتيجياتها وفق القواعد القديمة التي تضمن مصالح كل من الولايات المتحدة والأنظمة في الوقت نفسه، خاصة في إطار الحرص على مصادر النفط والبتروال والثروات العربية بصورة رئيسة.

«لذلك فإن راييس ومن خلفها الإدارة الأميركية لا تعترف بنتائج الانتخابات إذا كانت تتعارض مع مصالحها وتوجهاتها، وقد انسحب هذا المفهوم على نتائج الانتخابات الفلسطينية التي أفرزت فوزاً ساحقاً لحركة حماس وبدأت بخلق المعوقات والاشتراطات لقبول حماس في المجتمع الدولي في تجاوز مبدأ حق تقرير المصير وإرادة المواطنين

الحرية المعكوسة في صندوق الاقتراع»^٥. إن وجود تلك الاشتراطات في الوقت الذي يعكس المعايير المزدوجة في التعامل مع نتائج العملية الانتخابية والديمقراطية فإنه يعكس التوجه الأميركي الهادف بالأساس لاستيعاب قوى الإسلام السياسي لتصبح جزءاً من المنظومة الرسمية وتخرج عن دائرة مفاهيمها وشعاراتها وأهدافها في محاولة لدمج قوى الإسلام السياسي في مبنى الأنظمة الرسمية؛ لتمارس العمل السياسي والدبلوماسي الرسمي على قاعدة الإسلام المعتدل في مواجهة قوى الإسلام المتطرف؛ وذلك وفق النموذج التركي الذي أصبح مؤخراً يلعب دوراً دبلوماسياً لا يخرج عن إرادة السياسة الكونية التي تقودها الولايات المتحدة خاصة فيما يتعلق بالملفين: العراقي، والسوري / الإسرائيلي.

وهذا يدفع بالضرورة الأنظمة العربية الرسمية إلى القيام بإعادة ترتيب علاقاتها مع القوى الشعبية ذات البعد الديمقراطي بما يضمن تفعيل قوى المجتمع المدني وزيادة مساحة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الإنسانية كأدوات ومفاهيم ستخلق حالة من الحراك الحيوي وتخرج المجتمع من دائرة الاصطفاف الحاد بين قوى النظام الرسمي وقوى الإسلام السياسي، حيث ستتيح مساحة الحرية والديمقراطية المجال لضبط إيقاع التوترات الداخلية وتحافظ على وحدة نسيج المجتمع وستحقق مبدأ التداول السلمي للسلطة وفق أسس المواطنة المتساوية والمتكافئة، وعلى قاعدة دستورية تضمن الفصل بين السلطات وتحقيق سيادة القانون وإحقاق الحريات في تجاوز للمفاهيم التي تحاول

تحقيق التحالف بين السلطة والثروة أو بين المفاهيم الأيديولوجية والسلطة أو بين المعسكر والسلطة بما لا يساعد على تحقيق الحراك والتحول الديمقراطي الراسخ القوي، الذي هو بحاجة إلى بنية مفاهيمية ومؤسسية راسخة تستطيع تفعيل آليات المساءلة والمحاسبة وتطوير وسائل الضغط الشعبي والرقابة من قبل المواطنين وقواهم السياسية ومنظمات المجتمع المدني بحق القائمين على السلطة، على أن تتم محاسبتهم وفق برنامجهم الانتخابي الذي وعدوا المواطنين بتحقيقه.

الديمقراطية العربية وأحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١

لقد زاد اهتمام القوى الرأسمالية العالمية وخاصة الإدارة الأميركية، التي سيطرت عليها قوى المحافظين الجدد، بقضية الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وضرورة تطبيقها في العالم العربي، وجراء أحداث الحادي عشر من أيلول «ساد المؤسسة السياسية تحليل يفيد بأن ظاهرة التطرف تعود إلى التخلف والاستبداد والشمولية وعدم وجود ظاهرة الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان. وعليه قامت الإدارة الأميركية بتخصيص مبالغ ضخمة من خلال مؤسساتها وهيئاتها لتشجيع ودعم المشاريع التي تروج لثقافة الديمقراطية والمجتمع المدني والإصلاح»^٦، وقد قامت، أيضاً، باستغلال تلك الورقة في مواجهة النظام الرسمي العربي، وخيبرته بين هذا الخيار أو بين التكتيف مع اشتراطاتها الاقتصادية والسياسية خاصة في مجال القضايا العربية بوضعه على

قاعدة التفاعل الإيجابي مع المقترحات والتوجهات الأميركية والخارجية؛ لأن السير في مسار الإصلاح سيخلق إرباكات واختلالات في البنية الاجتماعية والسياسية الداخلية؛ الأمر الذي سيؤثر على حالة استقرار الأنظمة الرسمية العربية، كما استفادت، أيضاً، من نمو قوى الإسلام السياسي كقوة جماهيرية أساسية في ظل ضعف وتفتت القوى الديمقراطية واليسارية أو الليبرالية أيضاً، خاصة بعد أن أفرزت عملية الانتخابات فوزاً لتلك القوى في بعض البلدان مثل العراق ولبنان وخاصة في فلسطين عندما فازت حركة حماس بنسبة مميزة وحصلت على الأغلبية في الانتخابات العامة التي تمت في كانون الثاني ٢٠٠٦.

وعليه فقد استغلت القوى الرأسمالية العالمية تلك الأحداث باتجاه المزيد من إحكام سيطرتها على المنطقة عبر العودة من جديد لدعم الأنظمة الرسمية العربية خاصة أنها تراجعت عن مفاهيم الإصلاح والديمقراطية والمجتمع المدني لصالح مفاهيم الاستقرار على ضوء صعود قوى الإسلام السياسي شعبياً وبرلمانياً، رغم أن هذا الصعود قد تمت الاستفادة منه عالمياً، أيضاً، في سياق السعي الرامي لتحويل تلك القوى إلى حركات علنية ورسمية وشرعية في إطار يتجاوز تركيبة ومفاهيم المنظمات ذات التوجهات الأصولية المتطرفة عبر ممارستها العنف مثل القاعدة وغيرها.

لقد ترابطت عملية الترويج لثقافة الديمقراطية والمجتمع المدني من قبل الإدارة الأميركية مع الغزو الأميركي لكل من أفغانستان والعراق، وقد أدى ذلك إلى ردود فعل سلبية لدى المواطنين والمثقفين

العرب، خاصةً أن ديمقراطية البوارج الحربية لم تفرز سوى مزيد من التشطي الطائفي والمذهبي في العراق إضافة إلى أنها ولدت انتهاكات فظة في حقوق الإنسان من خلال التنكيل والقمع، ولعل الشاهد الأبرز على ذلك سجن أبو غريب، وأبقت القوات العسكرية الأميركية موجودةً بصورة ميدانية مباشرة في العراق في إطار العودة إلى سياسة الاستعمار القديم ومن أجل ضمان السيطرة على موارد النفط في المنطقة.

وعليه؛ فإن سياسة الفوضى الخلاقة المرتبطة بسياسة الشرق الأوسط الجديد والتي استخدمت الديمقراطية كوسيلة لها، لم تفض إلى نكوص قطاعات واسعة عن فكرة الديمقراطية والمجتمع المدني فقط في ظل اتساع السمعة السلبية للإدارة الأميركية في انتهاكها للحريات وحقوق الإنسان سواء عبر معتقل غوانتانامو ومن خلال المعتقلات السياسية السرية في أوروبا وغيرها من الممارسات الأخرى، بل أدت إلى الانكفاء إلى المفاهيم الأصولية والتي ترافقت مع حالات الفقر والتهميش والشعور بإهدار الكرامة؛ الأمر الذي وفر تربة خصبة لقوى الإسلام السياسي لاحتضان فئات اجتماعية واسعة وتعبئتها لصالحها سواء على المستوى السياسي أو الفكري، في ظل استمرارية تراجع القوى اليسارية والديمقراطية لأسباب موضوعية وذاتية.

وإذا كان هناك شبه اتفاق بين العديد من المثقفين الديمقراطيين على وجوب بلورة مشروع تحرري نهضوي عربي يتجاوز الطائفية والإثنية والعرقية ويتصدى لسياسة الشرق الأوسط الكبير الرامية

إلى التجزئة والانقسام؛ من أجل إبقاء إسرائيل دولة كبيرة متنفذة سياسياً واقتصادياً في المنطقة فإن هذا المشروع لن يكتمل إلا بإضافة البعد الديمقراطي القائم على المشاركة من قبل المواطنين الأحرار الذين يجب أن يشعروا بالانتماء الجماعي للمشروع التحرري والقومي، فمن الضروري الاستفادة من التجربة القومية التي مورست في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي والمعتمدة على النخبة السياسية القيادية فقط؛ وذلك عبر توسيع العلاقة مع الجماهير وزيادة الروابط معها واحترام قيم الحرية والديمقراطية والمواطنة وممارستها فعلياً وليس اعتمادها فقط في إطار الدستور.

فقد أثبتت مسألة المواطنة والمشاركة، الأهمية الحيوية لتحقيق النهج القومي التحرري، وإذا كانت مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان تراجعت بين أوساط بعض المثقفين والمواطنين جراء ارتباطها بأحداث ١١ أيلول وما تولد عنها من سياسات عدوانية على المنظمة، فإنه من المناسب إعادة صياغة الديمقراطية عبر إدماجها في المشروع النهضوي التحرري العربي الذي يشكل بديلاً لمفاهيم السوق المبنية على آلة النهب الاستعماري العالمي وبديلاً لحالة التشطي والتشرد الطائفي وبديلاً للمفاهيم التي تحتكر الحقيقة باسم التمسك بالماضي والتراث والعودة إلى الأصول والسلف.

ذلك أن الإسلام السياسي لن يشكل بديلاً لنظام العولمة الرأسمالية المتوحشة المبنية على منهج الليبرالية الجديدة، خاصةً أن قوى الإسلام السياسي لا تطرح القطع مع آليات السوق؛ وبالتالي فهي تسعى للحفاظ على حقها بإدارة

الشؤون الثقافية والمفاهيمية الخاصة بها، وربما ستجد الحلول الوسطى والمناسبة لعدم منع حرية عمل الشركات متعددة الجنسيات والاحتكارات الرأسمالية العالمية في الأسواق المحلية؛ الأمر الذي سترك نتائج سلبية على مصالح الفقراء والمهمشين إستراتيجياً.

إن صياغة الدستور وتعديله بما يتلاءم مع مصالح النظام وشخصه السياسية الحاكمة في العديد من البلدان العربية، إضافة إلى عدم الانفتاح على منظمات المجتمع المدني، والاستمرار في فرض القيود على الحق في تشكيل الأحزاب والنقابات والمضايقات على قوى الإسلام السياسي والتي تستفيد من هذه الظروف التي تولد درجة عالية من الاحتقان الداخلي، يعكس عدم رغبة تلك الأنظمة في إجراء عملية الإصلاح الضرورية اللازمة في مواجهة الفساد والاستئثار بالحكم لصالح شرائح طبقية نافذة، كما يعكس استمرارية الميل إلى السيطرة في مواجهة ديناميات الفعل الاجتماعي والديمقراطي الداخلي، رغم أن التفاعل الإيجابي مع تلك الديناميات وقواها المدنية والسياسية هو الذي يحقق التحول الصحي باتجاه الديمقراطية بدلاً من الاحتقان الذي سيدفع إلى ظواهر تعزز من التوتر الاجتماعي؛ الأمر الذي سينعكس على بنية نسيج المجتمع الداخلي ويخلق التصدعات في تكوينه.

كما أن استمرارية الحكم القائم على السيطرة العائلية في بعض البلدان العربية الأخرى مصحوباً بعدم بلورة آليات العمل الديمقراطي المبني على التعددية والرأي الآخر والحق في تشكيل الجمعيات

والنقابات والتجمع السلمي والاحتجاج مصحوباً ببنية اجتماعية عضوية واقتصاد ريعي غير إنتاجي، وفتح السوق المحلية لاستثمارات القوى الرأسمالية والاحتكارية العالمية العابرة للقوميات، يعكس، أيضاً، عدم الإقدام باتجاه التحول الديمقراطي، حيث إن الانتخابات البرلمانية في بعض البلدان المحكومة من قبل العائلات الحاكمة، ما زالت تلعب دوراً شكلياً يهدف إلى إعطاء انطباعات للمجتمع الدولي بالسير باتجاه الديمقراطية ومن أجل منح مساحة من التفاعل الداخلي أيضاً، دون أن يصل هذا التفاعل إلى مرحلة المؤسسة والفصل بين السلطات واستقلال القضاء واحترام الحريات العامة ودون أن يصل، أيضاً، إلى مبدأ التداول السلمي للسلطة الذي بموجبه من الممكن أن يتحول الحاكم إلى مواطن وأن يأخذ المواطن دور الحاكم في إطار هذا التداول المستند إلى حق الاقتراع، في إطار دولة الحق والقانون.^٧

الديمقراطية العربية وإشكالياتها

في حين يسعى العالم المتحضر إلى تطوير نظامه الديمقراطي ليستظل تحته كل المحرومين من بلدان العالم النامي، وعلى رأسهم وفي مقدمتهم دولنا العربية والإسلامية بأطيافها وألوانها ومعتقداتها المختلفة، يبقى عالمنا الشرق أوسطى المشتعل بالحروب (أغلبها حمقاء) يبحث عن الأدوات والأساليب الملتوية لخنق الديمقراطية ومؤسساتها المدنية ووأدها واستبدالها بنظام مشوه لا يؤمن حتى بأبسط القيم والحقوق التي وهبها الله تعالى.^٨ إن المحنة التي تواجه الديمقراطية في الوطن

العربي والإسلامي تتجلى بوضوح في عدم فهمهم للديمقراطية كمفهوم وثقافة (حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية، والحريات، واحترام القانون وفصل السلطات ونقد الذات والمحاسبة . . . إلخ) التي تجعل هذا النظام يتجدد بأدواته الرقابية التي جعلت أوروبا والغرب مركز إشعاع علمي وأدبي وفلسفي وأخلاقي متحضر يسعى لكسب ودها وحمل جنسيتها المحرومون في العالمين العربي والإسلامي.

ويذهب الكثيرون في بلداننا إلى اعتبار أن الديمقراطية هي صندوق انتخابي يمارس الناس فيه حق اختيار نوابهم فقط أو بعض الشعارات يطلقها المتكسبون من ثمار هذا النظام العظيم، ويتناسون أن الديمقراطية لها استحقاقاتها. وهي نظام متكامل يحفظ للضعيف حقه قبل القوي، ويحاسب فيه الكبير والمسؤول ورئيس الحكومة.

وفي الوقت الذي تمارس فيه الحركات والأحزاب الدينية - في غالبيتها - الديمقراطية وأدواتها من خلال صناديق الانتخابات في وطننا العربي وبالأخص التي تتمتع بها - باعتبار أن للعرب والمسلمين خصوصياتهم في ممارسة العمل النيابي - فإن ممارستها الحياتية والحزبية تكون تبعاً لأيديولوجيات دينية وأفكار راديكالية متطرفة، بل وتحاول وبشكل علني مخالفة الدولة والسلطة التي تنتمي إليها، ولعل العملية الجهنمية التي أقدم عليها حسن نصر الله أمين عام حزب الله في لبنان أبلغ وأدق تعبير عن مدى رفضها وعدم اعترافها وإيمانها بالديمقراطية؛ فلم يرجع إلى البرلمان لأخذ المشورة في قضية تشمل حياة البلد

ومصيره، بل يخوض غمار حرب يقتل فيها أكثر من ألف من الأبرياء، وفي نهاية المطاف لبنان يدمر وأهله يشردون وتحمل الدولة طيش وديكتاتورية الحزب ويحتفل الحزب بالانتصارات الباهرة بجماجم الأبرياء، ولن يتجراً أحد من المسؤولين في لبنان ولا الحكومة على محاسبة السيد الكبير الذي اختطف قرار بلد كامل بإرادة ولاية الفقيه، بل يصرح بأنه سيحاسب الذين خذلوا المقاومة. وفي المقابل تقوم الحكومة الإسرائيلية بمحاسبة رئيس وزرائها (أولمرت) ووزير دفاعها (عامير بيرتس).

إن العرب مشغولون أكثر بالحديث عن المؤامرات التي حيكت ضدهم، والخianات التي تعرضوا لها من أصدقائهم، هذه هي الحالة العربية التي لا تضع يدها على الجرح وترتكز على التفكير الأحادي المتسلط بأشكاله المتعددة وصوره المختلفة (الدينية أو القومية وحتى العلمانية منها)، وعدم فهم طبيعة الحياة التي تتطور بنقد الذات ومحاسبة المسؤولين أو البحث عن السبب والمسببات. الديمقراطية ليست سوى أداة فعّالة قابلة للتعديل والتغيير وفق معطيات الواقع، وليس عليها أن تكون أداة سحرية لحل جميع المشكلات في أوطاننا، يصف جورج طرابيشي في مقال له ذلك بـ «إشكالية المفتاح والتاج». فالموقف الأيديولوجي يرى في الديمقراطية مفتاحاً لحل مشكلات المجتمعات العربية، وهذا المفتاح هو بالضرورة من طبيعة سحرية، مثله في ذلك مثل سائر «المفاتيح العجائبية» التي أناطت بها الأيديولوجيا العربية معجزة النقلة الفجائية، بلا مجهود ولا كلفة ولا

زمن، من واقع التأخر إلى مثال التقدم^٩.

الديمقراطية هي ممارسة طبيعية بشرية قابلة للخطأ والصواب، وصلت إلينا بعد حروب طويلة راح ضحيتها الآلاف من الأبرياء، وليس بالضرورة أن تكون عصاً سحرية لمشكلاتنا التي لا تنتهي، ولكنها حتماً ستكون أخف وطأً من التفكير الأحادي المستبد الذي لا يجد الحاجة لرأي الآخرين والمعارضين إلا ضرباً من التخلف أو محاولة لمناهضة النظام أو الحزب.^{١٠}

وتكمن للديمقراطية العربية مطبات وعقبات كثيرة ومنها: وجود من لا يؤمن بالديمقراطية إلا للوصول للحكم كأداة سهلة من خلال الغالبية لا كإيمان يقيني بالديمقراطية، ومن ثم الإجهاز عليها (جبهة الإنقاذ الجزائرية) التي اعتبرت الديمقراطية (غريبة دخيلة بل كافرة أحياناً) ولا أعلم لماذا لم يتضح لهم كفرها وغريبتها إلا بعد الوصول للحكم من خلال أداة ديمقراطية وما تحمل من سعة وسماحة للشرفاء والصادقين، وبالتالي تظهر الإشكالية الأخرى وهي (احترام العقد الديمقراطي) كما يراها طرابيشي: ^{١١} «والواقع أن مطالبة الأنظمة القمعية باحترام شروط العقد الديمقراطي، كمطالبة الحركات الأصولية به، هي إشكالية زائفة، فالطرفان كلاهما يقف خارج نطاق العقد الديمقراطي وكل ما هنالك أن الممارسة للديمقراطية الراهنة من قبل الأنظمة هي عند الأصوليين ممارسة مؤجلة، وبين ناري هاتين الممارستين فإن ضرباً من الاستقالة يفرض نفسه». ولعل القضية المحورية الأساسية للديمقراطية والمظالم التي وقعت على النظام الرائع، هي

الانتقائية البغيضة لها، بالإيمان ببعض أدواتها والكفر بالكثير الباقي منها، ومنها قبول الديمقراطية كنظام حكم فقط وليس كثقافة ديمقراطية تمارس في البيت، كقبول الأب الشرقي برأي مخالف من ابنه وابنته وزوجته، وقبول المجتمع بالرأي الآخر وجعلها ثقافة حياتية قبل أن تكون ممارسة سياسية فقط.

ويقول طرابيشي في هذه الإشكالية:

الإبداع والديمقراطية في المجتمع العربي

ينقلنا الحديث عن الإبداع والديمقراطية إلى العالم الداخلي أفراداً وجماعات. فهناك إهمال شبه كامل لهذا العالم في الكتابات النظرية العربية حول قضايا المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وهو إهمال محل، ذلك أن الفرد أخيراً هو الذي يعيش هذه القضايا، ولا يعيشها، كما هو مفترض، برأسه وحده، بل يعيشها، أيضاً، بعواطفه ومشاعره، بآلامه وأفراحه، لا يعيشها بوصفه كائناً يفكر وحسب، فكما لا شعر دون شعراء، كذلك يمكن القول لا ديمقراطية دون ديمقراطيين. ربما، لهذا، يتيح لنا الحديث عن الإبداع رؤية أكثر شمولاً، لمسألة الديمقراطية نظرياً وممارسةً. ويبدو لي أن أعمق ما تقوم عليه الديمقراطية من منظور الإبداع يمكن إيجازه في النقاط الآتية:

أولاً - لا حقيقة مسبقة وجاهزة. فالحقيقة اكتشاف دائم، كأنها تحيء من أمامنا دائماً، عبر العلاقة الدائمة بين الفكر والواقع. وهذا الاكتشاف يشارك فيه الجميع، وليس حقاً محصوراً ببعض

دون آخر .

بصرف النظر عن معايير التقدم والتخلف . وهي على كل حال معايير تجب إعادة النظر فيها . لكن مستوى ممارستها، مستوى ممارسة الديمقراطية، هو الذي يختلف من مجتمع إلى آخر .

إنما غياب الديمقراطية عن المجتمع العربي يعني أنه لم يتغلب بعد، بوصفه مجتمعاً، على ما يحول دون قيامها، كما فعلت المجتمعات التي يمكن تسميتها ديمقراطية . وهذا الذي يحول، لا نستطيع أن نتعرف إليه إلا في ضوء نضال تلك المجتمعات من أجل الديمقراطية؛ لأنها نتاج تاريخي لهذا النضال . وكانت قاعدة هذا النضال، تأسيس المجتمع المدني، أي أساساً للقول إن الإنسان هو وحده مصدر المعرفة والحقيقة، وهو سيد مصيره، ولا مرجعية لهذا كله خارج عمل الإنسان وحياته وخبرته . وهذا الذي كان يحول، هو، الدين ونظامه الفكري والمعرفي .

هكذا» لم يعد الدين في هذه المجتمعات الديمقراطية نظاماً أو مؤسسة ملزمة على الصعيد المدني، صعيد العلاقات والقيم، وإنما أصبح مجرد إيمان شخصي؛ حيث إن الديمقراطية في المجتمع العربي مرهونة بقصر الدين على أن يكون فردياً، بل إن هذا وحده لا يكفي؛ فالديمقراطية أفق وضرورة، ونظام يتكامل باستمرار وليس وصفاً جاهزاً؛ الديمقراطية حركة نضال متواصل؛ لأنها مقترنة بقدرات الإنسان على التفتح الكامل داخلياً، وعلى تأسيس الخارج وتنظيمه بحيث يصبح طبعاً، مفتوحاً أمام الإنسان، دون أي عائق؛ ولهذا لا نرى ديمقراطية كاملة في أي نظام يسمى نفسه ديمقراطياً اليوم»^{١٢} .

ثانياً- الآخر هو الوجه الثاني للذات . فالاعتراف بالآخر بوصفه مختلفاً حد التناقض أحياناً؛ ضرورة لكي تكون الذات نفسها موجودة . ودون هذا الاعتراف لا تكون الذات إلا توهماً أو انتفاخاً مرضياً .

ثالثاً- السلطة مهمة أو وظيفة وليست حقاً .

في ضوء هذه النقاط يمكن القول: إنه لا ديمقراطية في المجتمع العربي، فالحقيقة فيه، أو ما يسمى كذلك، مسبقة، جاهزة، دينية أو شبه دينية . والعلاقة بين الذات والآخر هي علاقة تناقض وتنافٍ، لا علاقة تكامل . والسلطة في المجتمع العربي حق لا وظيفة . وكل شيء لخدمة السلطة، بدل أن تكون السلطة في خدمة كل شيء، بدءاً من ذلك تشوّه السلطة كل شيء، وهي تمارس هذا التشويه باسم أكثرية أو باسم شرعية مزعومة، أكثرية أو ثورية، والأكثرية في الديمقراطية لا تمثل امتيازاً معرفياً، أو مشروعياً في امتلاك الحقيقة، وإنما الأكثرية وضع شرعي يتيح لأصحابها القيام بوظيفة السلطة لتسيير شؤون المجتمع في ظل رقابة كاملة مما يقابلها، الأقلية، أو منها هي نفسها .

إن المجتمع العربي لم يعرف الديمقراطية ولا أي شكل منها، وإنما عرف ما يمكن أن نسميه التسامح بما يعني العفو . إلا أن التسامح شيء، والديمقراطية شيء آخر . فالتسامح اعتراف بأن الآخر ضعيف لدى الأكثرية، وأنه في حمايتها وليس اعترافاً بأنه جزء عضوي من بنية المجتمع . لكن، هذا لا يعني أن المجتمع العربي لا يمكن أن يصبح ديمقراطياً .

يمكن أن تكون الديمقراطية في المجتمعات كلها

يتميز «الإبداع» بما هو إنتاج أفكار جديدة خارجة عن المألوف، بإمكانية الحضور في مختلف أنواع الأنظمة، وفي هذا بعض أسرار الكبري. وهو يمكن أن يكون في مجتمع متخلف أكثر عمقاً وغنى وإنسانية منه في مجتمع متقدم؛ وفي هذا بعض أسرار أيضاً؛ غير أن الإبداع يكون أكثر عمقاً، عندما لا تواجهه معوقات في العالم الخارجي. ومعوقات الإبداع في المجتمع العربي كثيرة، «نحيى بشكل خاص من الدين ونظامه الفكري، أي من سلطة «النص» الذي ينقلب إلى نص للسلطة»^{١٣}.

هذه المعوقات تحدّ من فسحة الإبداع في المجتمع العربي، بحيث إنها تشكل نسبة ضئيلة من الفسحة الإبداعية التي تتيحها بعض المجتمعات الديمقراطية في أوروبا والغرب عموماً؛ وعليه، فإن الإبداع في المجتمع العربي، في مختلف تجلياته، الفنية والفكرية، لا يزال مقصراً؛ مقصراً مثلاً في الدخول إلى عالم المكبوت أو المقموع أو اللامألوف أو المسكوت عنه، والكشف عن هذا العالم، وبخاصة ما اتصل من هذا كله بالجسد وعلاقة الإنسان بما وراء الطبيعة. كما أنه لا يزال مقصراً في إرساء البعد النقدي الذي يتيح إعادات النظر الدائمة والتجاوز الدائم.

ولا يزال مقصراً، أيضاً، في إرساء الحركية داخل مسار الإبداع، بحيث يظل المبدع يشعر أن المهمة بالنسبة إليه وإلى الإبداع لا تكمن فيما أنجزه بقدر ما تكمن فيما يطمح إلى إنجازه. ولا يزال مقصراً في التأسيس لعالم فني يزول فيه المسبق، وغيره، بحيث يكون الإبداع نفسه قانون نفسه.

إن طرح قضية الإبداع والديمقراطية في المجتمع العربي، لا بد من أن يكون طرحاً مختلفاً، باعتباره يلمس واقعه وآفاقه كمجتمع، فالحديث عن الإبداع والديمقراطية يتعدى بُعديه الصريحين، لي طرح القضية في كل الأبعاد الأخرى المتصلة بها.

ولا شك في أنها ستكون قضية قلقاً ومقلقة لثقافتنا العربية؛ لأنها قضية قابلة للتصريف في واجهات عدة، وقابلة للتلون، ومتداخلة الوجود والجوانب، والتعمق فيها يقود إلى طرح بنية العقل والمجتمع العربي برمته للسؤال؛ وتتضمن أهمية هذا السؤال تعدداً في المداخل والصياغات، وهو شيء ينعكس سلباً على كل محاولة تروم الاقتراب منه، حيث يشعر الباحث ببعض الارتباك والإحجام الناجمين عن الإحساس بجدة السؤال، بل وابتعاده عن دائرة الانشغالات الفكرية المألوفة؛ ولكن السؤال الملح في هذا المجال؛ متى يزدهر الإبداع في مجتمعاتنا العربية، ومتى تصبح ثقافتنا الراهنة ثقافة ديمقراطية؟

إن قضية الإبداع والديمقراطية تنطوي على تساؤلات عدة لها صلة بالحق في الاختلاف، وبالتعدد والتسامح كمفهوم فلسفي؛ ولها كذلك صلة بحرية الرأي والتعبير، ومفهوم المواطنة والمجتمع المدني، وتقبل الآخر المختلف.

ويعني هذا أن للتساؤلات الأنفة بعدين، بعداً فلسفياً ثقافياً، وآخر سياسياً مؤسسياً، وهما بُعدان مقترنان ومتداخلان، فقد دلت التجربة التاريخية على أن الإبداع، بكل أنواعه وأشكاله، لا يزدهر قط في المجتمعات القهرية، فالإبداع لا يعيش إلا

في مناخ ديمقراطي، مثلما لا تحيا الديمقراطية إلا في مناخ يسمح بالإبداع اللامألوف.

إذاً، ليس من الغريب وجود الصلة الوثيقة بين الإبداع والديمقراطية. فهما يعارضان الاستبداد، بحيث يعارض الإبداع سيادة الرأي الواحد، وتعارض الديمقراطية سيادة الإرادة الواحدة، ويتمسك الإبداع بضرورة مراعاة التعدد على المستويات كافة للاستفادة من مختلف التجارب، والانفتاح على كل الآفاق، وتؤمن الديمقراطية بأن مكامن القوة في المجتمع متعددة ومختلفة، وأن كل تمرکز للسلطة يكون على حساب إقصاء وقتل ذلك التعدد والاختلاف، وليست المسألة - بطبيعة الحال - مسألة أخلاقية فحسب، بل هي مسألة سياسية أيضاً، فحرمان مكونات المجتمع من طاقاتها المبدعة، معناه حرمانه من مقوماته الخلاقة.

ويمكن القول: إن الإبداع والديمقراطية يتقاطعان في نقاط عدة وهي:

أولاً - يلتقي الإبداع والديمقراطية عند نقطة الإيمان بالتغيير والتطور والتقدم. فقبولهما لإمكانية أن يتجدد «السؤال» من ناحية، و«الجواب» من ناحية أخرى أو معاً، بحيث يتقبل كل من الإبداع والديمقراطية كل جديد إن لم نقل أنهما يخلقانه.

ثانياً - يلتحم الإبداع والديمقراطية في تقديرهما الكبير للحياة عموماً، وللإنسان على وجه الخصوص، وقد ارتبط الإبداع منذ نشأته بالاهتمام في الحياة وتقديرها، كما ركّز على المقومات التي يملكها الفكر الإنساني، وعلى ضرورة توظيفها من أجل تقدير الحياة، وعليه لا يستطيع المبدع - في مجالات الإبداع كافة - في نهاية المطاف عدم اقتراح

الديمقراطية على مستوى الفعل السياسي والثقافي والاجتماعي؛ لأنها هي وحدها التي ستسمح بخلق محيط مناسب لتقدير الإنسان والحياة.

ثالثاً - يمثل الإبداع ديمقراطية في حد ذاته، من حيث كونه يرفض مفهوم «الحقيقة» المطلقة، أي الحقيقة الواحدة، مضيفاً على كل حقيقة طابع النسبية والتعدد، بالكيفية نفسها التي ترفض بها الديمقراطية هيمنة الرأي الواحد، مكرّسة فكر التعدد والاختلاف، ففي أصلهما معاً - أي الإبداع والديمقراطية - ثمة تضافر من أجل بناء الحقيقة، التي تظل وقتية وعابرة.

الخاتمة

لا تعني الديمقراطية اليوم أن نتخلى عن اختياراتنا الوطنية في فلسطين، وفي مسائل الهوية العربية والتنمية والتصنيع والتكتل والاتحاد، وإنما بالعكس تبني هذا البرنامج الذي سقطت النخب البيروقراطية المدنية والعسكرية السابقة في امتحان تحقيقه. ولن يكون للديمقراطية مستقبل من دون تبني هذا البرنامج نفسه والنجاح في وضعه موضع التطبيق. إن الديمقراطية ليست سوى الإطار السياسي الذي يمكن العرب من تحقيق هذا البرنامج لا نقيضه. ولن يكون بإمكان العرب تحقيق برنامج التحرر والارتقاء بمستوى حياة السكان المادية والأخلاقية والاندماج في المسيرة الحضارية العالمية من دون استكمال برنامج التحرر الوطني هذا بما يشمل من وضع حد للتسلط الإسرائيلي وحركة الاستيطان وتجاوز التفتت والتشرد السياسي العربي الذي يعيق انتشار الإبداعات وتنقل

المراجع:

أبو رمضان، محسن، ٢٠٠٤. التحول الديمقراطي في فلسطين الأسباب والمعوقات، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، ص ٤٥-٤٦.

بشارة، عزمي، ٢٠٠٧. « في المسألة العربية - مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص ٥ سلامة غسان وآخرون، ٢٠٠٠. ديمقراطية بدون ديمقراطيين، ط ٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

طرابيشي، جورج، ٢٠٠٣. الديمقراطية العربية / مقالات متعددة، مكتبة النهضة، القاهرة.

عبدان، عقيل، ٢٠٠٥. الإبداع في المجتمع العربي، دار المعارف والعلوم، القاهرة.

غليون، برهان، ٢٠٠٧. « في شروط تجاوز الأزمة الوطنية العربية الحوار المتمدن - العدد ٢٠٦٩ (١٥/١٠/٢٠٠٧).

الكيالي، ماجد، ٢٠٠٧. إشكاليات الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي» - موقع العربية نت (آخر دخول ٢٢/٩/٢٠٠٨، ٢٠:٥٥).

المولى، طالب، ٢٠٠٣. مقال بعنوان الديمقراطية في العالم العربي - موقع العربية نت ٢٠٠٣. (آخر دخول ٢٠/٩/٢٠٠٨، ١٤:٣٥)

الهوامش:

- ١ انظر سلامة وآخرون، ديمقراطية بلا ديمقراطيين، ٢٠٠٢.
- ٢ الكيالي، ٢٠٠٧.
- ٣ راجع مثال سقيفة بني ساعدة.
- ٤ الهند أكبر دول ديمقراطية سكاناً.
- ٥ أبو رمضان، ٢٠٠٨، ١٣-١٤.
- ٦ بشارة، ٢٠٠٨، ٢٨.
- ٧ غليون، ٢٠٠٧.
- ٨ يكتب برهان غليون « وهامم الكتاب الإسلاميون في الصحف يشنون حملة على البهائيين والصوفيين واصفين إياهم بأفدع الأوصاف (الإخوان المسلمون في مصر على سبيل المثال) وهم ممن يدعون التسامح الديني واصفين أنفسهم بالمستبشرين تارة والمعتدلين تارة أخرى، يحاولون استصدار مشروع قانون لتجريم اعتناق البهائية في مصر، باعتبار هذا الدين صنعةً موساديةً وعميلةً لإسرائيل وبأنهم خونة؛ وبالتالي يصبح مصيرهم واضحاً؛ هو القتل بسبب الردة أو الخيانة العظمى.!! » (المصدر السابق).
- ٩ طرابيشي، ٢٠٠٣، ٣٦-٣٧.
- ١٠ المصدر السابق.
- ١١ المصدر السابق.
- ١٢ طالب، ٢٠٠٣.
- ١٣ عبدان، ٢٠٠٥، ٧٢-٧٣.

المبدعين والمنتجين وعناصر التقدم في المنطقة ويقسم الأسواق والشعوب ويزرع التوترات والانقسامات والنزاعات بين الأقطار العربية. وليس ممكناً، أيضاً، من دون العمل على تسريع وتأثر النمو الاقتصادي والتكافل والتضامن الاجتماعي والعدل.

إن الذين يرون الديمقراطية بديلاً للحركة الوطنية ونقيضاً لها هم الليبراليون اليمينيون أو الرأسماليون وحدهم. وهذا هو مشروع الديمقراطية الأميركية المقترح للعالم العربي. ولسان حالهم يقول: أعطونا الاستقلال والنفط وفلسطين لنعطيكم الحريات الفردية. إذا سيطرت على ذهن الأجيال الجديدة فكرة أن كل ما فكر به وعاش وضحي من أجله جيل الآباء كان خطأً ولا معنى له، وأن البحث عن العدالة في فلسطين والتكتل في إطار العالم العربي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الهوية والاستقلال الثقافي والسياسي، ليس سوى وهم وعيب لا أمل فيه، ومن الأسلم عدم التفكير فيه، والتفرغ فقط للدفاع عن الحريات الفردية والحقوق الإنسانية والسعادة اليومية والاندماج في الثورة الإلكترونية والمعلوماتية، فستكون الولايات المتحدة وسياسيوها هم الرابحون ويكون المستقبل في المنطقة للديمقراطية الأميركية بالفعل، أي للأميركيين يحكمون ويتحكمون ويحلون محل النخب القديمة المنهارة. ولن يكون هناك عرب ولا من باب أولى ديمقراطية عربية ولكن مناطق مفتوحة يعبث بها خبراء السلاح والمال والشعوذة الإعلامية العربية والغربية.

الديمقراطية والإسلام السياسي: فلسطين نموذجاً

محمد حجازي*

غير المسلح، كل هذا دفع الإخوان المسلمين إلى الالتحاق بالانتفاضة ومنافسة فصائل (م.ت.ف) - القيادة الفعلية والميدانية للانتفاضة في ذلك الوقت - على العمل والنشاط النضالي ضد المحتل. هنا كانت البداية وذروة تطوّر فكر حركة حماس باتجاه الانتقال من ثقافة الإعداد المجتمعي الدعوي وبناء الإنسان العابد وصولاً بالمجتمع العابد المتعبّد إلى المواجهة المفتوحة مع الاحتلال الإسرائيلي.

وتحت ضغط الواقع؛ وخوفاً من أن تتجاوزها المرحلة، اتخذت جماعة الإخوان المسلمين قرارها بالانتقال إلى مرحلة المواجهة المفتوحة مع الاحتلال، وبالتالي انطلاق حركة حماس بعد أن كانت السنوات التي سبقت الانتفاضة، سنوات دعوة ونشاط ديني اجتماعي موجه بدرجة أساسية ضد ثقافة علمنة المجتمع الفلسطيني الذي كانت تؤثر فيه بدرجات متفاوتة فصائل العمل الوطني

في النصف الثاني من أربعينيات القرن الماضي نشأت أول أنوية لجماعة الإخوان المسلمين في حارة الشيخ جراح في القدس، وازداد نشاطها واتساعها في بداية الخمسينيات من القرن الماضي، خاصة في قطاع غزة حتى اندلاع حرب حزيران ١٩٦٧؛ وما أفرزته من نتائج على صعيد بنية جماعة الإخوان المسلمين في ذلك الوقت، وأهمها انضمام الضفة الغربية والشق الإخواني فيها إلى إمارة الأردن، مع بقاء الشق الموجود في قطاع غزة تابعاً أو متأثراً بجماعة الإخوان المسلمين في مصر.

منذ انطلاق الانتفاضة الفلسطينية العام ١٩٨٧ والالتفاف الجماهيري حولها ونشاط فصائل العمل الوطني المتزايد في توجيهها والنجاح في قيادتها والقدرة على ممارسة الفعل الكفاحي العنفي

*باحث متخصص في الإسلام السياسي

الفلسطيني وخاصة اليسارية منها. وكما يكتب خالد صلاح الدين محللاً موقف الإخوان من النضال التحرري فإنهم يرون أنه «إذا كان لا بد من تحميل مسؤولية الهزائم لأحد، فالشعب هو المسؤول. وإذا كنا نطلب النصر حقاً، فهذا مرهون بمدى استجابة أفراد الشعب للمواعظ الأخلاقية، وإلى أن يحدث هذا، فلا أمل في النصر، ولا مبرر لتحميل المسؤولية للسلطات النظامية، وهكذا؛ يجري تأجيل قضية الجهاد والتحرير عملياً إلى أمد غير مسمى، ويتخذ من الهزائم والمصائب والانتكاسات العامة حجةً على الشعب ومجموع أفرادهِ، ويجري تدجين المسلمين بهذا الأسلوب بتقبل الهزائم بوصفها عقوبات عادلة لأخطائهم وانحرافاتهم»^١.

يضيف الكاتب منتقداً موقف جماعة الإخوان المسلمين من النضال الوطني التحرري الفلسطيني «إن هذه الإستراتيجية في العمل الإسلامي «تأجيل مطلب الجهاد» حتى يتحقق شرطه الاجتماعي «المجتمع العابد»؛ تؤجل الموضوع الفلسطيني الجهادي؛ بدعوى أولوية تحقيق مقدمات التغيير الإسلامي الداخلي بأسلوب الدعوة الفردية والتجمع الكمي للتيار الإسلامي، وتقديم الوصفة النظرية للشعوب الفاعلة وأصحاب القرار؛ لهذا تنتهي إلى الفشل في كلا الهدفين «التغيير الاجتماعي والجهاد»^٢.

تشكل هذه الدراسة مدخلاً لفهم ظاهرة الإسلام السياسي الأصولي في فلسطين في علاقته بالنظام السياسي الفلسطيني، منذ أوسلو في العام ١٩٩٣ وحتى هذه اللحظة، مروراً بانقلاب حركة حماس

في ١٤/٦/٢٠٠٦ في قطاع غزة، وما تلا ذلك من أحداث جسام وبموجب الحكم في القطاع الذي سعت إليه حركة حماس وتم تطبيقه على الأرض.

ولكن قبل ذلك لا بد من الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الحرجة والمهمة التي تتعلق بنشوء هذه الحركة الإسلامية في فلسطين والملابسات التاريخية التي حددت هذا الظهور حتى غدت قوة فلسطينية لا يستهان بها، إلى درجة أنها أصبحت تحدّد شكل النضال الوطني الفلسطيني وسمات المرحلة المقبلة.

كيف نشأت؟ وما هي المؤثرات الفكرية والفقهية التي أثرت عليها؟ هل هي ذات نشأة فلسطينية خالصة؟ أم امتداد لمحيط عربي أو إسلامي؟ وما مدى تطور فكر الحركة باتجاه القضية الفلسطينية؟ وما مدى تأثير حالة الحراك الفكري والنظري في أوساط الإسلام السياسي الأصولي وخاصة في مصر بهذه الحركة؟ هل تلامس الحراك الوطني / القومي / الإسلامي؟ وما مدى تأثيره على سياسة الحركة؟ ولمن الغلبة بين هذه الاتجاهات؟ وما هو موقف الحركة من الانتخابات / النظام الديمقراطي الفلسطيني؟ وأين موقع حماس في النظام السياسي الفلسطيني الوليد؟.

مع مناقشة فكرة الوسطية والاعتدال في الإسلام.

نعتقد بأنه من شأن الإجابة عن هذه الأسئلة أن تشكل مدخلاً مهماً لدراسة الظاهرة التي نشأت في الوسط الفلسطيني وأصبحت أحد أهم المحددات التي ستؤثر ليس فقط على النظام السياسي

الفلسطيني بل على المجتمع .

ولكن بادئ ذي بدء لا بد من تحديد الملاحظات التالية كملاحظات منهجية يجب أخذها بعين الاعتبار عند الحديث عن أحزاب الإسلام السياسي بشكل عام وحركة حماس بشكل خاص . بمعنى آخر، لفهم أعمق لظاهرة الإسلام السياسي الأصولي في فلسطين بنموذجه الرئيس حركة حماس لا بد من الإشارة إلى القضايا التالية :

من المعروف أن قوى الإسلام السياسي في المنطقة العربية خصوصاً يحكمها هاجس السيطرة على السلطة، فللوصول إلى المجتمع العابد لا بد من السيطرة على السلطة، والسلطة هنا هي الفرد العابد والقوة المعنوية والمادية للوصول إلى المجتمع العابد، وبالتالي القرارات هنا تخدم هذا التوجه من خلال المؤسسات التي تتحكم به .^٣

يشير ألبرشت متسكر في كتابه (الأصولية الإسلامية بين العنف والديمقراطية) إلى ضرورة إدراك أمرين كثيراً ما يغفل عنهما أثناء الحديث عن الأصولية الإسلامية،^٤ الأول- هو أن علينا أن نفرّق بين ما يقوله الإسلاميون وبين ما يطبقونه أو ما هم قادرون على تطبيقه . والثاني- ثمة ضرورة للتفريق بين الإسلاميين بحسب الظروف السياسية السائدة في هذه الدول أو تلك . فمثلاً قد يظهر الإسلاميون على الساحة كبرلمانيين (مثلما هو الحال في تركيا أو الأردن) أو ينشطون في الاتحادات المهنية ويلعبون دوراً مهماً على الصعيد الاقتصادي مثلما هو الحال في مصر أو يشكلون جيشاً للتحرير والقتال كما هو الحال في لبنان .

ويرى، أيضاً، أن إحدى سمات الأصولية

الدينية هي الشبكات الاجتماعية، التي ينشئها أعضاؤها وتشتمل هذه الشبكات على حضانات للأطفال ومدارس ومستشفيات ومؤسسات اجتماعية أخرى، ويقوم الإسلاميون من خلالها بمهام تقع عادةً على عاتق الدولة . ونجد هذا النمط من النشاط الاجتماعي أو بالأحرى السياسي لأنصار الأصولية الإسلامية منتشرًا في كل الدول الإسلامية تقريباً، وهناك تشكيك بهذه النشاطات المدنية . فهي مجرد قناع؛ لأن الهدف الفعلي للأصوليين يبقى السعي نحو استلام السلطة، وإذا اشترك الأصوليون في انتخابات ديمقراطية فإنه تكمن وراء ذلك انتهازية وليس الاستعداد للاعتراف بالتعددية .^٥

هذا إضافة لدور المسجد المهم والحيوي في عمل بعض فصائل العمل الوطني وخاصةً حماس والجهاد، فهو عبارة عن مقر حزبي للحركة ومؤسسة حزبية بامتياز؛ فملحق الجامع عادة ما يكون مكتبةً أو رعاية صحية إلى جانب الخطب والدروس الدينية الخاصة التي تعكس مواقف ورؤية هذه المنظمات بدرجات متفاوتة، وتعّدّي دور المسجد إلى ما هو أكثر من ذلك .^٦

إذاً، المساجد في هذه الحالة تشكّل شبكةً من المقرّات هدفها التغلغل في وسط السكان ومن خلال هذا التغلغل تتحقق السيطرة والتجنيد واكتساب الأعضاء الجدد وبالتالي الاتساع في العضوية، وهذا كله تحت تأثير الدين والخطاب الديني، هذا في الوقت الذي يجب التأكيد فيه على احترام المساجد كبيوت للعبادة التي يجب تجنبها سياسة التجاذبات الحزبية التي تحرفها عن

دورها الأساسي في العبادة وتوحيد المجتمع ونشر التسامح.

وقضية ثانية تنتج عن هذا التأثير الديني وخطابه هي التواكل الذي يصبغ خطاب الحركات الإسلامية في نشاطها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فلا خطاب أو تصريح لها إلا ونجد فيه هذه القضية ماثلةً وبقوة، « هذا الفوز الكبير قد منحنا إياه الله سبحانه وتعالى والذي لم نكن نتوقعه، فإذا أعطانا الله سبحانه وتعالى هذا الفوز فهل نتنكر له، فهو كفيلاً بأن يمد يد العون إلينا في تأسيس خلافة راشدة «نسبة إلى عهد الخلفاء الراشدين».

فمثلاً، تردد في خطاب حماس بعد فوزها في الانتخابات عبارات من باب الحكومة الرشيدة والحكومة الربانية والنصر الرباني والفتح والإمام الرباني . . . إلخ وكلها في السياق نفسه تشير إلى تواكل ووهم، ولكن نحن إزاء قيادة سلطة ومجتمع يرزحان تحت الاحتلال ومتطلبات حياة يومية للسكان. والقضية الفلسطينية بكل تعقيداتها تحتاج إلى جهد مؤسسات وعلاقات دولية والانفتاح على العالم، وإلى خطاب متزن يستوعب التنمية والحداثة والعصرنة، تفهمه شعوب العالم، وهنا يكون التواكل في مواجهة المؤسسات والكفاءات والخبراء في المال والاقتصاد.

والقول إن حركة حماس تريد أن تقيم دولةً دينيةً لا يعني إعطاء الدين تجسيدا في هذه الدولة، بل يعني إعطاء الدولة قدسيةً دينيةً، إذ إننا نستطيع أن نفهم أن فلاناً من الناس هو رجل متدين، ولكننا لا نستطيع أن نفهم أن الحكومة متدينة، ومتجهة إلى الله سبحانه وتعالى، أي أن يقال إن هذه

الحكومة ربانية، معنى هذا أننا إزاء نشاط رباني بكل معنى الكلمة لا يخطئ ولا يوجه إليه نقد ولا يمكن تقييمه، لأنه الكمال المطلق. ومن هنا نفهم تصريحات زعامات حماس من مثل: أن هذا الفوز رباني، علينا ألا نتنكر له. ومن خلال هذا المنطق تمت الدعوة إلى تشكيل حكومة من لون واحد (حماسية) حتى ولو ذهب المجتمع إلى الجحيم.

إن سهولة اللجوء إلى العنف كان مردها تأثيرات وتبني الأصولية الإسلامية الجديدة الشديدة الخطورة، وذلك بسبب عدم قدرة التيار الرئيسي في جماعة الإخوان المسلمين على تقبل الحلول المنطقية محل المرجعيات التاريخية، بجانب سيطرة مفهوم الحاكمية الإلهية؛ أي اعتبار الإسلام ديناً وديناً، مصحفاً وسيفاً، كما ذهب مؤسس الإخوان المسلمين حسن البنا؛ فالجمهور والمواطن هنا ليس مرجعاً مؤسسياً فيها، بل هو أداة لتحقيق الرؤية الدينية الخالصة للإخوان. وهنا تكمن الخطورة، أي أن النظام الفلسطيني الذي هو علماني بامتياز عبر قوانينه وحركته الاجتماعية وقواه السياسية يكون في تناقض تام في المظهر والمضمون مع النظام الذي تسعى الحركات الإسلامية إلى بنائه وفق أجندتها ومرجعياتها الدينية المختلفة.^٧

بعد العام ١٩٦٧ (حرب حزيران) الإسرائيلية / العربية وما أفرزته من احتلال كامل لأراضي الضفة الغربية ومدينة القدس وقطاع غزة. وأمام هول المصيبة والصدمة التي ألمت بالشعب الفلسطيني، تأثرت الحركة الوطنية الفلسطينية،^٨ حيث انعكس ذلك على برامجها وبنائها التنظيمي، وتمت إعادة

الاعتبار للخاص الوطني الفلسطيني ومسؤوليته التاريخية والوطنية لتحرير أرضه من الاحتلال الصهيوني، ومنذ هذا التاريخ انطلق ما يمكن أن نصلح على تسميته الوطنية الفلسطينية والقرار الوطني الفلسطيني.

اتسعت ونمت حركة المقاومة الفلسطينية بشكل هائل وخاصة حركة فتح و(القوميين العرب) التي تحولت إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكانت معركة الكرامة بمثابة رد الاعتبار والأمل للفلسطينيين نحو الانعتاق والتحرر، وكان لها حضور مدو على الصعيد العربي والعالمي بشكل أذهل كل الثوريين وحركات التحرر على الصعيد العالمي. وهذه التغييرات في الفكر والأيدولوجية والبنى التنظيمية لفصائل العمل الوطني لم تنعكس على حركة الإخوان المسلمين في الضفة الغربية التي انضم الشق الإخواني فيها إلى إخوان الأردن، وفي القطاع تأثر بجماعة الإخوان المسلمين في مصر وفي حدود معينة بجماعة الإخوان في الأردن.

التأثيرات الفكرية والنظرية . . .

ومسألة المراجعة وتجديد الخطاب الديني :

منذ العام ١٩٥٤ - ١٩٧٠ ظهرت في مصر مدرسة فكرية جديدة داخل أروقة الإخوان المسلمين برزت للسطح بعد سيطرة عناصر «النظام الخاص» عقب وفاة الهضيبي (المرشد العام للجماعة في مصر) الذي كان يحاول جاهداً تقليص أظافر النظام الخاص ولكنه لم يستطع.

كان لصراع النظام الخاص منذ حياة حسن البنا الذي وافق على تكوينه أساسه الفكري، وأخذ

الصراع مدياته عندما أنشئ النظام الخاص من المرشد السري وتحت ملاءته فتمكن عناصر النظام السري من إحكام سيطرتهم على الجماعة وتم خلال هذه الهيمنة إبعاد كل العناصر المستنيرة التي تتمتع بالشرعية الأهلية، فشكل عناصر النظام الخاص مكتباً للإرشاد العام.^٩

ما يهمنا عند قراءة هذه المرحلة التي اتسمت بالمراجعات النظرية هو مدرستها الفكرية ومستوى تأثر جماعة الإخوان في قطاع غزة بهذه المدرسة؛ وذلك لفهم الطبيعة التي تتحرك فيها حركة حماس، خاصة في علاقتها بالمجتمع، وكيف تفهم هذه العلاقة؟.

وعودة إلى المرحلة التي شهدت إفرازات بروز فكر جديد لدى الحركة في مصر شكل مدرسة فكرية جديدة تبلورت حول أفكار وأطروحات سيد قطب وما تفرّع عنها من فكر ورؤى وأفكار خرجت عن طريق فكر مؤسس الجماعة حسن البنا. لقد مر فكر سيد قطب بمرحلتين:

الأولى - وهي المرحلة الاجتماعية، حيث قام بطرح المشكلة الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمع، وتحديد الارتباط بين المشكل والتصور الإسلامي، وبدائل الحل^{١٠}.

الثانية - وقد تبلورت في الستينيات من القرن الماضي وهي مرحلة ظهرت فيها كتب: (هذا الدين)، و (المستقبل لهذا الدين)، و(معالم في الطريق) وهي أهم كتبه. وقد اشتمل كتابه (معالم في الطريق) على رؤية نوعية للمجتمع والعلاقات القائمة فيه وكيفية تجاوزه ووسائل ذلك التجاوز. محور رؤية سيد قطب تقوم على أساس، أن

النظام الاجتماعي يعيش وضعية الجاهلية التي تقوم على الاعتداء على سلطان الله في الأرض، وعلى أخص خصائص الألوهية وهي الحاكمية. والحاكمية في الوضع الجاهلي تستند إلى البشر فتجعل بعضهم لبعض أرباباً . . . فينشأ عن هذا الوضع (الاعتداء) جاهلية: جاهلية التطورات والعقائد والعادات والتقاليد والثقافة والفنون والآداب والشرائع والقوانين»^{١١}.

وفي مكان آخر من كتابه (معالم في الطريق) يؤكد سيد قطب أن «لا صلح مع الواقع الاجتماعي بصورته الحالية»^{١٢}. ويمضي إلى حد المفاصلة مع الواقع وتغييره من جذوره. ولا شك في أن ذلك يصطدم بمقولات مؤسس جماعة الإخوان المسلمين حسن البنا وفلسفة المستشار الهضيبي الذي ردّ على أفكار سيد قطب والمودودي في كتاب (دعاة لا قضاة)، ومع ذلك فقد تحوّلت مقولات سيد قطب إلى أحد أهم الأطر المرجعية والمصدرية لكثير من الجماعات الإسلامية التي نشأت فيما بعد كجماعة الجهاد وجماعة المسلمين التي اشتهرت فيما بعد باسم (التكفير والهجرة). وتعدتها إلى أحزاب وفصائل الإسلام السياسي في المنطقة العربية ومنها فلسطين بشقها الإخواني.

ومن يتأمل الخط التفاعلي للإخوان منذ الأربعينيات مروراً بمطلع الخمسينيات يلحظ مستوى مشاركتهم في صياغة الخط السياسي والاجتماعي للمجتمع المصري منذ العام ١٩٥٤ إلى العام ١٩٧٠ عندما استطاع الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر أن يعزل الإخوان عن مهام التأثير في المجتمع المصري، بحيث فرضت

تلك الوضعية على مفكر متعايش ومتحسس للقضية الاجتماعية كسيد قطب أن ينكفي على نفسه لصياغة التخريجات النظرية لمفهوم «العزلة الشعورية والتجمعية للحركة» وهذا الاقتباس يؤشر بوضوح إلى أي مدى ومستوى تأثرت حركة حماس به، فالحال واحد؛ عندما أكفر المجتمع وأهجره؛ أي أننا فيما بعد يحق لنا أن نستبيحه بحجة أنه غير إسلامي، وهذا لا علاقة له بالمدنية والمواطنة والنظام التعددي ومبدأ تداول السلطة . . . في المقابل يرفض أبو الأعلى المودودي إعطاء البشر الحق في حرية الاعتقاد أو التعبير، وحقهم في التشريع.

فيما يخص التعددية الحزبية وموقف الإخوان منها، يدين حسن البنا الأحزاب السياسية بالمجمل أما الحل الذي يريته فهو «أن تُحلّ هذه الأحزاب جميعاً وتجمع قوى الأمة في حزب واحد». وبالتالي فإنه يقصد أن حزبه الذي ينتمي إليه هو حزب الأمة الواحد»^{١٣}.

وحسن البنا يقبل النظام النيابي إنما بشرطين: الأول- إلغاء التعدد الحزبي، فهو يقول «وبزوال الحزبية من النظام النيابي يصبح هذا النظام ليس بعيداً عن النظام الإسلامي ولا غريباً عنه».

الثاني - أن تسفر الانتخابات عن اختيار نوع واحد خاص من أهل الشورى. والظرف الذي يعد شرطاً لازماً لا يقبل البنا مبدأ الانتخابات النيابية دونه يتمثل في أن يكون أهل الشورى «إما من رجال الدين وإما من الرجال المتمرسين على القيادة رؤساء العائلات والقبائل، ولا تكون الانتخابات مقبولة إلا إذا أفرزت عن اختيار أناس

من هذين الصنفين».

أما الشورى فهي غير ملزمة، ومن حق المرشد العام أن يخالف رأي مكتب الإرشاد. فكما يفصح عن ذلك أبو الأعلى المودودي: «ولي الأمر مطاع في حكمه ولا يعصى له أمر ولا نهى، والإمام أو الأمير يمتلك الحق في أن يملّي رأيه على الأغلبية، فالإسلام لا يجعل من كثرة الأصوات ميزاناً للحق أو الباطل».^{١٤}

وليس كتاب (الولاء والبراء في الإسلام) بعيداً عن هذا التأصيل الفكري الذي أوردناه أو أصبح شائعاً بين مختلف تنظيمات الإسلام السياسي في المنطقة العربية؛ فثقافة لا تحترم النظام الديمقراطي - التعددي المنفتح على الثقافات والشراسة السياسية التي تضمن مشاركة الجميع في الحكم وفق مبدأ التداول السلمي للسلطة بالانتخابات الحرة النزيهة - لا يمكن أن تجد الحلول لأي مجتمع وأن تتطلع إلى كافة الصعاب التي تواجهها؛ فهذا النهج ينتج عنه، على سبيل المثال، الإسراع في تكفير الناس والحكام، بل المجتمعات بأكملها، وعلى الرغم من أن قيادات الإخوان المسلمين وقسماً كبيراً من منتسبي الجماعة رفضوا فكرة التكفير، إلا أن الفكرة شاعت في أقوال كثير من أتباعها الذين ظلوا على ولائهم للجماعة، هذا عدا الذين انشقوا على أساس فكرة التكفير.^{١٥}

تشير معظم المصادر إلى مدى تأثر قيادة قطاع غزة بالإخوان المسلمين في مصر فجزء مهم من قيادة الإخوان في قطاع غزة هم من خريجي الجامعات المصرية، ربطتهم علاقات تنظيمية وسياسية مع الإخوان في مصر، وما ظهور وخروج فتحي

الشقاقي عن الإخوان المسلمين عندما كان في مصر إلا دليل على حالة الجدل التي كان محورها قضيتان أساسيتان حول أين تقع الأولوية لدى الحركة. إعداد المجتمع شرط لبدء الجهاد أم البدء بالجهاد لتحرير الأرض والمقدسات ومن خلال الجهاد يلتف المجتمع حول الحركة.

يضاف إلى ذلك، أيضاً، تأثر الحركة في قطاع غزة بالاجتهادات الفقهية الدينية التي خرجت من المملكة العربية السعودية ذات الخلفية الوهابية، والتي خرج من عباءتها الإسلام الجهادي^{١٦}، إلى جانب تأثيرات مجتزأة وغير كاملة لإخوان السودان وخاصة لدى خريجي جامعة أم درمان. حيث الحضور البارز والمؤثر للإخوان المسلمين هناك.

إن حالة الجدل الفكري - التي تشهدها جماعة الإخوان المسلمين في مختلف أقسامها على الصعيد العالمي، والمراجعات الفكرية والسياسية لمسيراتها السابقة - لم تصل بعد إلى حد التجديد والابتكار في الخطاب الديني، نحو الوسطية والاعتدال واحترام البيانات الأخرى والمذاهب الإسلامية على مختلف تنوّعاتها، تجديد الخطاب الذي يجب أن يستند إلى مفاهيم المجتمع المدني القائم على التعددية والشراسة وصيانة المواطنين واحترام الرأي والديمقراطية المجتمعية بكل أوجهها وتفصيلها، وحق الاختلاف... إلخ^{١٧} إن النموذج التركي المنفتح والمعتدل ذا الخطاب العقلاني الحدائي استطاع أن يحافظ على المواطن والنسيج الاجتماعي وأن يقدّم تركيا إلى العالم بوصفها دولةً معاصرةً تحترم الدول والاختلاف،

وتسعى بهذا إلى الانضمام إلى أوروبا.^{١٨}

هذا النموذج لم يؤثر على جماعة الإخوان المسلمين بالقدر الكافي ولم يؤسس حتى هذه اللحظة إلى البدء بمرحلة تجديد الخطاب الديني لدى الإسلاميين العرب. إن المراهنات الدينية والسياسية وحتى الفقهية لم ترتق بعد إلى مستوى تحديات العالم العربي الذي يعيش ويتخبط في أزمت متراكمة؛ فحالة حقوق المواطن ما زالت تنتهك والحداث والتسمية تتعثر إضافة إلى تبعيته تبعية كاملة سياسية واقتصادية للعالم الرأسمالي... إلخ.

«عند قيام أي فضيل فكري أو سياسي بمراجعة ذاتية لها طابع نقدي لأفكاره وممارساته يجب ألا تكون هناك حدود لهذه المراجعة سوى العمل على تصحيح المسار والاستفادة من الأفكار لتجنب تكرارها. سواء كانت تجاه الذات أو اتجاه الآخرين».^{١٩}

وعندما يراجع الإخوان المسلمون في سورية مغامرتهم الكارثية في أحداث مدينة حماه السورية (١٩٨٠-١٩٨٢) ويستخلصون العبر يشير الباحث د. عبد الله فهد النفيسي وهو ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين إلى ذلك بقوله: إن المشكلة الذهنية والنفسية لدى أعضاء مكتب الإرشاد العام «القيادة العليا العالمية للإخوان» هي أنهم يصنعون عالماً من الأوهام ثم يتصورون أنه الحقيقة ويتعاملون معه على أنه كذلك».^{٢٠}

وفي حالنا الفلسطيني، فإن على حركة حماس، وهي بطبيعة الحال امتداد طبيعي لجماعة الإخوان المسلمين أن تجري مجموعة من المراجعات خاصة

بعد تداعيات انقلابها على السلطة الوطنية وتحديد موقفها من النظام السياسي الفلسطيني «السلطة الوطنية» القائمة على التعددية السياسية ومبدأ تداول السلطة. كما عليها أن تقرر: هل ستعتمد إلى جعل القضية الفلسطينية دينية وبذلك تخرجها من الحالة الوطنية والعربية إلى حالة إسلامية.

هناك مشوار طويل على إخوان فلسطين أن يحسموا رأيهم فيه، من خلال ضخ أكبر كمية من الأسئلة التي اقتضت ومن شأنها أن تساهم في صنع الحوار والذي هو أشبه بالمارثون الفكري، وما أحوجنا نحن الفلسطينيين إليه في مقدمة ذلك الصراع مع العدو الإسرائيلي، كيف نضع الإستراتيجية الموحدة لمواجهةهم وأساليب النضال والممكن في هذه المرحلة...؟.

فضعف الجدل الفكري في أوساط الإسلاميين الفلسطينيين حول القضايا الكبرى الفقهية والسياسية والفكرية والاجتماعية يؤثر إلى مدى التخلف الذي يشهده الإسلام السياسي الفلسطيني، والتخبط في القضايا المصرية يصل إلى درجة العبث بالقضية والشعب، ويجعلنا عرضةً إلى سيناريوهات متعددة تؤزّم القضية وتضع نضالنا ومستقبلنا على مفترق طرق وعر وخطير؛ فالموقف من الوطنية الفلسطينية التي تختلف معها وتحاربها حماس، هذه الوطنية التي عمّدت بالدم وانتخبت ثقافة نضالية وطنية أبرزت الهوية الوطنية ووحدت الشعب وكانت مثلاً رائعاً لكل شعوب العالم، ألا يستحق الموقف من هذه الوطنية مراجعة فكرية نقدية من حركة حماس لإيجاد القواسم المشتركة معها؛ خدمة لأهداف شعبنا في التحرر والانعقاد

إسرائيل والصدام السياسي مع الوطنية الفلسطينية

كيف نظرت وتعاملت إسرائيل مع الإسلام السياسي في فلسطين؟! سؤال نال القسط الوافر لدى مراكز الأبحاث الإسرائيلية وشغل المسؤولين الإسرائيليين الذين توالوا على رئاسة الوزراء تبعاً.

فمنذ انتفاضة كانون الأول ١٩٨٧، وتحول جماعة الإخوان المسلمين إلى حركة حماس والتي كانت بمثابة التحول الإخواني الأهم في تاريخ الإخوان المسلمين في المنطقة، لحظة المواجهة المفتوحة مع العدو الإسرائيلي، بدأ تاريخ جديد لدى الفلسطينيين بانضمام قوة سياسية كبيرة لها تأثيرها في الوسط الفلسطيني يعد إنجازاً لـ (م.ت.ف) وفصائل العمل الوطني التي عانت مراراً وتكراراً من ممارسات الإخوان المسلمين وأجنداتهم الاجتماعية المعيقة للنشاط العملي اليومي للوطنيين الفلسطينيين في ذلك الوقت. هنا بدأ عهد جديد في الرؤية الأمنية الإسرائيلية يتلخص في أنه ما دام لم يحدث احتواء وتطويع لجماعة الإخوان المسلمين طيلة الفترة الماضية وتحولها إلى حركة مقاومة سياسية منظمة، بجانب الوطنيين الفلسطينيين وفصائل (م.ت.ف) فيجب العمل على تنفيذ هدف قديم إسرائيلي ولكن بأسلوب جديد هذه المرة وهو دفع الأمور إلى الاقتتال الفلسطيني أي إحداث مواجهة بين حركة حماس و(م.ت.ف) بمختلف فصائلها، وبقي هذا التفكير الإسرائيلي حاضراً إلى أن جاءت اتفاقية أوسلو وبقيت الأجهزة الأمنية تراهن عليه

من الاحتلال؟ والموقف من (م.ت.ف) والسلطة الوطنية بما أنتجته من نظام سياسي قائم على التعددية والشراكة والتداول السلمي. هذه القضايا ألا تستحق أن تقوم حماس بمراجعة فكرية حتى توحد الجهد والشعب في مواجهة الاحتلال.

إن دخول حركة حماس ومشاركتها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في ٢٠٠٦ كان من شأنه أن يساعد ويساهم في عملية تجديد الخطاب الديني السياسي الاجتماعي للحركة، وبرزت هناك محاولات فردية لا ترتقي إلى أن تصبح تياراً مؤثراً داخل الحركة، بل بقيت دعوة فردية ليس إلا لم تستطع أن تحدث تأصيلاً للتجديد وبقيت إسهامات سياسية أخلاقية تتكلم عما تريده أكثر مما تتكلم عن الطريق الذي يوصلنا إلى ما نريد.^{٢١}

وهذا بالضبط ما يفسر لنا لماذا بقيت هذه الدعوات إصلاحية أخلاقية وعظيمة أكثر منها عملية ذات منهج علمي تجديدي له أصوله الفكرية والنظرية فيما يخص المجتمع المدني والمدينة... إلخ.

ألم يحن الوقت عند حركة حماس بعد عامين من انقلابها الذي أوصل القضية الفلسطينية إلى أسوأ حالاتها، لمراجعة هذه الخطوة التي وصلت إلى طريق مسدود ونقلت الوضع الفلسطيني من سيئ إلى أسوأ، كما وقف الإخوان في سورية وقالوا: إن مغامرتهم في حماه ١٩٨٢ كانت خاطئةً وقاتلةً. وإخوان مصر الذين راجعوا موقفهم من الناصرية ومسألة العداء لها، التي كان من الممكن أن تجنبهم الاعتقالات والصدام مع نظام عبد الناصر الذي حقق الكثير للشعب المصري.

وتغلفه بمشروع سياسي كما ستحدث لاحقاً، ففي كتاب (مجانين السلام) للصحافيين البارزين (ماريك هالتر) و(أريك لوران) والذي نشرته الصحف الفلسطينية آنذاك مترجماً إلى العربية في حلقات بداية العام ١٩٩٦، يقول الكاتبان في كتابهما: «الواقع أن وزير الخارجية بيريس كان لا يفتأ يؤكد منذ عهد بعيد أن مشكلتنا هي الناس، فنحن لا نستطيع أن نتنافس حول الأراضي كما لو أنها خاوية، في حين أن راين ركز على اكتشاف هوية المحاور الصالح. ولراين بطبيعة الحال باع طويل في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية (الموساد) و(الآمان)، والحال أن التقارير التي كانت تصل إلى مكتبه، والمحرة من قبل الأجهزة الأمنية المتغلغلة في الأراضي المحتلة تنذر بالخطر، فجميعها تشير إلى صعود الحركتين الأصوليتين (حماس والجهاد الإسلامي) ولا سيما في قطاع غزة، فسلطة المنظمة ونفوذها قيد التآكل السريع». وفي مكان آخر من الكتاب يقول الكاتبان: «إن إسحاق راين كان يرى أنه «كلما مر الوقت؛ تضاعف هامش المناورة أمام إسرائيل؛ وكذلك هامش الخيارات التي في متناولها، لقد كنا نعتقد بأننا نستطيع التفاوض مع الأردن على تسوية المسألة الفلسطينية والآن قد انتهى ذلك؛ وها هي (م. ت. ف) لا تفتأ تضعف، وعما قريب لن يكون أماننا من محاور آخر غير حماس، التي يمولها ويسلحها عقائدياً آيات الله الإيرانيون، والحال أن حماس لا تريد التفاوض، إنها لا تريد سوى الجهاد».^{٢٢}

في ذلك الوقت راقب راين والمجموعة الصغيرة التي تحيط به بقلق تطور العالم الإسلامي،

فالأصوليون قد انتصروا في إيران والسودان وأفغانستان، والجزائر غارقة في الفوضى، ومصر والأردن وحتى لبنان معرضة بصورة جدية للخطر الأصولي.

ويعيدنا مؤلفا الكتاب إلى العام ١٩٨٦ حيث يقولان: كان راين يكره (م. ت. ف) وقد أقنعه غورن شموليك مستشار سابق لأرنز احتفظ به راين في منصبه وهو صاحب نظرية تشكيل معارضة دينية ل (م. ت. ف) لتفويضها، بأنه لا سبيل إلى تحييدها إلاّ بظهور معارضة إسلامية لا يكون لها من هم حسب تقدير غورن سوى الدين ولا يكون لها أي اهتمام بالسياسة. وقد شرع راين وغورن بتسهيل بناء هذه المعارضة الجذرية ل (م. ت. ف). كان كورترز مستشاراً دبلوماسياً لجيمس بيكر (وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت وفيما بعد للرئيس بل كلينتون) الشاهد القلق على هذه اللعبة، حيث كشف عنها لاحقاً، وقد قال لأحد معاوني راين حيتئذ هل هم واعون إلى ما هم مقبلون عليه؟ إنهم يخلقون حركة للمسلمين الأصوليين موازية ل (م. ت. ف) وما يفعلونه في الواقع هو أنهم يخرجون المارد من القمقم ولن يستطيعوا أبداً ملأه ثانية. متسائلاً أهذه هي سياستكم؟ انزعجت إسرائيل من التفاهم الذي حدث بين السلطة الفلسطينية وقيادة حماس والذي نص على أن تلتزم حركة حماس بعدم القيام بعمليات ضد إسرائيل لفتح المجال لاستكمال الحوارات التي كانت دائرة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل للانسحاب من باقي مدن وقرى الضفة الغربية وخاصة حل مشكلة

الخليل والمعتقلين وصولاً إلى الميناء والمطار وقضايا اقتصادية . . . وفوجئت السلطة الفلسطينية أولاً باغتيال الشقاعي زعيم حركة الجهاد الإسلامي في مالطا على يد الموساد الإسرائيلي ومن ثم اغتيال يحيى عياش في غزة وبشكل استفزازي وفي ظرف حرج للسلطة عشية الانتخابات الفلسطينية للرئاسة والمجلس التشريعي، وهنا من الطبيعي أن يطرح سؤال حول ما الذي أرادته إسرائيل من وراء فتح هذا الاشتباك مع حماس والجهاد الإسلامي، هل هو عودة إلى منطقها السابق؛ أي مسألة إيجاد بديل للسلطة الوطنية؟ بالطبع لا، فهذه المرة سعت إلى ذلك من أجل استفزاز حماس والجهاد للقيام بعمليات تشكل إحراجاً للسلطة وبالتالي ذريعة لإسرائيل لعرقلة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من جهة ومن جهة أخرى المماثلة في الدخول إلى المرحلة الثانية من الاتفاقيات مع (م.ت.ف).

بقي هذا الحال على ما هو عليه، عندما تكون إسرائيل أمام دفع استحقاق للفلسطينيين، كانت بدورها تفتعل حادثاً، يستدعي غالباً رد فعل فلسطينياً وتشتعل دائرة العنف والعنف المتبادل. حتى حدوث انقلاب حماس في قطاع غزة ١٤/٦/٢٠٠٧ حيث نجحت حماس في الاستيلاء على السلطة الوطنية بكل مؤسساتها، وبنت على أنقاضها سلطة حماس وأصبحت بهذا سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة، أمام هذا الحدث كيف تعاملت إسرائيل؟.

صدر من إسرائيل موقف فور الانقلاب يقول: إن قطاع غزة أصبح بعد سيطرة حماس عليه «كياناً معادياً» وألحقته بتصريح آخر جاء على لسان

وزيرة خارجيتها ليفني مفاده «أن حركة حماس هي العنوان لكل ما سيحدث في قطاع غزة بعد التهدة، وأن المسؤولية عن إطلاق أية قذيفة صاروخية ستقع على عاتق حماس. إن حماس تلتزم بموجب اتفاق التهدة، بوقف تهريب السلاح، وإذا استمر تهريب السلاح؛ فإن الأمور ستؤدي إلى شن عملية في قطاع غزة. وإذا رغبت حماس - الكلام ليفني - في الحصول على أشياء أخرى مثل: فتح معبر رفح؛ فعليها أن تتذكر، أيضاً، أن هناك أشياء أخرى ترغب إسرائيل في الحصول عليها مثل الإفراج عن شاليت».^{٣٣} ماذا يعني ذلك؟؟

إسرائيل تريد أن تؤكد رؤيتها وهي أنها انسحبت من قطاع غزة؛ وبالتالي هي لم تعد دولة محتلة لأراضي القطاع، ولا تنطبق عليها المعايير الدولية كقوة احتلال. الأمر الثاني تريد أن تؤكد مسألة الفصل بين الضفة والقطاع ككيانين غير موحدتين؛ بهدف ضرب الوطنية الفلسطينية والقضاء عليها؛ لأنها صاحبة الدولة في حدود الرابع من حزيران. عندما طرح إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي مشروعه (دولة ذات حدود مؤقتة، وتأجيل قضايا الحل النهائي) - وهو الأمر الذي رفضته السلطة الوطنية الفلسطينية - تبادر للأذهان حل تم طرحه قديماً من قبل حماس وجدد مرة ثانية ولكن بصورة سياسية أكثر، يستند هذا الحل إلى هدنة طويلة الأمد. نشرت صحيفة (يديعوت أحرونوت) الإسرائيلية بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٠٦ تفاصيل مشروع الهدنة الذي صاغه أحمد يوسف المستشار السياسي لرئيس الوزراء الفلسطيني

السابق إسماعيل هنية لمدة خمس سنوات بين حكومة حماس وإسرائيل، وقالت الصحيفة إن العمل على المسودة هو جزء من الجهود التي يبذلها ممثل في حماس لكسر المقاطعة الأوروبية على الحركة، مشيرةً إلى أن أحمد يوسف مثل حكومة حماس في صياغة المسودة إضافة إلى معاهد أبحاث ذات صلة لحكومات سويسرا وبريطانيا والنرويج. وكان عنوان المسودة بحسب الصحيفة هو (اقتراح لخلق ظروف مناسبة لإنهاء المواجهة).

وشملت بنود الخطة اتفاق هدنة لخمس سنوات، تنسحب إسرائيل خلالها إلى خط متفق عليه داخل الضفة الغربية ويتعهد الفلسطينيون بـألا يكون هناك أي هجوم على إسرائيل والإسرائيليين، لا في المناطق المحتلة ولا في إسرائيل ولا في العالم، وتتعهد إسرائيل في المقابل بـألا تهاجم الفلسطينيين.

وتتعهد إسرائيل في الخطة بأن تحافظ على الوضع الراهن في الضفة وعدم البناء في المستوطنات وعدم شق طرق فاصلة كما تتعهد بالسماح بحرية الحركة داخل الضفة وبين الضفة وشرقي القدس والضفة وغزة. وممر حر إلى مصر... إلخ.

وبصرف النظر عن مستوى دقة هذه الورقة، ومدى جديتها إلا أنها تطرح رؤيةً سياسيةً بشكل عام برنامجية لحركة حماس؛ لأن رؤية الهدنة طويلة الأمد مع إسرائيل دون اعتراف، تؤثر إلى ذلك.

وبين هدنة حماس الطويلة وحدود الدولة المؤقتة ورؤية أولمرت تقاطع واضح لدرجة أن الرؤيتين بالمعنى السياسي هما أقرب بكثير إلى

بعضهما من رؤية الوطنية الفلسطينية (م. ت. ف) مشروع الدولة الفلسطينية القائم على حل الدولتين في حدود الرابع من حزيران وبعد سيطرة حماس على قطاع غزة، وتحقيق حلم إسرائيل بإنجاز الفصل وسلخ قطاع غزة عن الضفة وفتح المجال لسيناريوهات متعددة أبرزها السيناريو الذي تحدث عنه مركز (جافي) العام ١٩٨٩ بوجود كيان في غزة منفصل تتخلص فيه إسرائيل من التزاماتها كدولة محتلة. هناك رؤية لدى حماس تقول وإن كانت بنية صافية أن قطاع غزة منطقة محررة من الاحتلال وبحسب برنامج حماس فإنها تستطيع إقامة دولة على أي جزء يتم تحريره على الأرض قامت فعلاً بتأسيس دولة ذات هوية إسلامية في قطاع غزة.

كل أجهزة هذه الدولة من أمن واقتصاد ووزارات كلها ذات لون واحد (حماسي) تماماً، أي سلطة الحزب الواحد. وسمعنا تصريحات لقادة حماس مفادها أن قطاع غزة سيكون نقطة انطلاق المشروع الإسلامي في المنطقة. وبصرف النظر عن الخلاف السياسي القائم وتبريرات حركة حماس؛ فالنتائج على الأرض أصبحت انقساماً سياسياً مسّ التمثيل الفلسطيني بين كيان الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولأول مرة، فتح هذا الانقسام الباب لسيناريوهات، الخيار الأردني في الضفة والإسلامي في غزة أو المصري في أحسن الأحوال وبالتالي ضياع الهوية الوطنية الفلسطينية التي وحدت الشعب وحافظت عليه طيلة سنوات الصراع من أجل تحقيق أهدافه بالحرية والاستقلال وإقامة دولته المستقلة. إن المس الذي أصاب التمثيل السياسي الفلسطيني ليس بالهين، لأنه

تم هذه المرة بأيد فلسطينية لا يستهان بحجمها وذات بعد إسلامي إقليمي، بالرغم من أن الوطنية الفلسطينية ما زالت تمتلك الكثير من الأوراق وفي مقدمتها أنها ما زالت تحظى بنسبة عالية جداً من أصوات الشعب الفلسطيني ومن علاقات إقليمية عربية ودولية واسعة. إلا أن الخطر ما زال قائماً؛ لأن العامل الإسرائيلي يشجع ذلك ويسعى إليه وهو بالتأكيد موجود بقوة.^{٢٤}

حماس وما بعد الانتخابات التشريعية الثانية: مراجعة مطلوبة

حققت حماس فوزاً غير متوقع في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية بتاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٦ وساعدها على ذلك عدة عوامل منها:

قانون الانتخابات المختلط بين التمثيل النسبي ونظام الدوائر.

ضعف حركة فتح وانقسامها.

صورة السلطة الوطنية الفلسطينية طيلة الفترة

الماضية السلبية لدى المواطن "ملفات الفساد".

تطلع المواطن الفلسطيني إلى التغيير.

ضعف التمثيلات الفلسطينية الأخرى.

ولكن الأهم على ما أعتقد هو أن القضية الفلسطينية لم تستطع أن تنجز برنامجها المرحلي وهو إقامة الدولة الفلسطينية بحدود الرابع من حزيران، إن فشل البرنامج بالتأكيد كان له انعكاسات سلبية على أية حركة سياسية ولكن علينا أن نلتفت إلى الملاحظات التالية:

أن قانون الانتخابات المختلط لا يمثل الكتل السياسية تمثيلاً حقيقياً؛ فعلى سبيل المثال: عندما تقول حركة حماس إنها حصلت على ٧٠٪ من مقاعد المجلس التشريعي فإن هذه النسبة لا تتوافق مع حجم أصواتها الفعلي عندما تجري الانتخابات على أساس التمثيل النسبي الكامل. يشير الجدول التالي إلى ما ذهبنا إليه وعند المقارنة وقراءة الأرقام نصل إلى نتائج تؤكد ذلك. مصدر.

يوضح الجدول مجموعة من الحقائق التي

جدول "١" نسبة الكتل المترشحة للانتخابات التشريعية الثانية في كل دائرة انتخابية^{٢٥}

المحافظة	قائمة فتح	النسبة المئوية	قائمة حماس	النسبة المئوية	متوسط أصوات مرشحي فتح الرسميين	النسبة المئوية	متوسط أصوات مرشحين مستقلين	النسبة المئوية	متوسط أصوات مرشحي حماس	النسبة المئوية	ملاحظات
القدس	١٣٦٩٨	٣٦	١٦٠٣٥	٤٢	٩٢٢٩	٢٣,٥	١٥٣٦٤	٣٩	١٤٥٣٦	٣٧	دون الكوتا المسيحية
جنين	٣٣٧٩٦	٤٥	٢٨١٩٦	٣٨	٢٦٥٩٩	٣٥	٣١٢١٦	٤١	٢٥٤٩١	٣٣,٦	
طولكرم	٢٠٦٦١	٣٩,٣	٢٢٨٨٣	٤٣,٥	١٦٩٩٣	٣١,٧	٢٠٢٠٥	٣٧,٧	٢٠٣٣٩	٣٨	تحالف حماس مع المستقل حسن خريشة عزز ما حصلت عليه من أصوات

طوباس	٦٦٧٣	٤٠,٢	٦٣٢٣	٣٨	٥١٤٦	٣٠,٨	٨١٣٤	٤٨,٧	٤٧٨٤	٣٤,٦	
نابلس	٣٧٦٣٥	٣٨,٢٥	٤٤٠٠٠	٤٤,٧	٣٢٤٨٩	٣٢,٦	٣٥٧٨٧	٣٦	٤١١٥٧	٤١,٣	تحالف حماس مع المستقل معاوية المصري عزز ما حصلت عليه من أصوات
قلقيلية	١٣٧٦٥	٥٣,٥	٨٣٤٩	٣٢,٥	١٣١٧٤	٥٠,٤	١٤٦٦٦	٥٦	٨٧٠٨	٣٣,٣	
سلفيت	٧٢٧٨	٣٤,٤	٧٥٠١	٣٥,٤	٥٦٣٢	٢٦,٤	١١٩٧٨	٥٦,٢	٦٧٦٢	٣١,٧	
رام الله والبيرة	٣٠٩٣٩	٣٨,٨	٣٣٦٨٩	٤٢,٢	٢٣٠٦٦	٢٨,٧	٣١٣٣٧	٣٩	٣٣٧١٤	٤٢	مع الكوتا المسيحية
أريحا	٥٨٣٣	٥٠	٣٨٦١	٣٣	٦٧١٧	٥٧	-	-	٣٤١١	٢٩	لا يوجد مستقلون من فتح
بيت لحم	٢١٢٥٥	٤٤,٢	١٥١٤١	٣١,٥	١٤١٣٥	٢٨,٥	١٧٥٦٠	٣٥,٤	١٦٥٦٦	٣٣,٤	دون الكوتا المسيحية
الخليل	٤٤٦٦٨	٣٦	٦١٤٣٣	٤٩,٥	٣٦٥٥٩	٢٩,٦	٤٣٩٥٩	٣٥,٥	٥٣٣٤٣	٣٤	
مجموع الضفة الغربية	٢٣٦٢١١	٤٠	٢٤٧٤٠٧	٤١,٩	١٨٩٧٣٩	٣١,٧	٢٣٦٩٢٣	٣٩,٨	٢٢٩٨١١	٣٨,٤	
شمال غزة	٣١٥٥٩	٤١,٤	٣٥٧٨١	٤٧	٢٦٥٩١	٣٤	٢٨٧٣٦	٣٧,٤	٣٤٠٠٤	٤٤,٢	
غزة	٤٨٣٢٨	٣٦,٦	٧٤٨١٦	٦٥,٧	٣٨٧٤٦	٢٩,٥	٤٠٨٣٧	٣١	٦٧٢٩٨	٥١	تحالف حماس مع ٣ مستقلين عزز من الأصوات التي حصلت عليها
دير البلح	٢٨٦٨١	٤٧,٤	٢٦٥٥٠	٣٤,٩	٢٣٧٩١	٣٩	٢٨٤٥٢	٤٦,٧	٢٦٥٣١	٤٣,٦	
خان يونس	٣٨٣٨٤	٤٨,١	٣٥٠٧٠	٤٣,٧	٣١٦٨٤	٣٩,٤	٣٤٥١٦	٤٣	٣٤٠٠٢	٤٢,٣	
رفح	٢٧٣٩٥	٥٣,٢	٢٠٧٨٥	٤٠,٤	٢٧٧٩١	٥٣	٢٧٧٩١	٥٣	٢٠٦٤٥	٣٩,٣	لا يوجد مستقلون من فتح
مجموع قطاع غزة	١٧٤٣٤٧	٤٣,٦	١٩٣٠٠٢	٤٨,٣	١٤٨١٠٣	٣٦,٨	١٦٠٣٣٢	٣٩,٨	١٨٢٤٨٠	٤٥,٣	
مجموع محافظات الوطن	٤١٠٥٥٤	٤١,٤٣	٤٤٠٤٠٩	٤٤,٤٥	٣٣٧٨٤٢	٣٣,٨	٣٩٧٢٥٥	٣٩,٧	٤١٢٢٩١	٤١,٢	

على حركة حماس أخذها بعين الاعتبار في بناء مراجعاتها

نالت حركة فتح في التمثيل النسبي في كافة محافظات الوطن غزة والضفة، ما مجموعه ٤١٠٥٥٤ صوتاً في حين حصلت حركة حماس على ٤٤٠٤٠٩ أصوات أي بمعدل ٤٣, ٤١٪ لفتح، و ٤٤, ٤٥٪ لحركة حماس. أي أن هناك فرقاً هو ٣٪ فقط بين الحركتين. إذاً من أين جاءت نسبة الـ ٧٠٪ لحركة حماس، بالتأكيد جاءت من الاضطراب الذي أصاب حركة فتح من نزول عدة منافسين فتحاويين ضد بعضهم لأن جمهورهم واحد تقريباً في حين لدى حركة حماس منافسون محدودون في القائمة. إن تضارب التصويت لدى جمهور حركة فتح أفقدها العديد من المقاعد، وإحدى التقديرات تقول إن حركة فتح خسرت قرابة ٢٠ مقعداً بالتنافس بين أعضائها ومناصريها.

في انتخابات الرئاسة التي جرت بتاريخ ٩/١/٢٠٠٥ حاز الرئيس أبو مازن ٤٤٨, ٥٠١ صوتاً؛ أي بنسبة ٥٢, ٦٢٪ وهو رقم أعلى تأثيراً من الذي حصلت عليه حركة حماس رغم أنها كانت مقاطعة للانتخابات؛ مما يؤثر على مدى اتساع جمهور الوطنية الفلسطينية. إذاً فإن فوز حماس والنسبة التي حصلت عليها لا يعطيانها الحق في تمثيلها المطلق للوطن والشعب، خاصة وأن، استطلاعات الرأي الأخيرة جميعها تؤشر إلى هبوط حاد في نسبة التأييد لها في الوسط الفلسطيني بينما حركة فتح على أقل تقدير ستحافظ على نسبتها من الأصوات من ٤٠٪ إلى ٤٦٪.

إن منظمة التحرير الفلسطينية رغم المصائب التي حلت بها ورغم ضعفها وترهل بناها التنظيمية إلا أنها ما زالت تخطى بتأييد كاسح في الوسط الفلسطيني لاعتبارات عديدة لا مجال لذكرها بالتفصيل، ولكن النموذج الذي قدمته حركة حماس في قطاع غزة يؤثر على رصيدها الانتخابي أولاً لدى جمهور قطاع غزة الذي عانى الأمرين مع الفلسطينيين بشكل عام.

الخاتمة

إن الواقع الفلسطيني فرض تحديات جسيمة على الوضع الفلسطيني، مس التمثيل الفلسطيني من جهة وقسم الوطن من جهة أخرى ووحدة الشعب أيضاً؛ الأمر الذي سيؤثر على مجمل العمل الوطني الفلسطيني؛ وبالتالي القضية الفلسطينية برمتها، التي حافظت عليها (م.ت.ف) منذ نشأتها، ويفتح المجال على سيناريوهات صعبة وبرامج لا وطنية، تتعارض مع البرنامج الوطني الفلسطيني.

ويبقى على الحركة الوطنية الفلسطينية عبء حماية النظام السياسي التعددي، الذي استوعب كافة ألوان الطيف الفلسطيني عبر أربعين سنة من النضال الوطني التحرري، فلا سبيل إلى مواجهة التطرف إلا بتعزيز القيم التي سارت عليها (م.ت.ف) ومعها كل فصائل العمل الوطني المنضوية فيها.

إن الديمقراطية الوطنية تعني نظاماً سياسياً تعددياً قائماً على الشراكة السياسية ومنفتحاً على الثقافات، يستوعب الاختلاف والتنوع السياسي ويحترم التراث الوطني والعربي والإسلامي

العالمي، إن ثقافتنا الوطنية التي ألهمت شعبنا الفلسطيني وشعوبنا العربية، شكلت عبر سنوات نضالنا الوطني التحرري إلهاماً، ونموذجاً رائعاً لكل شعوب العالم الحر الذي يسعى إلى التحرر والانعقاد.

وفي الوقت الذي تراجعت فيه الوطنية الفلسطينية تغلغت في المجتمع عناصر التكفير تحت شعارات الدين وعباءته، واستطاعت أن تؤثر في الناس مستغلة تناقضات الوضع الفلسطيني والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع كونه في مرحلة تحرر وطني.

إن المرحلة القادمة ستشهد انحسار حضور التنظيمات الإسلامية، كما شهدت السنوات العشرين السابقة ظهورها وحضورها القوي، فقد هزم الإسلاميون في الأردن في الانتخابات البرلمانية، وخسر الإسلاميون المغاربة الكثير من مقاعدتهم في البرلمان. وقبلهم هزم الإسلاميون دعاة تطبيق الشريعة الإسلامية في ماليزيا والباكستان... فنحن الآن أمام ظاهرة انحسار الإسلاميين

بعدما كانت السنوات الماضية سنوات الإسلاميين في البرلمانيات بامتياز. ورغم النجاح الذي تحقق للإسلاميين في فلسطين سواء بالانتخابات أو عبر الانقلاب الذي أحدثته حركة حماس إلا أن هذا النجاح كما هو متوقع سيتبعه انحسار وتراجع. فالحكم القائم على البطش وانتهاك حقوق المواطن وعدم احترام الاختلاف والتنوع المتأصل في شعبنا سيقود إلى ردة فعل انتخابية عكسية، فالتطرف وتغليب المصالح الحزبية الضيقة على حساب المصالح العليا لشعبنا. كل هذا يضع هذه القوى كما

أسلفنا في نفق مظلم، دون أي أفق أو إستراتيجية أو أي برنامج سياسي اقتصادي اجتماعي محدد.

المراجع

- أبو دقة، محمد، ٢٠٠٨. «التمثيل الفلسطيني بين المنظمة والسلطة... واقع وتحديات»، سياسات، ٦.
- الجابري، محمد عابد، ١٩٩٣. «إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي»، المستقبل العربي عدد ١٩٧ كانون الثاني.
- حجازي، محمد، ١٩٩٦. «الالتباس بتاريخ حماس»، الحياة الجديدة، (١٩٩٦/٣/٢٤).
- السعيد، رفعت، ١٩٩٥. الإرهاب إسلام أم تأسلم، سينا للنشر، القاهرة.
- صلاح الدين، خالد، ١٩٩٥. الحركة الإسلامية : رؤية مستقبلية، مدبولي، القاهرة.
- عبد الناصر، وليد محمود، ٢٠٠٦. «لكن ماذا عن مراجعات الإخوان أنفسهم»، الحياة، (٢٠٠٦/٩/٣).
- القحطاني، محمد بن سعيد، ١٤٠٤هـ. الولاء والبراء في الإسلام، ط ٢، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض.
- متسكر، ألبيرت، ٢٠٠٠. الأصولية الإسلامية بين العنف والديمقراطية، كامبريدج.
- النفيسي، عبد الله مهند، ١٩٩٥. «الإخوان المسلمون في مصر : التجربة والخطأ». في كتاب الحركة الإسلامية - أوراق في النقد الذاتي، مدبولي، القاهرة.

الهوامش

- ١ انظر كتاب خالد صلاح الدين الحركة الإسلامية : رؤية مستقبلية.
- ٢ المصدر السابق.
- ٣ في حركة حماس ذات الجذور الإخوانية، هناك مجلس الشورى وعضويته بأعداد متساوية من ممثلين من قطاع غزة والضفة الغربية والخارج وهناك المكتب السياسي، هذا المجلس هو الذي يرسم السياسة العامة والخاصة. والمكتب السياسي قيادة يومية لهذا العمل، قس على ذلك سلطة الأمر الواقع (حكومة حماس في غزة) رغم استقلاليتها النسبية في بعض القضايا الهامشية.
- ٤ الأصولية الإسلامية : هناك اختلاف في التسمية، فعند رفعت السعيد استخدم تعبير المتأسلمون، باعتبار أن الأصولية عنده تعني العودة إلى الأصول الأولى. وعند آخرين يُستخدم تعبير ماضويون... إلخ. نحن في هذه الدراسة استخدمنا مصطلح الأصولية الإسلامية ؛ لاستخدامها الشائع ومنعاً للالتباس.

السياسية على أساس الأغلبية الانتخابية التي يفرزها التعبير الديمقراطي الحر من خلال التنافس الحزبي في إطار احترام حقوق المواطن السياسية منها بالخصوص .

١٨ المجتمع المدني: "هو المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفرادها على أساس الديمقراطية . . . ويمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية تحترم فيه حقوق المواطن، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في حدها الأدنى على الأقل . إنه بعبارة أخرى المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث لـ "المؤسسة" البرلمان، القضاء المستقل الأحزاب، النقابات، الجمعيات . . ." انظر الجابري، ١٩٩٣ .

١٩ عبد الناصر، ٢٠٠٦ .

٢٠ ويتابع القول: إنهم تورطوا في أكثر من مأساة نتيجة لذلك . كانت تأنيهم الأخبار غير الدقيقة والتقارير التي أعدها الرواة والشعراء والخطباء حول الوضع السياسي والعسكري في حماه (سورية) ١٩٨٠-١٩٨٢ فتورطوا في حرق الناس إلى المواجهة العسكرية مع الحكومة السورية آنذاك، وعندما سالت الدماء وطحنت الرؤوس تحت الأنقاض ودمرت المدينة من أثر القصف وزهقت الأرواح (٣٠ ألف روح) نفخ مكتب الإرشاد العام يده من الأمر وأخذ يبرر ويتلثم ويسقط كل إخفاقاته على الجهات الأخرى . إن جريمة حماه في الأساس جريمة قرار غير مسؤول وغير مدروس في مواجهة لم تستكمل بعد شروطها الموضوعية . هذا إذا سلمنا بضرورة المواجهة أو شرعيتها حتى . النفيسي، مرجع سابق، ٢٤٧ .

٢١ انظر مقالات د. غازي حمد بهذا الشأن .

٢٢ حجازي، ١٩٩٦ .

٢٣ وزيرة الخارجية الإسرائيلية خلال كلمة في بيت كادما، تل أبيب . هآرتس، ٢٢/٦/٢٠٠٧ .

٢٤ انظر دراسة محمد أبو دقة في هذا العدد، سياسات، العدد ٦، ٢٠٠٨ .

٢٥ الجدول مقتبس عن دراسة محدودة التوزيع أصدرتها الهيئة العامة للاستعلامات عقب الانتخابات في كانون الثاني ٢٠٠٦ بغزة .

٥ متسكر، ألبرت ٢٠٠٠ .

٦ تحدث بعض التقارير عن استخدام المساجد كمراكز اعتقال وتحقيق إلى جانب تجميع وتخزين كميات من الأسلحة . إن المسجد والشبكات الاجتماعية التي أنشأتها حركة حماس تؤثر في صناعة القرار، ذلك لأن حضورها كان بارزاً فقرارات التوظيف لدى مؤسساتها والسلطة التي تسيطر عليها في قطاع غزة لا تتم في معظمها إلا من خلال ترشيح ما اصطلاح على تسميته "أسرة الجامع" هي بمثابة لجان اجتماعية تنتشر في كل منطقة وحارة، ومن خلالها يتم توزيع المساعدات الغذائية على المحتاجين، الذين يشكلون قاعدتها الاجتماعية .

٧ العلمانية هي فصل الدين عن السياسة أو الدولة، ولا تعني الإلحاد .

٨ الوطنية الفلسطينية بمعنى الخاص الفلسطيني، بما تحويه من قيم ثقافية وسياسية حيث برزت كرد فعل على هزيمة الأنظمة العربية العام ١٩٦٧، وعيننا بها فصائل (م.ت.ف) .

٩ انظر البحث القيم لـ د. عبدالله مهند النفيسي، "الإخوان المسلمون في مصر: التجربة والخطأ" كتاب الحركة الإسلامية - أوراق في النقد الذاتي .

١٠ (انظر كتابه العدالة الاجتماعية في الإسلام ومعركة الإسلام مع الرأسمالية)

١١ الاقتباسات من كتاب الدكتور رفعت السعيد الإرهاب إسلام أم تأسلم .

انظر كتاب معالم في الطريق لسيد قطب، مشار إليه في كتاب الدكتور رفعت السعيد، مرجع سابق .

١٢ المرجع السابق صفحة ٢٣٢ .

١٣ المرجع السابق .

١٤ المرجع السابق .

١٥ القحطاني، ١٤٠٤ هـ .

١٦ بطبعتها الأبرز: القاعدة .

١٧ الديمقراطية هي ذلك النوع من العلاقة بين الحاكمين والمحكومين بين الدولة والشعب القائم اليوم في أوروبا الغربية، وأميركا الشمالية، العلاقة المبينة على تداول السلطة

التمثيل الفلسطيني بين المنظمة والسلطة .. واقع وتحديات

محمد أبو دقة*

مستقلة - فقد وضعت إسرائيل تحفظاتها على بنود الخطة الدولية ومارست على الأرض خطوات أحادية الجانب تهدف إلى إجهاض فكرة إقامة هذه الدولة، وكان أبرز ملامح هذه السياسة الأحادية الجانب رفض الاعتراف بوجود شريك فلسطيني وتنفيذ خطة فك الارتباط من جانب واحد، حيث أخلت إسرائيل خلال تنفيذها خطة فك الارتباط بأهم مبادئ عملية السلام، وهو مبدأ الوحدة الجغرافية الواحدة للضفة والقطاع. إن المعضلة الأساسية في الفكر السياسي الإسرائيلي من جهة تتمركز في الادعاء بإنهاء مسؤولياتها كقوة احتلال عن الضفة والقطاع في الوقت الذي تمارس إسرائيل فيه احتلالها للضفة والقطاع.

من جهة أخرى، فإن الخطاب السياسي الإسرائيلي يتحدث عن الموافقة على قيام دولة في الوقت نفسه الذي تقوم فيه إسرائيل بتجريد

منذ بدء عملية السلام في العام ١٩٩١ عملت إسرائيل على اعتماد إستراتيجية تقوم على إدارة الصراع الإسرائيلي / الفلسطيني مع تحقيق أهداف سياسية في كل مرحلة محددة، وعملت على إجهاض أي تدخل دولي يسعى إلى تبني إستراتيجية حل الصراع؛ والتي توفر خياراً سياسياً وحيداً لإسرائيل هو الموافقة على إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧؛ لذا فشلت عملية (أوسلو) للسلام ولم تستطع الوصول إلى نهايتها المنشودة وهي إحلال السلام العادل في الشرق الأوسط وإقامة دولة مستقلة؛ كما رفضت إسرائيل المبادرة العربية للسلام القائمة على أساس منهج حل الصراع، أما فيما يخص خارطة الطريق - والتي تعتبر تعبيراً عن الإرادة الدولية التي حددت هدفها بإقامة دولة

* باحث وكاتب فلسطيني.

هذه الدولة المنشودة من مقومات السيادة الوطنية، حيث فشلت مفاوضات (كامب ديفيد) وغيرها؛ نتيجة أيضاً لرفض الجانب الفلسطيني التنازل عن حقوقه الوطنية المشروعة وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة. وطبقاً لمنهج إدارة الصراع والذي لا تعتبر إقامة الدولة المستقلة أحد خياراته، تبقى لإسرائيل خيارات سياسية أخرى، أهمها الموافقة على كيان فلسطيني لا يتمتع بالاستقلال التام، وهو النهج نفسه الذي اعتمده الخطاب السياسي الأميركي منذ منتصف السبعينيات، والذي يتحدث عن «الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني» وليس عن «الحقوق الوطنية»، وهذا يعنى عملياً إمكانية قبول كيانة فلسطينية يمارس من خلالها الفلسطينيون حقوقهم السياسية وبشكل جزئي الوطنية، ويتقرر مصيرهم بأشكال أخرى غير الدولة المستقلة ذات السيادة¹. ومنذ ذلك الحين، لم يختلف الهدف الإسرائيلي تجاه كيفية حل القضية الفلسطينية، بمعنى قبول كيانة فلسطينية يمارس من خلالها الفلسطينيون حقوقهم السياسية، بجانب إجراء الانتخابات في الضفة والقطاع لانتخاب ممثلين عن الشعب الفلسطيني؛ بهدف الاتفاق أو التوصل إلى إقامة هذه الكيانية، والتي لن تكون دولة مستقلة.

ولكن، كيف يمكن لإسرائيل أن تمر رؤيتها للحل في ظل وجود قيادة ترفض هذا الحل، ممثلة بـ منظمة التحرير؛ هل تقويض منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني يعزز فرص التوصل إلى هذه الكيانية؛ من خلال التفاوض مع السلطة الفلسطينية، والتي تمثل فقط سكانها،

وليس مجمل الشعب الفلسطيني؟ إن فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الأخيرة لم يكن ليشكل مأزقاً للنظام السياسي الفلسطيني لو كانت حركة حماس تعترف وتقرّ عملياً بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني؛ وبالتالي كمرجعية للسلطة، لكن عدم اعتراف حركة حماس بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني فتح الآفاق أمام العديد من السيناريوهات المستقبلية، والتي تعززت بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة وتوصلها إلى اتفاق هدنة مع إسرائيل؛ حيث أصبحت حكومة حماس في القطاع عنواناً سياسياً.

إن رفض حركة حماس فكرة حل الدولتين التي تبناها منظمة التحرير كخيار رئيسي، يستدعي البحث عن البدائل التي تطرحها حماس؟ هل الهدنة بما تمثله من حل مؤقت سواء عبر «إقامة دولة ذات حدود مؤقتة» بوجود ضمانات أمنية لإسرائيل مع عدم الاعتراف بها هو الحل؟ أم عبر إقامة كيان فلسطيني لا يتمتع بأي من سمات السيادة، ويحافظ على الوضع القائم دون أفق لتسوية سياسية قادرة على تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة؟ وهل يمكن أن يتم هذا الحل دون تقويض المنظمة كممثل شرعي ووحيد؟ ومع أن حكومة فياض ملتزمة بمنظمة التحرير الفلسطينية كمرجعية سياسية عليا للسلطة؛ إلا أنه -على الأرض- يتم تعزيزها، أيضاً، كعنوان سياسي في الضفة الغربية. في ظل هذه المقاربة هل من الممكن أن تتحول هذه العناوين السياسية إلى ممثل سياسي للفلسطينيين سواء موحدين (سلطة واحدة) أو منفردتين، ومن ثم الدخول في مفاوضات مع إسرائيل حول هذه

الكيانية الفلسطينية؟

هل تحويل السلطة (الرئاسة والحكومة والتشريعي) إلى ممثل للفلسطينيين يخدم بشكل أو بآخر منهج إسرائيل لإدارة الصراع؟ وفي حال تحول السلطة إلى مفاوض؛ من سيمثل الشتات الفلسطيني واللاجئين؟ حيث إن هذه السلطة ستمثل فقط سكانها؟ وكيف لنا كفلسطينيين أن نتجنب ذلك؟ ما هو دور إسرائيل؟ وما هي الأدوات التي تمتلكها إسرائيل بما يخص تقويض أو تعزيز السلطة؟

هذه الدراسة تحاول أن تحيب عن بعض الأسئلة المهمة المتعلقة بموضوع التمثيل الفلسطيني، وخاصة في ظل حالة الانقسام، وتستعرض أهم مراحل تطور الاعتراف الدولي بالممثل الفلسطيني - منظمة التحرير - مع إبراز أهم الإنجازات الدبلوماسية، وكذلك تتناول العلاقة بين المنظمة والسلطة خلال الفترة الانتقالية، وما بعدها مروراً بخارطة الطريق؛ بهدف تسليط الضوء على بعض المخاطر المتعلقة بذلك.

التمثيل الفلسطيني

خلال فترة الانتداب البريطاني لفلسطين من ١٩٢١ - ١٩٤٨ عملت الحركة الصهيونية على تنشيط عملها الدبلوماسي باتجاهين: الأول - حقها في تمثيل اليهود في العالم. والثاني - حقها، في الوقت نفسه، بتمثيل فلسطين في العلاقات الدولية؛ ما جعل موضوع التمثيل الفلسطيني أهم مجال للصراع في فترة الانتداب البريطاني. أما الحركة الوطنية، فقد كانت تعمل في

فضاءات عربية، حيث شاركت فلسطين في المؤتمر القومي العربي في حيفا، وفي المؤتمرات اللاحقة، إلا أن أول انبثاق للهوية الوطنية برز بعد ثورة ١٩٣٦، حين تشكلت اللجنة العربية العليا العام ١٩٣٦ برئاسة المفتي الحاج أمين الحسيني، ومنذ حلول نكبة العام ١٩٤٨، وقيام دولة إسرائيل، ازداد الصراع على تمثيل الفلسطينيين من قبل الدول العربية، حيث رفضت الدول العربية في مؤتمر لوزان (أيار/٤٩) الاعتراف بالوفد الفلسطيني وأصرّت على تمثيلها لللاجئين الفلسطينيين المقيمين في أراضيها.

وأدت النكبة إلى تقسيم فلسطين التاريخية إلى ثلاثة أجزاء: إسرائيل - والتي احتلت ما يقارب ٥٨،٥٪ من فلسطين الانتدابية. وال الضفة الغربية - حيث قامت المملكة الأردنية رسمياً بضمها في العام ١٩٥٢. وقطاع غزة - الذي خضع للإدارة المصرية.

هذا التقسيم رفضه المؤتمر الفلسطيني الذي عقد في غزة، في أيلول ١٩٤٨، حيث أعلنت اللجنة العربية العليا تشكيل حكومة عموم فلسطين في ٢٢/٩/١٩٤٨، وعينت حلمي باشا رئيساً لها. وتم توجيه الدعوات إلى شخصيات فلسطينية مختلفة لتكوين المجلس الوطني الفلسطيني في ٣٠/٩/١٩٤٨ وتم انتخاب الحاج أمين الحسيني رئيساً له. وتبنى المجلس الوطني الفلسطيني في ذلك الوقت دستوراً مؤقتاً، وقام جمال عبد الناصر بإغلاق مكاتب حكومة عموم فلسطين في غزة ونقلها إلى القاهرة سنة ١٩٥٩ وانتهت بموت رئيسها العام ١٩٦٣.

ومنذ ذلك الحين، انتقلت مهمة تمثيل الفلسطينيين إلى منظمة التحرير، التي تم تأسيسها في إطار العمل العربي المشترك أساساً، وعقد المجلس الوطني الأول بمدينة القدس في الفترة من ٢٨/٥/٦/١٩٦٤، وأعلن في بيانه عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) انطلاقاً من حق الشعب الفلسطيني في وطنه، معتبراً أن منظمة التحرير هي التي ستقود الشعب العربي الفلسطيني لخوض معركة التحرير. وقد صدر عن المجلس الوطني إضافة إلى هذا الإعلان عدد من الوثائق والقرارات والميثاق القومي الفلسطيني والنظام الأساسي للمنظمة، وقرار تشكيل قوات التحرير الشعبية. وتم انتخاب (١٥) عضواً للجنة التنفيذية، حيث رأس أحمد الشقيري المنظمة والمجلس.

حسم معركة التمثيل الفلسطيني

لعبت حركة فتح دوراً رائداً في إبراز الهوية الفلسطينية، وقد وافقت على الانخراط في منظمة التحرير، والتي ولدت من رحم العمل العربي المشترك في إطار الجامعة العربية، وعملت تحت قيادات مستقلة مثل أحمد الشقيري ويحيى حمودة، وضمن إطار منظمة التحرير رغم معارضتها بنود الميثاق القومي، الذي كان يرفض أن تكون لـ منظمة التحرير الفلسطينية أية سلطة سياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد أدت نتائج معركة الكرامة إلى إبراز الهوية الفلسطينية وإكساب الشرعية الثورية لحركة فتح ومنظمة التحرير من أبناء الشعب الفلسطيني؛ ما أدى إلى بروز الهوية الفلسطينية الواضحة وبروز المنظمة

كعنوان وممثل للشعب الفلسطيني، كما عملت حركة فتح على دمج معظم مؤسسات الحركة الإعلامية والعسكرية والدبلوماسية تحت اسم منظمة التحرير؛ بهدف تعزيز وتقوية المنظمة وتعزيز وحدانية التمثيل.

لقد اكتسبت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني التي انعقدت في القاهرة في الفترة بين ١٠-١٧/٦/١٩٦٨ أهمية خاصة؛ بسبب دخول فصائل الثورة الفلسطينية إلى منظمة التحرير، وخاصة بعد الانتصار المدوي في معركة الكرامة؛ ما أعطى للاتجاهات المنادية بتطوير المنظمة فرصة للنجاح في تعديل الميثاق القومي وتغييره؛ ليصبح «الميثاق الوطني الفلسطيني»؛ ما ترتب عليه إنشاء دوائر ومؤسسات متعددة للمنظمة. حيث سعت المنظمة إلى دمج كافة فصائل العمل الوطني في إطارها؛ بهدف توحيد الجهود لتحرير فلسطين، وقد نصت المادة (٤) من الميثاق على أن: «الفلسطينيين جميعاً أعضاء طبيعون في منظمة التحرير الفلسطينية، يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقاتهم وكفاءاتهم، والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة»^{٢٠}.

الاعتراف العربي والدولي

تكرّس الاعتراف العربي والدولي بالمنظمة من خلال دعوتها، في أيلول من العام ١٩٦٩، لحضور مؤتمر القمة الإسلامي الأول في الرباط بصفة مراقب، وأهليتها لإبرام اتفاقيات مع دول عربية، حيث عقدت اتفاقاً في القاهرة في ٣/١١/١٩٦٩

كل هذه الجهود الإسرائيلية بفضل تمسك الشعب الفلسطيني بوحداية تمثيل (م.ت.ف)، وخلال مفاوضات السلام الإسرائيلية / الفلسطينية، وفي العام ١٩٩٤، اعترفت كل من إسرائيل وأميركا بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني؛ ما فتح الآفاق أمام العملية السياسية التي كان من أبرز نتائجها التوصل إلى اتفاقات (أوسلو) وما نتج عنها من سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني.

تأسيس السلطة الفلسطينية

تأسست السلطة الفلسطينية بناءً على اتفاق وقع بين دولة الاحتلال الإسرائيلي ومنظمة التحرير الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني (م.ت.ف) تمثل من الناحية القانونية سلطة الإقليم (كونها ممثلة وحيدة)، وبالتالي لها الحق في توقيع اتفاقيات (إعلان المبادئ وغيرها) مع دولة الاحتلال (الحكومة الإسرائيلية)، بموجب بنود القانون الدولي.

وبناءً على الاتفاقيات المبرمة وخاصة الاتفاقية الانتقالية (Interim Agreement) التي تسمى باللاتينية (Modus vivendi) وهي أصل اسم (الاتفاق المؤقت)، وتعني كترجمة حرفية طريقة الحياة، ودرج استخدامها كأداة من الأدوات القانونية في العلاقات الدولية بهدف التوصل إلى اتفاق على ما تم الاختلاف عليه، وهي مواضيع الحل النهائي المتعلقة بالحدود والمياه واللاجئين والقدس والأمن وبالطبع السيادة الفلسطينية وإقامة الدولة المستقلة. وهذا هو جوهر اتفاقيات

مع السلطات اللبنانية؛ لتنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان، وكذلك اتفاقاً آخر في القاهرة، في أيلول العام ١٩٧٠، مع الأردن؛ لتسوية الخلافات على الوجود الفلسطيني المدني والعسكري في الأردن، بعد أحداث أيلول الأسود. كما تمت دعوة المنظمة في بداية السبعينيات؛ لحضور العديد من المؤتمرات الدولية بصفة مراقب، منها دعوتها للمشاركة في مؤتمر اتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية العام ١٩٧٣ وغيرها. وجاءت قرارات قمة الرباط في العام ١٩٧٤ لتحسم الاعتراف العربي الرسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وكذلك اعتراف الأمم المتحدة، في (تشرين الأول ١٩٧٤)، بأن منظمة التحرير تعتبر الممثل الحقيقي للشعب الفلسطيني، وتم منحها صفة مراقب دائم في الأمم المتحدة وجميع المؤتمرات التي تعقد تحت إشراف الأمم المتحدة. وفي ٣١/٧/١٩٨٨م أعلنت الأردن رسمياً فك الارتباط الأردني مع الضفة الغربية، ثم كان إعلان الاستقلال في الجزائر في شهر تشرين الثاني العام ١٩٨٨م، واعتراف العديد من دول العالم بالاستقلال؛ ما بعث على الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ووحداية شعبه ممثلاً بمنظمة التحرير.

وقد رفضت إسرائيل تاريخياً الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً للفلسطينيين، وعملت جاهدة على أن يكون التمثيل الفلسطيني منحصراً في سكان الضفة والقطاع فقط، كما سعت إلى تشجيع خلق قيادات من الأرض المحتلة؛ لتكون بديلاً عن (م.ت.ف) مثل «روابط القرى»، وقد فشلت

(أوسلو): اتفاق على ما تم الاختلاف عليه مع إمكانية العيش معاً خلال الفترة الانتقالية إلى حين حل الخلافات الرئيسة وأهمها حق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وهما حقان لم تتنازل (م.ت.ف) عنهما، بل وافقت على تأجيلهما لمرحلة مفاوضات الوضع النهائي، وقد جاء تأسيس السلطة بقرار صادر عن المجلس المركزي في دورته المنعقدة من ١٠ - ١٢/١٠/١٩٩٣ في تونس، وجاء فيه «أولاً - تكلف اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير تشكيل مجلس السلطة الوطنية في المرحلة الانتقالية من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية وعدد من الداخل والخارج. ثانياً - يكون السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير رئيساً لمجلس السلطة الوطنية».

كما أكد القانون الأساسي للسلطة أن منظمة التحرير هي المرجعية العليا للسلطة الوطنية، حيث جاء فيه: «إن ميلاد السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض الوطن فلسطين، أرض الآباء والأجداد، يأتي في سياق الكفاح المير والمستم، الذي قدم خلاله الشعب الفلسطيني آلاف الشهداء والجرحى والأسرى من خيرة أبنائه؛ لأجل نيل حقوقه الوطنية الثابتة المتمثلة في حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني أينما وجد»^٣.

لذا؛ ومنذ تأسيس السلطة ظهر للعديد من المراقبين وجود نزاع وتنافس بين المنظمة والسلطة، وخاصة بما يتعلق بالتمثيل الخارجي، أي بين

الدائرة السياسية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي في حينه^٤. وهذا صحيح ظاهرياً ولكن على أرض الواقع فإن من كان يتحكم بزمام أمور السلطة والمنظمة هو الرئيس الراحل ياسر عرفات؛ لذا لا يمكن فهمه كتنازع في الصلاحيات بين جهازين تابعين للرئيس نفسه بقدر ما يمكن وضعه في سياق منح تفويض لجهة مقابل جهة، ولكن ضمن هدف سياسي رئيسي يتلخص في تقوية السلطة؛ بهدف تحويلها إلى دولة مع نهاية المرحلة الانتقالية، حيث لم تتمتع هذه السلطة بأي من عناصر ومقومات السيادة الوطنية، وبالتالي بقيت كسلطة لإدارة شؤون السكان الفلسطينيين في بعض النواحي الحياتية، وبقيت إسرائيل كما هي قوة احتلال، وبناء عليه عملت قيادة منظمة التحرير من خلال هذه الرؤية على تعزيز مقومات السلطة وتكريس السمات السيادية للسلطة؛ من خلال نزع صلاحيات أكبر من تلك الممنوحة لها في الاتفاقيات، ومن جهة أخرى تعزيز السلطة ككيان واقعي على الأرض؛ بهدف تعزيز فرص إقامة الدولة في نهاية الفترة الانتقالية في العام ١٩٩٩، أما إسرائيل فقد تمسكت خلال الفترة الانتقالية - وما بعدها وحتى السنوات الأولى لانتفاضة الأقصى - بموقفها الرفض صبغ السلطة بأية سمات سيادية؛ منطلقة من إستراتيجيتها الأساسية خلال عملية السلام في إطار (أوسلو) المتمثلة في رفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

السلطة الفلسطينية . . طبيعة الحكم الذاتي ومحدداته

إن طبيعة الحكم الذاتي الوارد في نصوص

الاتفاقيات، ليس حكماً ذاتياً كاملاً أو مطلقاً، بل هو حكم ذاتي منقوص، وذلك لأن إسرائيل لم تقم أساساً بنقل كافة ومطلق الصلاحيات والمسؤوليات التي كانت تمارسها الإدارة العسكرية الإسرائيلية والإدارة المدنية في الضفة والقطاع لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني. حيث نصت الاتفاقيات على أن انسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية لن يحول دون ممارسة إسرائيل الصلاحيات والمسؤوليات غير المنقولة إلى المجلس.^٥

كما نصت المادة (٧/ بند ٥) من إعلان المبادئ على أنه فور تنصيب المجلس الفلسطيني سيتم حل الإدارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية. وليس حلها. أما الاتفاقية الانتقالية ٢٨ أيلول ١٩٩٥ وفي الفصل الأول / المجلس المادة الأولى / نقل السلطة، فقد أكدت أن إسرائيل ستنتقل الصلاحيات والمسؤوليات كما هو محدد في هذه الاتفاقية من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس بموجب هذه الاتفاقية، وسوف تستمر إسرائيل في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها التي لم يتم نقلها.

إن جوهر عملية نقل الصلاحيات والمسؤوليات جزئية وناقصة وليست كاملة ومطلقة، حيث نقلت الإدارة العسكرية جزءاً من صلاحيات ومسؤوليات الحاكم العسكري الإسرائيلي باعتباره مصدر السلطات إلى سلطة الحكم الذاتي.

في دراسة لمجموعة العمل الخاصة بالحكم الذاتي أكدت أنه وفقاً لإحصائيات ١٩٧٨ فقد كان يعمل في الإدارة المدنية التابعة للحكومة العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية ١١٦٥ فلسطينياً

وفقط ٩٨٠ إسرائيلياً، وبالتالي فإن الفلسطينيين كانوا يتولون عملياً تسيير الأمور في حياتهم اليومية، ولكنهم ينفذون قرارات اتخذت لهم ويطبقون سياسات شكلت لهم بواسطة غيرهم.^٦ لذا؛ لم يكن فقط حل الإدارة المدنية كافياً، لكي لا يبدو الأمر مجرد إعادة تنظيم لما هو بالفعل في يد الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وبالتالي كان المدخل الرئيس للتفاوض يركز على انسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧ ونقل كافة الصلاحيات والمسؤوليات لسلطة الحكم الذاتي، وإن انسحاب هذه الإدارة العسكرية الإسرائيلية يجب أن يكون تاماً ومطلقاً، بمعنى نقل كل صلاحياتها ومسؤولياتها إلى مجلس الحكم الذاتي بعد تشكيله؛ أي حلها.

القيود المفروضة على السلطة الفلسطينية في مجال العلاقات الخارجية في إطار أوسلو
محدودية نقل الصلاحيات والمسؤوليات وبقاء صلاحيات ومسؤوليات الحكومة العسكرية للاحتلال هي المحدد الرئيسي الذي لعب دوراً مهماً فيما بعد في مجمل العملية التفاوضية وصلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية. وقد تجسدت هذه الرؤية الإسرائيلية من خلال نصوص الاتفاقيات الموقعة بدءاً من إعلان المبادئ الذي أكد أن مهمة تمثيل الفلسطينيين هي (إقامة علاقات خارجية) لن تكون من صلاحيات المجلس (مجلس الحكم الذاتي). وقد نتج عن هذه الرؤية الإسرائيلية خلال مفاوضات (أوسلو) التي كانت

دوماً تعارض مبدأ إقامة دولة فلسطينية مستقلة وتعارض أي تطور لهذه السلطة لتحظى بمقومات الدولة والسيادة.

إن السمة الرئيسة للحكم الذاتي الفلسطيني أنه يعتبر كخطوة أولى للشعب الفلسطيني نحو تحقيق حق تقرير المصير وليس حكماً ذاتياً في إطار دولة إسرائيل، حيث لم تضم إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة ولم تكن لديها سيادة عليها - كما هو الحال في معظم تجارب الحكم الذاتي الذي يكون لإقليم ضمن سيادة دولة ما - ولا يمكن لها بالتالي أن تحتفظ بحق إقامة العلاقات الخارجية وتمثيل الفلسطينيين، ومن جهة أخرى كانت إسرائيل ضد منح أية صلاحيات لسلطة الحكم الذاتي في مجال العلاقات الخارجية؛ لذا كان المخرج هو أن تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بالتفاوض نيابة عن السلطة الفلسطينية.

لذا؛ فقد جاءت نصوص الاتفاقيات المبرمة على مواد وبنود تخدم وتمنع السلطة الفلسطينية من ممارسة أي مهام أو وظائف دبلوماسية أو أي نشاط في مجال العلاقات الخارجية، فقد نصت المادة (٥-أ) من الاتفاقية الانتقالية أنه وبناء على إعلان المبادئ لن يكون للمجلس صلاحيات ومسؤوليات في مجال العلاقات الخارجية والتي تشمل تأسيس سفارات أو قنصليات أو أية تمثليات أو ملحقيات في الخارج أو السماح بتأسيسها في الضفة والقطاع أو تعيين أو قبول موظفين دبلوماسيين أو ممارسة مهام دبلوماسية.^٧

أما الفقرة (ب) من المادة نفسها / ٥، فقد أكدت أن بإمكان منظمة التحرير أن تجري مفاوضات وتوقع

اتفاقيات مع دول ومنظمات دولية لمصلحة المجلس الفلسطيني في المجالات الاقتصادية أو العلمية والثقافية أو بهدف تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى عقد اتفاقيات مع الدول المانحة. أما الفقرة (ج) مادة / ٥، فقد أوضحت أن جميع المعاملات بين المجلس وممثلي الدول المانحة والمنظمات الدولية إضافة إلى تأسيس مكاتب تمثيلية في الضفة والقطاع لن يتم اعتبارها علاقات خارجية.

وخلال المفاوضات رفضت إسرائيل استخدام مصطلح (president) وأصررت على استخدام لقب (Chairman)، لرئيس السلطة الفلسطينية؛ بهدف منع رفع الوضع السياسي لشخصيات السلطة، كما ركزت إسرائيل على أن توقيع الاتفاقيات باسم منظمة التحرير نيابة عن السلطة، لا يعني أن السلطة تفوض المنظمة بالتفاوض، بل إن المنظمة تتفاوض لمصلحة السلطة باعتبار أن السلطة لا تتمتع بحق التمثيل السياسي للفلسطينيين وكونها ليست دولة تتمتع بممارسة حق إقامة العلاقات الخارجية والتي يعتبر التمثيل والتفاوض الدبلوماسي أبرز مكوناتها.

إن معظم المواد والقيود التي فرضت على السلطة للحد من مقدرتها على إقامة علاقات خارجية بصفتها أحد المقومات الرئيسة للدولة، جاءت لتعزز الموقف الإسرائيلي الرفض لإقامة دولة فلسطينية، في حين عملت القيادة الفلسطينية خلال الفترة الانتقالية على تعزيز سمات السيادة الفلسطينية، وسعت إلى فتح مكاتب التمثيل الدبلوماسي لدى السلطة، وعلى سبيل المثال فقد وجدت القيادة في فتح ممثلة لجمهورية روسيا الاتحادية باعتبارها

راعياً لعملية السلام انتصاراً دبلوماسياً وخاصة بعد بيان وزارة الخارجية الروسية يوم افتتاح الممثلية الذي أكد أن الممثلية ستعمل آخذة بعين الاعتبار الاتفاقيات المبرمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وأن الممثلية ستعمل على دعم جهود التسوية السلمية في الشرق الأوسط، وهو ما يعني دوراً دبلوماسياً وليس مجرد مكتب تمثيل اقتصادي؛ بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية كما كان مشروطاً في الاتفاقيات الانتقالية.

ومع قرب نهاية الفترة الانتقالية في أيار ٩٥ وتهديد الرئيس الراحل ياسر عرفات بإعلان إقامة الدولة الفلسطينية من طرف واحد، أكدت إسرائيل موقفها الرافض لهذا التوجه وأعلنت مراراً أن السلطة لا تتمتع بمقومات الدولة حيث لا تمارس أية سيطرة فعلية على الأراضي، وقد اعتمد هذا الموقف السياسي في حينه على دراسة سابقة للمستشار القانوني لوزارة الخارجية الإسرائيلية يوئال زنغر التي أوضح فيها أن مصدر السلطات لسلطة الحكم الذاتي هي الإدارة العسكرية للحكومة الإسرائيلية وأن تفويض جزء من الصلاحيات والمسؤوليات لسلطة الحكم الذاتي لا يعطي الحق لا لسلطة الحكم الذاتي أو لسلطة الحكومة العسكرية الإسرائيلية قبل إنشاء هذه السلطة ولا بعدها منفردين أو مجتمعين بادعاء حق تمثيل^٨.

المستجدات السياسية وتبدل المواقف تجاه الدولة الفلسطينية والتمثيل

أدت الانتفاضة الثانية بشكل رئيسي وما ترافق معها من تفاعلات محلية وإقليمية ودولية إلى

تغيير رؤية المجتمع الدولي تجاه مجمل العملية السلمية وأهدافها، وتجسد ذلك التغيير خاصة بعد طرح اللجنة الرباعية لخارطة الطريق والتي تعتبر إقامة دولة فلسطينية مستقلة هي الهدف الرئيسي، بينما كان هدف إحلال السلام العادل هو الهدف المنشود خلال عملية أوسلو.

كما أن استبدال إسرائيل لإستراتيجيتها الأمنية التي كانت قائمة على الجغرافيا لتحل محلها الديمغرافيا، دفع صانعي القرار بإسرائيل لتبني رأي رئيس الوزراء أريئيل شارون في حينه الذي طرح خطة فك الارتباط من غزة لعزل أكبر كثافة فلسطينية عن إسرائيل وتحقيق هدف سياسي يتمثل بالادعاء بإنهاء المسؤولية عن القطاع والادعاء أن إسرائيل أنهت احتلالها، ومن ثم طرحت إسرائيل خطة الانطواء في الضفة الغربية والتي تم تجميدها بعد حرب لبنان في صيف ٢٠٠٦.

إلا أن مجمل هذه الخطوات الإسرائيلية المنسقة دولياً جاءت في إطار الرؤية الإسرائيلية بما يخص خارطة الطريق، والتي أبدت إسرائيل تحفظاتها عليها، ولكنها وضمن خطواتها الأحادية الجانب والمنسقة دولياً وإقليمياً أحياناً حاولت تمرير بعض ممارستها كالتزامات إسرائيلية في إطار خارطة الطريق، مع الاستمرار بالتفاوض مع الرئيس محمود عباس للتوصل إلى اتفاق سلام شامل من الممكن أن تقبل به إسرائيل، وفي حال فشلت المفاوضات، تبقى المناطق الفلسطينية المأهولة بالسكان في كانتونات مجزأة صغيرة ولكن يتوفر لديها عنوان سياسي هو السلطة الفلسطينية بشقيها والتي من المفترض حسب التصور الإسرائيلي

أن تتحمل هذه السلطة مسؤوليتها تجاه توفير الأمن وخدمة السكان المحليين كأهم وظيفة لهذه السلطة، والقيام بوظيفة الفصل الديمغرافي والسياسي عن إسرائيل، في حين أن إسرائيل تمارس صلاحياتها كقوة احتلال قائمة دون أن تتحمل عبء هذا الاحتلال العسكري للضفة والقطاع وتحد من خلال سيطرتها هذه من تحول هذه السلطة إلى دولة فلسطينية مستقلة؛ لذا لم تستخدم إسرائيل قوتها العسكرية في الضفة والقطاع لإيجاد حسم عسكري من شأنه أن يقوض السلطة الفلسطينية سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة الذي سيطرت عليه حركة حماس، كما أن عدم وجود بدائل سياسية أمام إسرائيل لما بعد الحسم العسكري سيؤدي إلى نسف كل الأهداف السياسية التي سعت إسرائيل لكسبها من فك الارتباط الممثلة في الادعاء في إنهاء المسؤولية؛ ما يعنى إعادة سيطرتها العسكرية والمدنية على الضفة والقطاع أمام المجتمع الدولي، هذا هو الخط الثابت للإستراتيجية الإسرائيلية المتمثلة في منع الانهيار التام للسلطة والحفاظ عليها كعنوان سياسي سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، والذي تعزز مع عدم وجود نية إسرائيلية لتبني منهج حل الصراع الذي يؤدي إلى القبول بحل الدولتين والذي يضمن إقامة دولة مستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ٦٧.

لذا؛ فإن هذه الإستراتيجية الإسرائيلية التي نطرحها تثير التساؤل حول كون إسرائيل معنية وترغب بحل الدولتين أم لا؟ وإذا كانت فعلاً تريد التوصل إلى حل الدولتين فما الذي منعها

خلال الأعوام ١٩٩١-٢٠٠٨ من التوصل لاتفاق بشأن حل الدولتين؟ وأي شكل ومضمون تريده للدولة؟

في آب ٢٠٠٥ بلور مركز (ريثوت) الإسرائيلي ورقة عمل تحدد الخيارات السياسية الإسرائيلية المتاحة أمام إسرائيل للتعامل مع الصراع الإسرائيلي / الفلسطيني؛ طبقاً للمنهج الذي ستعامل به إسرائيل مع الصراع وهي كالتالي:^٩

أولاً- منهج حل الصراع (conflict resolution): ويوفر هذا المنهج خياراً سياسياً وحيداً يتمثل في السعي إلى التوصل إلى اتفاق سلام دائم مع الفلسطينيين وإنهاء الصراع.

ثانياً - منهج إدارة الصراع مع تحقيق هدف سياسي لإسرائيل بإنهاء المسؤولية. (conflict management with political goal of end of responsibility): ويوفر هذا المنهج ثلاثة خيارات سياسية لإسرائيل هي:

- ١ - تأسيس دولة ذات حدود مؤقتة.
 - ٢ - تنفيذ خطة الانطواء مع إعلاء الوضع السياسي للسلطة إلى مستوى «دولة».
 - ٣: إقامة نظام وصاية دولي في المناطق الفلسطينية.
- ثالثاً - منهج إدارة الصراع دون أي هدف سياسي:

Conflict management political goal) (with out) ويوفر هذا المنهج ثلاثة خيارات سياسية لإسرائيل وهي:

- ١: الحفاظ على الوضع القائم (status quo).
- ٢: تنفيذ إعادة انتشار جديدة في الضفة الغربية من

خلال اتفاق .

٣: تنفيذ إعادة الانتشار من خلال خطوات أحادية الجانب .

من الواضح أن إسرائيل بعد مؤتمر (أنابوليس) سعت للعمل ضمن إستراتيجية تقوم على أساس التفاوض من أجل الوصول إلى اتفاق شامل لكافة القضايا العالقة في الوقت الذي تستمر فيه في تعزيز وجود السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع كعنوان سياسي؛ خوفاً من انهيارها في حال فشلت المفاوضات من التوصل إلى تسوية مقبولة للطرفين . حيث إن منع انهيار السلطة من شأنه أن يقوض خطر إقامة الدولة الواحدة والذي يعتبره العديد من السياسيين والمحللين الإسرائيليين بمثابة خطر إستراتيجي على إسرائيل .

لذلك؛ يعتبر معظم المحللين أن أكثر الخيارات الإسرائيلية تنصب في إطار المنهج الثاني والمتمثل في إدارة الصراع مع تحقيق هدف سياسي (وليس منهج حل الصراع الذي يوفر خياراً وحيداً لإسرائيل يتمثل في إنهاء الاحتلال وإقامة دولة مستقلة) وأهم خياراته السياسية إقامة دولة ذات حدود مؤقتة والتي نصت عليها خارطة الطريق في إطار المرحلة الثانية كخيار للشعب الفلسطيني، وقد تم رفض هذا الخيار من قبل منظمة التحرير حيث أكد الرئيس محمود عباس رفضه هذا الخيار .

مضمون وشكل الدولة ذات الحدود المؤقتة، يشير إلى إعلاء الوضع السيادي والسياسي للسلطة، ومنحها بعض سمات السيادة ولكن دون حصولها على مستوى الدولة المعترف بها قانونياً. وبناءً عليه فإن مفهوم الدولة الفلسطينية التي

ترغب إسرائيل في أن تكون للفلسطينيين هي دولة تتمتع ببعض سمات السيادة ومعترف بها واقعياً وليس قانونياً، دولة قادرة على اختزال الحقوق الفلسطينية ولا تتمتع بالاستقلال ولا تسيطر على حدودها

وحيث إن المفاوضات الفلسطينية / الإسرائيلية فشلت خلال السنوات الماضية في التوصل إلى حل الدولتين؛ بسبب رفض الجانب الفلسطيني تقديم تنازلات حول السيادة والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني من جهة، ومن جهة أخرى بسبب التعتن الإسرائيلي ورفضه مبدأ إقامة دولتين، جاءت استراتيجيات معاهد الأبحاث الإسرائيلية وخاصة مركز (ريثوت) والتي يعتمد صناع القرار في إسرائيل على توصياته في صياغة إستراتيجية لاستبدال المفاوضات الفلسطينية من (م.ت.ف) إلى السلطة؛ بهدف تعزيز فرص التوصل لاتفاق لإقامة كيان فلسطيني على جزء من الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ .

إستراتيجية استبدال المفاوضات الفلسطينية

قبل فوز حركة حماس في الانتخابات طرح مركز (ريثوت) الإسرائيلي عدة دراسات تتعلق بموضوع التمثيل الفلسطيني تركزت في معظمها على ضرورة استبدال المفاوضات الفلسطينية من المنظمة إلى السلطة بما يحقق مصالح إسرائيل الإستراتيجية مع العمل على إعلاء الوضع السياسي والسيادي للسلطة الفلسطينية. هناك رؤية إسرائيلية تقول إنه إذا أصبحت السلطة الفلسطينية هي المحاور الرئيسي؛ ستزداد فرص وآفاق التوصل إلى اتفاق

سلام مع الفلسطينيين، بمعنى آخر استبدال منظمة التحرير كمفاوض لتحل محلها السلطة.

وهذه الرؤية تتطلب من إسرائيل تحضيرات على الأرض تتمثل في الآتي:

١- تقوية السلطة الفلسطينية مقابل منظمة التحرير.

٢- تمييز السلطة عن منظمة التحرير.

وقد جاءت الإجراءات الإسرائيلية لتعزيز ذلك بعقد اتفاق معبر رفع مع السلطة الفلسطينية وليس مع منظمة التحرير الفلسطينية، وهي أول سابقة في هذا الإطار، وقد سبق هذا الاتفاق التنسيق مع مصر ومع الأسرة الدولية بما يخص محور فيلادلفيا. كما أن فوز حركة حماس في الانتخابات أيضاً يعزز تمييز السلطة عن منظمة التحرير من وجهة النظر الإسرائيلية.

كما أن موضوع استبدال المحاور الفلسطيني مرتبط بشكل كبير بموضوع التمثيل الفلسطيني والخريطة الديمغرافية للشعب الفلسطيني. وفي حال أصبحت السلطة المفاوض الرئيسي؛ فستغير أجندة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، ما يعني طرح نقاش المواضيع المتعلقة بالحياة اليومية للسكان ومواضيع التعاون المستقبلية؛ لذلك لن تكون قادرة على التفاوض حول اللاجئين، حيث سيكون بمقدار هذه السلطة أن تفاوض فقط نيابة عن سكانها المقيمين في الضفة والقطاع والذين يشكلون كحد أقصى ٣٨٪ فقط من الشعب الفلسطيني، في حين أن الأغلبية المتبقية تعيش في الشتات ويصنف وضعها القانوني والسياسي كلاجئين. ويشكل اللاجئون الفلسطينيون قرابة

نصف عدد الفلسطينيين ويمتلكون وضعاً قانونياً خاصاً في القانون الدولي؛ ما يعني أنه في حال نجاح إستراتيجية استبدال المفاوض من (م. ت. ف) إلى السلطة فسيتم التفاوض حول حقوق اللاجئين مسبقاً قبل البدء بالتفاوض بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

إن إنشاء الدولة الفلسطينية المؤقتة ليس هدفاً إسرائيلياً خالصاً بحد ذاته، ولكن تعمل إسرائيل على تحقيق المكاسب التالية من خلاله:

أن تظهر إقامة هذا الكيان وكأنها تطبيق لحق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم وكتنفيذ للالتزامات الإسرائيلية طبقاً لخارطة الطريق وخاصة للمرحلة الثانية والتي تشمل إقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

أن تستفيد إسرائيل من إقامة هذا الكيان ليكون المكان الذي يجب فيه حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين واستيعابهم فيه، مع إمكانية حل المشكلة الديمغرافية الإسرائيلية.

وبهدف تعزيز السلطة الفلسطينية وضمان استمرارها كعنوان سياسي للفلسطينيين تعمل إسرائيل على تبني إستراتيجية تقوم على إعلاء الوضع السيادي والسياسي للسلطة.

إعلاء الوضع السيادي للسلطة الفلسطينية

إن تنفيذ إسرائيل خطة فك الارتباط في قطاع غزة من خلال خطوات أحادية الجانب وإنكار وجود شريك فلسطيني، أي ممثل فلسطيني، خلق واقعاً سيادياً للقطاع يختلف عما كان في أثناء عملية أوصلو (كل مناطق B، C تحولت إلى مناطق A)

بمعنى آخر أصبح لدى السلطة سيطرة أمنية ومدنية على كافة مناطق القطاع، كما وقعت إسرائيل اتفاق معبر رفع مع السلطة وتنازلت شكلياً عن سيطرتها على الحدود البرية للقطاع. وهو بكل تأكيد وضع سيادي أعلى بقليل من أوصلو. وقد سعت إسرائيل من خلال فك ارتباطها في قطاع غزة إلى تحقيق هدف سياسي يتلخص في اعتراف دولي بإنهاء مسؤوليتها عن قطاع غزة، وبالتالي إنهاء احتلالها للقطاع؛ إلا أن استمرار السيطرة الإسرائيلية الفعلية على المحيط الخارجي للقطاع حد من تحقيق إسرائيل لهدفها السياسي كونها ما زالت قوة الاحتلال في القطاع.

من ضمن الخطوات والإجراءات التي من الممكن أن تتخذها إسرائيل بهدف رفع الوضع السيادي والسياسي للسلطة ما يلي:

● إزالة أو صرف النظر عن القيود المفروضة على السلطة الفلسطينية في إطار اتفاقيات أوصلو والمتعلقة بمقدرة السلطة على إقامة علاقات خارجية.

● وضع السلطة وليس المنظمة كعنوان للمسؤوليات والصلاحيات في المناطق الفلسطينية وكعنوان للمسألة الدولية.

● رفع مقدرة السلطة على إدارة شؤونها الداخلية وخاصة في الجانب المدني والاقتصادي.

● إعلاء الوضع السياسي لشخصيات السلطة.

● دعم عضوية السلطة في المنظمات الدولية.

● رفع القيود الاقتصادية المفروضة ضمن اتفاق باريس الاقتصادي على السلطة.

● تفويض منظمة التحرير وبعثاتها في الخارج من

خلال حث الدول على تركيز تعاملها واتصالاتها السياسية مع السلطة وليس مع المنظمة.

● تفعيل كود الاتصالات الدولي الخاص بفلسطين.

أما على أرض الواقع فقد قامت إسرائيل فعلاً بإعلاء الوضع السياسي لشخصيات السلطة الفلسطينية من خلال استخدام لقب وزير الخارجية، كما يتم استخدام لقب رئيس (president) بدلاً من استخدام لقب (Chairman)، لرئيس السلطة الفلسطينية، كما لم تعترض إسرائيل على تسمية سفراء للسلطة الفلسطينية بالخارج.

كما أن إطلاق اسم كيان معادٍ على قطاع غزة، يأتي في السياق نفسه، وتفعيل استخدام كود فلسطين في الاتصالات الدولية وغيرها من الإجراءات مثل التوصل إلى اتفاق هدنة مع السلطة في قطاع غزة تهدف جميعها إلى تقويض المنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني؛ بهدف تحويل السلطة بصرف النظر عن يحكمها إلى مفاوض كون هذه السلطة ستكون سلطة حاكمة وليست سلطة سيادة؛ أي سلطة مفوضة بالصلاحيات والمسؤوليات.

تداعيات الانقسام الفلسطيني

لقد ترك الانقسام الفلسطيني نتائج خطيرة على فرص وآفاق التوصل إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة والمثلة في التالي:

تقويض مبدأ الوحدة الجغرافية، الوحدة للصفة والقطاع بأيدي فلسطينية بعد أن ضربت إسرائيل بعرض الحائط هذا المبدأ عندما نفذت عملية فك الارتباط عن قطاع غزة فقط؛ ما يعزز احتمالات

وجود سيناريوهات مختلفة تجاه قيام كيانات فلسطينية منفصلة في الضفة والقطاع في حال فشل الفصائل الفلسطينية في التوصل إلى اتفاق على إعادة الوحدة الفلسطينية.

تقويض وحدة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقطاع، وانقسام السلطة على ذاتها ما بين حكومة أمر واقع في غزة وحكومة ل (م.ت.ف) في الضفة الغربية.

استمرار حالة الانقسام الحالية ورفض حماس الاعتراف ب (م.ت.ف) كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في ظل استمرار التهديد بعدم الاعتراف بشرعية الرئيس محمود عباس بعد ٢٠٠٩/١/٩ من شأنه أيضاً أن يقسم التمثيل بين الوطن المقسم والشتات المفتت الذي مازالت (م.ت.ف) تشكل إطاراً وطنياً جامعاً لكل الفلسطينيين في الوطن والشتات وأن يقوض وحدة الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، في الوقت الذي لم تكتسب حكومة حركة حماس أي اعتراف دبلوماسي دولي بها، ما يعني تفتيت وحدة التمثيل الفلسطيني في الوطن والشتات.

كل هذه التداعيات ستعزز من أن تجعل السلطة الفلسطينية هي العنوان والممثل للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع سواء منفردتين أو موحدتين، ما يعني تمرير ما تريده إسرائيل وهو أن تشطب حقوق اللاجئين الفلسطينيين من خلال شطب من يمثلهم أولاً وهي (م.ت.ف). إن مجمل السياسة الإسرائيلية تنبثق من النهج الذي مازالت تعتمده إسرائيل والقائم على إدارة الصراع «وليس حل الصراع والتوصل إلى حل الدولتين» مع تحقيق

هدف سياسي والذي تمثل أهم خياراته السياسية إقامة الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة، والتي تم تبنيتها في إطار خارطة الطريق في المرحلة الثانية كخيار للشعب الفلسطيني، حيث تم رفضه من قبل (م.ت.ف)، والتي اعتبرته خدعة إسرائيلية تهدف إلى الهروب من مفاوضات الوضع النهائي وأهم استحقاقاتها وهي الدولة المستقلة، وتكمن الخشية من أن تنجح إسرائيل في تقويض (م.ت.ف) كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وإجراء مفاوضات مع حركة حماس حول قطاع غزة في إطار الهدنة طويلة الأمد، للتوصل إلى اتفاقيات مؤقتة دون أفق لحل سياسي يهدف إلى إقامة دولة مستقلة.

أما حركة حماس - وحكومة الأمر الواقع - فهي أيديولوجياً ترفض حل الدولتين، وبالتالي هي أقرب إلى منهج إدارة الصراع، وقد جاء إعلان التوصل إلى اتفاق هدنة مع إسرائيل في القطاع ليؤكد أن حماس هي العنوان لكل ما يحدث في قطاع غزة، وكما يرى بعض المحللين أنه من الممكن أن تتوصل حماس وإسرائيل إلى تفاهم مؤقت على غرار التفاهم المؤقت طويل المدى على سابقة اتفاقية الفصل السورية / الإسرائيلية التي نظمت نشر القوات في مرتفعات الجولان منذ العام ١٩٧٤ وسط النزاعات حول العديد من القضايا وامتناع سورية عن الاعتراف بإسرائيل، كما أن الاعتراف بحد ذاته من حركة حماس أو حركة فتح غير مطلوب من قبل إسرائيل. بل المطلوب عنوان سياسي يتوافق مع نهج إدارة الصراع ولكن من الممكن أن يتحول إلى ممثل سياسي في حال توافقت

الأهداف على عدم التوصل إلى حل نهائي، أي إلى حل مؤقت يمثل في إقامة دولة ذات حدود مؤقتة سواء في غزة أو في الضفة والقطاع كوحدة جغرافية واحدة.

إن الصراع على إدارة السلطة الفلسطينية التي ما زالت كافة أراضيها تخضع للاحتلال العسكري الإسرائيلي سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية يجعل من موضوع الادعاء بشرعية أية حكومة هو إصرار على إلغاء الشتات الفلسطيني . كما يمكن جدلاً لأية حكومة أن تعتبر نفسها شرعية، ولكن يعني هذا أنها تتمتع بالمشروعية، فمن الممكن أن يصل شخص أو حزب سياسي إلى السلطة وفقاً للقواعد القانونية المتبعة، ولكن من الممكن أيضاً أن يفقد لاحقاً مشروعية حكمه بسبب سلوكه في الحكم (مثلاً سوء استخدام السلطة)؛ وذلك لأن الشرعية مفهوم سياسي، بينما المشروعية مفهوم قانوني وتعني خضوع هذه الحكومة إلى القانون، حيث إن أهم ناظم قانوني لأي كيان سياسي هو الدستور، وهو (النظام الأساسي) والذي ينص صراحة على أن منظمة التحرير هي المرجعية

السياسية للسلطة.

إن المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني تستدعي من حركة حماس أن تقر بوحداية التمثيل الفلسطيني في إطار (م. ت. ف) سواء انضمت أو لم تنضم إلى (م. ت. ف) باعتبارها الهيئة التي تمثل جميع الفلسطينيين في الوطن والشتات، تماماً كما هي حكومة أية دولة تقوم بمهمة التمثيل بصرف النظر عن عدم مشاركة أي حزب سياسي فيها، أو أن تعمل على أن توفر قوارب النجاة البديلة للشعب الفلسطيني قبل أن تحرق كل المكاسب التي حققتها الحركة الوطنية في بناء إطار وطني جامع يوحد الشعب ويحظى بالاعتراف العربي والدولي.

كما أن المصلحة الوطنية العليا تستدعي من حركة فتح خاصة وكافة فصائل (م. ت. ف) العمل الجاد على إعادة تفعيل المنظمة وإعادة بناء مؤسساتها وإصلاحها على أسس ديمقراطية، وإعادة الاعتبار لدور مؤسسات (م. ت. ف) وتحديد واضح لشكل العلاقة التي تربط المنظمة بالسلطة وتقسيم واضح للصلاحيات والمسؤوليات.

منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٩٥. الاتفاقية الانتقالية الفلسطينية الإسرائيلية، ٢٨ أيلول ١٩٩٥.

منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٩١. إعلان المبادئ الإسرائيلي الفلسطيني.

SINGER, Joel 1994, «Aspects of Foreign Relations under the Israeli-Palestinian Agreements», The Israeli Law Review-2(28), 3 (Spring-Summer 1994)

الهوامش

- ١ عبد الحق، ١٩٩٠.
- ٢ انظر نص الميثاق الوطني الفلسطيني.
- ٣ انظر القانون الأساسي الفلسطيني.
- ٤ ابتداءً من العام ٢٠٠٣ صار اسمها وزارة الشؤون الخارجية.
- ٥ نصوص الاتفاق والشواهد مأخوذة عن الترجمة العربية الصادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية.
- ٦ دائرة شؤون المفاوضات نقلاً عن جريدة الأهرام ١٩٨٠/٢/٥.
- ٧ Singer، ١٩٩٤.
- ٨ المصدر السابق.
- ٩ انظر الأوراق على موقع مركز ريثوت www.reut-institute.org/

خليل، عاصم، ٢٠٠٤. «قراءة حديثة لنظرية السلطة الدستورية»، مجلة رؤية، (عدد آذار ٢٠٠٤).

دائرة شؤون المفاوضات، ٢٠٠٨. المشروع المصري للحكم الذاتي الفلسطيني، (نقلاً عن جريدة الأهرام ١٩٨٠/٢/٥، القاهرة)، انظر موقع دائرة شؤون المفاوضات، <http://www.nad-plo.org>

السلطة الوطنية الفلسطينية، ١٩٩٧. القانون الأساسي الفلسطيني.

سليمان، عصام، ١٩٨٩. مدخل إلى علم السياسة، دار النضال، بيروت.

عبد الحق، أحمد. ١٩٩٠. عضوية فلسطين في الأمم المتحدة بين السياسي والقانوني، مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، عمان.

قطيشات، ياسر، ٢٠٠٥. الشرعية وسيادة القانون، انظر الرابط التالي. <http://www.dahsha.com/viewarticle.php?id=32245> (آخر دخول، ٢٠٠٨/١١/١٥، ١٩:٥٠)

مركز التخطيط الفلسطيني، ٢٠٠٧. تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، غزة.

مركز ريثوت، ٢٠٠٥. أوراق عمل حول الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، www.reut-institute.org/

أين نحن الآن وإلى أين نمضي؟

د. واصل أبو يوسف*

مفرغة؛ نتيجةً المواقف الإسرائيلية التي تحاول أن تفرض لاءاتها المعلنة المتعلقة برفض حق عودة اللاجئين ومحاولة إخراج القدس من موضوع المفاوضات ورفض الانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال عدوان العام ٦٧ وتكثيف الجهود من أجل فرض الوقائع على الأرض بما فيها الاستيطان والجدار وتقطيع أوصال الوطن وزيادة عدد الحواجز العسكرية التي تحاول تكريس الكانتونات والبستونات للحيلولة دون إقامة الدولة المستقلة.

هذا المشهد الفلسطيني يحتاج إلى تضافر كل الجهود من أجل التمسك بإنجاح الحوار الوطني الشامل ومتابعته بعد تعطيل جلسة الحوار التي

الوضع الفلسطيني وقضيتنا الوطنية يمرّان بمنعطفٍ خطيرٍ ودقيقٍ ويتعرّضان عبره إلى أنواء عاصفة؛ تؤثر بشكل مباشر على المشروع الوطني برمته، فمن جهةٍ هناك الخلاف والانقسام الذي نتج عن انقلاب حركة حماس في قطاع غزة واستيلائها وفرض سيطرتها عليه بقوة السلاح وتداعيات ذلك في ظل محاولات تكريس هذا الانقسام والانفصال الخطير الذي لا يستفيد من بقاءه سوى الاحتلال وأعداء شعبنا. ومن جهةٍ أخرى تعثر مسار المفاوضات وعدم تحقيقها أو تخضها عن أية قضايا أو حلول جدية على صعيد قضايا التفاوض وبقائها تدور في حلقةٍ

* الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية

المفاوضات الثنائية إلى مرجعية دولية مقررّة وتحديد سقف زمني لذلك، وأهمية الخروج من دائرة المرجعية الأميركية التي ثبت فشلها وعقم المراهنة عليها في تحقيق وعودها المتكررة بالتوصل إلى حل قبل نهاية العام الجاري وانحيازها السافر إلى مواقف الاحتلال والتغطية على جرائمه؛ ما يشجعه على المضي قدماً في مواصلة عدوانه وجرائمه ضد شعبنا وقضاياها الرئيسة.

من هذا المنطلق، لا بد من وضع خطة إستراتيجية وطنية تعمل على النهوض بوضعنا وحماية مشروعنا الوطني وتعزيز صمود شعبنا والتمسك بمقاومته وكفاحه ضد الاحتلال وترتيب وضعنا الداخلي في مواجهة هذه التحديات والمخاطر التي تحيق بنا.

ولا بد من إعطاء الأولوية لتفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية (الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا) وتنفيذ قرار المجلس المركزي الأخير بدعوة اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني إلى مباشرة عملها والتحضير لانتخاباته بالترافق مع تفعيل مؤسسات ودوائر المنظمة بما فيها اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمجلس الوطني ودوائر المنظمة وسفاراتها، وأيضاً وضع سقف زمني لإجراء انتخابات للمنظمات الشعبية الفلسطينية على قاعدة قانون التمثيل النسبي الكامل بما لا يتجاوز منتصف العام

كانت مقررّة في العاشر من الشهر الماضي، بعد إعلان حركة حماس مقاطعتها للحوار؛ الأمر الذي أفشل عقد هذه الجلسة وأعطى انعكاساً سلبياً على التحضيرات والمسااعي التي بذلت من أجل استعادة الوحدة ورأب الصدع وإنهاء الانقسام، مع تأكيدنا ضرورة استمرار المسااعي والجهود المصرية المبذولة في هذا الاتجاه وضرورة إنجاحها؛ كون الحوار الوطني الشامل-استناداً إلى مسودة الورقة المصرية وآلياتها المنصوص عليها- تشكل مساحةً واسعةً من الاتفاق على قاعدة تشكيل حكومة التوافق الوطني الانتقالية التي تعمل على توحيد المؤسسات وتحضّر لانتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة ضمن سقف زمني يتم التوافق عليه، وإعادة تأهيل الأجهزة الأمنية على قاعدة مهنية، بعيداً عن التجاذبات الحزبية والفصائلية وتفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا على قاعدة التحضير لانتخابات المجلس الوطني في الوطن وحيثما أمكن في الشتات وفق قانون التمثيل النسبي الكامل.

والأمر الآخر، هو إعادة تقييم للمفاوضات الجارية في ظل عدم جدواها واتخاذ موقف بوقفها والعودة إلى نقل الملف إلى الأمم المتحدة وتحت رعايتها؛ من أجل تطبيق قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي والخروج من مرجعية

والدعم لشعبنا في الخارج كونه يشكل الرافعة

الأساسية لمواصلة ودعم مسيرة كفاحنا الوطني
وتعزيز وتطوير علاقاتنا مع الأحزاب والقوى
وحركات التحرر في العالم .

إن هذا البرنامج الوطني يحتاج إلى متابعة
وإسنادٍ، وإلى الخروج من حالة الشلل والانتظار
إلى حالة امتلاك زمام المبادرة في مواجهة كل
محاولات إعاقة أو عرقلة مسيرة نضالنا الوطني ؛
حتى نيل حقوق شعبنا في الحرية وتقرير المصير
وحق العودة وإقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة
وعاصمتها القدس .

ومما لا شك فيه أن قرارات المجلس المركزي
الأخيرة الذي انعقد في ٢٣ - ٢٤ / ١١ تؤكد
ضرورة استمرار المساعي والجهود من أجل
الحوار الوطني الشامل وتؤكد ضرورة مراجعة
المفاوضات وربطها بما يقوم به الاحتلال على
الأرض من عدوان واستيطان وجدار، وتؤكد
ضرورة إعادة الاعتبار إلى منظمة التحرير
الفلسطينية ودورها الريادي كممثل شرعي
ووحيد في الوطن وأماكن اللجوء والشتات،
آخذين بعين الاعتبار ضرورة إيلاء كل الاهتمام

قرارات "المجلس المركزي" والملفات الفلسطينية المفتوحة

هشام أبو غوش*

استثنائيةً بفعل دقة المرحلة التي تحتازها القضية الوطنية والتطورات الخطيرة التي باتت تحيط بها وتنعكس عليها . . . فهناك أولاً حالة الانقسام الداخلي المدمر وانعكاساته السلبية المتداعية والمتفاقمة على مجمل إنجازات شعبنا ونضاله على امتداد عشرات السنوات الماضية، وبفعل تصعيد العدوان الإسرائيلي وتكثيف إجراءاته الاستيطانية والتهويدية ثانياً، وجراء استمرار المفاوضات العقيمة مع الجانب الإسرائيلي وفشلها التام بمسار (أنابوليس) منذ أواخر تشرين الثاني العام ٢٠٠٧، ثالثاً. وكان من الطبيعي أن تتداخل مجمل هذه العناوين بما تنطوي عليه من هموم ومعطيات وأن تنعكس على أوضاع المؤسسة الأم: منظمة التحرير، وما يترتب على ذلك من بحث لمداخل تطويرها وسبل الارتقاء بفعل وأداء هيئاتها ومؤسساتها المختلفة.

بعد تأجيل انعقاد دورة المجلس المركزي الفلسطيني أكثر من مرة ارتباطاً بما يتصل بالحوار الوطني الفلسطيني - كما أشار إلى ذلك رئيس المجلس الأخ أديب الزعنون في كلمته الافتتاحية - التأمت دورة (وثيقة الاستقلال والدكتور جورج حبش والشاعر محمود درويش) يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٨م في رام الله. وبمعزل عن بنود جدول أعماله المتعددة والوافية، فإن الملفات الساخنة والمفتوحة بشأن الحوار الوطني وما يتصل بتفعيل وتطوير منظمة التحرير كانت مطروحةً وضاعطةً ليس على امتداد أعمال المجلس وقراراته فحسب، بل وكانت، أيضاً، موضع اهتمام ومتابعة من لدن مختلف الهيئات والدوائر الفلسطينية المعنية قبل بدء جلساته وأعماله . . . وقد اكتسبت هذه الدورة أهمية

*عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

المبادرة المصرية ودور حماس في إحباطها

بعد أن ساد تقدير واسع بأن الحالة الفلسطينية باتت تقف أمام فرصة تاريخية تفترض التعاطي الإيجابي التام مع المبادرة المصرية ورعايتها للحوار الوطني ، جاءت مقاطعة حركة حماس وإفشالها لتلك المحطة التي عوّل عليها الكثيرون من أبناء شعبنا وجميع الأشقاء والأصدقاء الحريصين على الوحدة الوطنية، بل وعلى مجمل المشروع الوطني أمام جسامة المخاطر والتحديات القائمة أو المنظورة. فقد سبقت صياغة مشروع الورقة أو البيان الذي أعده الأشقاء في مصر لمؤتمر الحوار الفلسطيني سلسلة من اللقاءات الثنائية مع كافة الفصائل المعنية بالحوار امتدت من ٢٥/٨/٢٠٠٨ إلى ٨/١٠/٢٠٠٨؛ وذلك في محاولة صادقة لبلورة عناصر التقاطع التي لا غنى عنها لمعالجة الجرح الفلسطيني النازف. كما أخذت القاهرة بنظر الاعتبار مختلف المبادرات الوطنية المعروفة، لا سيما مبادرة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير التي أطلقها الرئيس أبو مازن في الذكرى السنوية لعدوان حزيران من العام ٢٠٠٨م. كما راعت وتمثلت، أيضاً، مضامين المبادرات الأخرى التي سبق وأن طرحت قبل ذلك، بما فيها مبادرة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والمبادرة الثنائية المشتركة للجبهتين الديمقراطية والشعبية. والثلاثية من قبل الجبهتين وحركة الجهاد الإسلامي، وغيرها من المبادرات والمشاريع التي تقاطعت في عناصرها الرئيسة مع قرارات قمة دمشق العربية التي تبنت مبادرة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح.

احترم الإخوة المصريون المواقف الجماعية أو

شبه الجماعية التي عبّرت عنها فصائل العمل الوطني والتي أكدت ضرورة أن يكون الحوار الوطني شاملاً، وتجاوز القضية التي أثارها حركة حماس بغير وجه حق والمتعلقة بموعد انتهاء «ولاية الرئيس» محمود عباس في التاسع من كانون الثاني من العام ٢٠٠٩م، وتلازم الانتخابات الرئاسية والتشريعية تطبيقاً للقانون الأساسي للسلطة الوطنية وقانون الانتخابات رقم (٩) الصادر في آب ٢٠٠٥م (البند العاشر منه)، وهو القانون الذي قبلته جميع القوى والقوائم الانتخابية بما فيها حماس والذي دخلت الانتخابات على أساسه. كما أكدت الورقة المصرية التي كانت معدة لمؤتمر الحوار أن (م. ت. ف) هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وأنها الجهة المعنية بإدارة المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي على أن يجري عرض أي اتفاق قد يتم التوصل إليه بهذا الشأن على المجلس الوطني للتصديق عليه أو إجراء استفتاء حوله حيثما أمكن. إن الإيجابية التي اتسمت بها الورقة المصرية والترحيب الواسع الذي حظيت به لا ينفيان بعض الملاحظات أو التباينات التي أثارها أكثر من طرف أو اتجاه فلسطيني. فمن موقعها المرحب بالورقة المصرية والمتمسك بها، طرحت الجبهة الديمقراطية مثلاً ما أسمته نواقص أو التباسات أو مواقع غموض تستدعي مزيداً من الوضوح والتدقيق تلافياً لأي فشل جراء التفسيرات المتباينة بشأن بعض جوانبها أو عناصرها. فالبقرة التي تتحدث عن حكومة توافق وطني (البند الثامن) تنطوي على بعض الغموض الذي لا يستجيب للمواقف الفلسطينية شبه الإجماعية

التي طالبت وتطالب بحكومة توافق وطني من شخصيات وطنية مستقلة نظيفة اليد، بعيداً عن صيغ المحاصصة والكوتا الفصائلية، وأن تكون مهام الحكومة، أيضاً، أكثر وضوحاً لجهة إنهاء حالة الانقسام ورفع الحصار وتسيير حياته اليومية والإشراف على إعادة بناء الأجهزة الأمنية وإعادة توحيد الدوائر والمؤسسات والإعداد لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة. وكذلك الأمر بشأن إشارة الورقة إلى مراجعة قانون الانتخابات «وفقاً لما تقتضيه مصلحة الوطن» وذلك عند التعرض لانتخاب المجلس التشريعي (البند ١٠) وانتخاب المجلس الوطني (البند ١١)، علماً أن المؤسسات الشرعية الفلسطينية قد تجاوزت هذا الأمر لصالح اعتماد مبدأ التمثيل النسبي الكامل في العمليات الانتخابية كافة. هذا، إضافة إلى أن وثيقة التوافق الوطني (وثيقة الأسرى) التي حظيت بأوسع إجماع وطني قد أقرّت مبدأ التمثيل النسبي في الانتخابات، وذلك كتطوير ملحوظ لما جاء في إعلان القاهرة (آذار/ ٢٠٠٥). وهناك أكثر من طرف فلسطيني أعرب عن تحفظه على إدراج اتفاق مكة ضمن المرجعيات الأخرى المتوافق عليها انطلاقاً من اعتباره يقوم على مبدأ المحاصصة، كما وطولب أيضاً بتوضيح أكثر ملموسية للجان (البند ١٤) ومرجعيتها. تلك الملاحظات وغيرها أثّرت من على قاعدة الترحيب بالورقة المصرية والتمسك بها، ولكن الأمر يختلف فيما يتعلق بحركة حماس، حيث لم تكن مقاطعتها لحوار القاهرة الذي كان مفترضاً يوم ١٠/١١/٢٠٠٨ مفاجئة تماماً للمراقبين عموماً أو للمواكبين

لمواقف حماس وتصريحات قادتها بشكل خاص. فالعديد من الوقائع، بما فيها المراسلات الداخلية ما بين قيادتها في الخارج وفي قطاع غزة، تشير إلى أن حماس ليست جاهزة وغير مستعدة بعد للإيفاء بمستحققات الحوار والمصالحة الوطنية، وذلك لأسباب داخلية وأخرى خارجية وذات بعد إقليمي لم يعد خافياً. فقد تمثلت الواجهة العامة لقيادتها في الخارج بالمشاركة في الحوار لإفشال ما أسمته التخوف من استغلال بعض الأطراف العربية لجولة الحوار «لدعم استمرارية أبو مازن في منصبه» خلافاً لموقف حماس القائل: إن ولاية الرئيس تنتهي في ٩/١/٢٠٠٩، وكذلك لإحباط ما يهدف إلى «تحميل حماس مسؤولية الانقسام وتعطيل المصالحة الوطنية في حال عدم موافقتها على المشروع المقدم». كما أعربت قيادة الخارج من خلال تلك المراسلات الداخلية عن تحييدها لشراكة سياسية تعكس نتائج انتخابات المجلس التشريعي وأن يكون الحوار بمثابة رزمة واحدة «إما كل شيء وإما لا شيء» ولرؤيتها لانتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة في حزيران ٢٠٠٩ ولإعادة بناء الأجهزة الأمنية بما يطال الضفة وغزة معاً ولصفقة مع الرئيس أبو مازن تدخل حركة حماس إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ومن جهة أخرى، أوضحت موقفها بشأن إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل ١٤/٦/٢٠٠٧ (تاريخ الانقلاب على الخيار الديمقراطي) بحيث، يشمل الضفة والقطاع معاً، وإلى أنها ترى وجوب أن يبدأ الحوار بين حماس وفتح ومن ثم يكون الحوار الشامل، بما يعني اعتراضها أو تحفظها على

لكافة أشكال التصعيد والتوتر الإعلامي . ولكن يلاحظ في المقابل أن حماس التي كانت تطالب وتدعو إلى حوار دون شروط باتت تصعد من اشتراطاتها وشروطها، بما في ذلك إصرارها على اعتبار الأمر الواقع بالانقلاب العسكري واقعاً غير قابل للتراجع عنه، قبل الوصول لاتفاق محاصصة جديد مع حركة فتح . وفي ظل هكذا وضع، تظل إسرائيل هي المستفيد الأكبر، وهو ما ينعكس على المفاوضات المباشرة أو غير المباشرة معها، ويوفر لها الأجواء المواتية للمضي حثيثاً بعدوانها متعدد الأشكال والأوجه . وبالإضافة لهذا وذاك، فإن صراع المحاور الإقليمية العربية وغير العربية في منطقة الشرق الأوسط، كثيراً ما يتدخل بالشؤون الداخلية الفلسطينية، وبما يسهم في تعميق الانقسام وإدامته، وذلك وفقاً لمصالح دول كل محور وأجنداته الخاصة .

قرارات «المرکزي» . . . ما لها وما عليها

هناك آراء متباينة إزاء نتائج أعمال المجلس المركزي لمنظمة التحرير (٢٣-٢٤ / ١١ / ٢٠٠٨) . فبعضها يرفض هذه النتائج جملةً وتفصيلاً انطلاقاً من رفضه الاعتراف، بما يسميه شرعية المجلس المركزي، ويحصر «الشرعية»، بالمقابل، بعدد من نواب حركة حماس في المجلس التشريعي، يجتمعون بين فترة وأخرى، في مدينة غزة، بمعزل عن باقي نواب المجلس، ويتخذون قرارات، يدعون أنها تمثل المجلس بكل فئاته، واتجاهاته السياسية . علماً أن عددهم لا يتجاوز ٢٩ نائباً فقط لا غير، من أصل ١٣٢ نائباً .

في المقابل، تضمنت مواقف قيادة حماس في غزة التي كشفت عنها رسائلها للقيادة في الخارج عن رؤيتها أن «بقاء عباس ومشروعه السياسي أكثر خطراً على القضية الوطنية من الانقسام» وإلى أنها تريد «حكومة محاصصة؛ فالمحاصصة ليست عيباً وهي حق من حقوق حماس» وكذلك رفضها «تمديد ولاية عباس . . . لإنهائه سياسياً»، معتبرة أن أي تمديد ولاية غير شرعي . وأشارت أيضاً إلى أنها تعارض الانتخابات المتزامنة، ولكنها أبدت موافقتها «على الدخول في اللجنة التنفيذية للمنظمة وتجاوز الانتخابات لتشكيل مجلس وطني جديد»!! وبالنتيجة، أعلنت حماس عن مقاطعتها لمؤتمر الحوار في القاهرة في اليوم السابق للموعد الذي كان محدداً له؛ ما تسبب بفشل الحوار وإحباط الآمال التي كانت تعوّل عليه . وهذا أمر لا ينذر بتكريس الانقسام الداخلي وإطالة مداه فحسب، بل ويقود أيضاً إلى نقل الصراع لمستويات أكثر خطورة من شأنها أن تطال الشرعية ووحداية التمثيل الفلسطيني . هنا تجدر ملاحظة أن الرئيس أبو مازن وكذلك حركة فتح تنازلاً عن اشتراط تراجع حماس عن انقلابها العسكري وعن ضرورة تسليمها المسبق لجميع المقرات والأجهزة والمؤسسات الأمنية والسياسية في قطاع غزة إلى السلطة الوطنية ورئاستها . كما بات هناك توافق وطني واسع لتجنب الاشتراطات والاشتراطات المعاكسة وضرورة تمهيد الأجواء الملائمة فعلاً لحوار وطني منتج، وما يتطلبه ذلك من إفراج عن المعتقلين السياسيين ومن وقف فوري

سلبى والضغط من أجل تصويبها، أو تغييرها، حسب متطلبات الأوضاع المستجدة ومتطلبات المسيرة الوطنية.

أين أصاب المجلس المركزي؟

أولاً - الانقسام والحوار الوطني: في هذا الجانب، وإذا ما انطلقنا من الخطاب الافتتاحي لرئيس اللجنة التنفيذية محمود عباس، ومن البيان الختامي لأعمال المجلس، نلاحظ أن المجلس اتخذ موقفاً إيجابياً، وخطا إلى الأمام خطوات حقيقية في إنجاز توافقات واسعة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية بالنسبة إلى هذه القضية المهمة والرئيسية في الملف السياسي الفلسطيني. فقد تبنى الرئيس عباس، في ختام كلمته الافتتاحية النص الكامل لـ «وثيقة عهد الوحدة والشراكة الوطنية» وبالتحديد عناصرها الأربعة الرئيسة «باعتبارها رزمة متكاملة والجلوس إلى طاولة الحوار الشامل لبحث سبل تنفيذها» (لاحظ دقة التعبير: «تنفيذها» أي وضع آلية التطبيق وليس المساومة عليها) وتنص هذه العناصر الأربعة كما هو معروف على:

١ - تشكيل حكومة توافق وطني انتقالية تتفق على تكوينها الفصائل الفلسطينية وتركز على معالجة الشأن الداخلي والإعداد للانتخابات.

٢ - إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة وفق التمثيل النسبي الكامل في موعد يتفق عليه، لا يتجاوز الموعد الدستوري لولاية المجلس التشريعي في أواخر العام ٢٠٠٩.

٣ - إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية غير فصائلية وفق عقيدة أمنية تحدد وظائفها في

والبعض الآخر، يضع قرارات المجلس المركزي في سلة واحدة، ويعتبر أنه فشل في أداء المطلوب منه، بل يتهمة هذا البعض بأن قراراته، كاختيار الأخ محمود عباس رئيساً لدولة فلسطين، أسهمت في تعميق الانقسام، وجاءت في غير أوانها وأنه كان يفترض تأجيل هذه القرارات، إلى حين الوصول إلى مصالحة مع حركة حماس. وكأن أصحاب هذا الرأي، يحاولون أن يرهنوا تحرك المؤسسات بمدى تجاوب حركة حماس وعودتها عن الانقسام، وهو ما يعطي حماس، شيئاً أم أبينا، حق النقض (الفيتو) على أي قرار قد تتخذه هيئات (م.ت.ف) بدعوى أنها قرارات ولدت في أجواء من الانقسام وتفتقر إلى التوافق بشأنها. ولو دفعنا هذا الرأي حتى نهايته لوجدنا أننا قد وضعنا مجمل الحالة الفلسطينية رهينة، رخيصة لدى حماس، تتصرف بها كما تشاء، وبما يخدم سياستها الانقسامية.

البعض الثالث، يمتدح ما جاء في المجلس من قرارات ويراهها كلها إيجابية ولا يدل هذا الموقف على تفاؤل بالحالة الفلسطينية بقدر ما يمثل تياراً سياسياً مؤيداً لكامل أوجه سياسة السلطة ووفدها المفاوض، وبالتالي بات يرى كل ما يصدر عن هذه السلطة أمراً إيجابياً، لا يحتمل النقد ولا المراجعة.

خارج هذه التيارات ثمة موقف ينظر إلى قرارات المجلس المركزي نظرة أكثر موضوعية فيميز، بالتالي، بين ما هو إيجابي وبين ما هو سلبي ويرى، في الخلاصة، أن المجلس نجح في مجال، وفشل في مجال آخر وهو ما يستدعي تعميق اتجاهات النجاح في قراراته ومواقفه، ومواصلة نقد ما هو

حماية حقوق المواطنين وحرياتهم وفرض سيادة القانون.

٤ - تطبيق ما جاء في إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني بشأن تفعيل مؤسسات (م.ت.ف) وتطويرها على أسس ديمقراطية بحيث تضم كافة ألوان الطيف السياسي عبر انتخاب مجلس وطني جديد، وفق نظام التمثيل النسبي الكامل، داخل الوطن وحيث أمكن في مواقع الشتات، والمشاركة الفورية لكافة القوى في هيئات المنظمة وفق صيغة يتفق عليها حين إجراء الانتخابات. أما البيان الختامي فقد أكد - في السياق نفسه - العناصر الأربعة الوارد ذكرها في «الوثيقة».

*الفقرة «ثالثاً» من البيان أكدت «التمسك بالمبادرة المصرية كأساس للحوار وبما يؤدي إلى قيام حكومة توافق وطني ذات مهام محددة تتمثل في رفع الحصار وتسيير الحياة اليومية والإعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية المتزامنة، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية غير فصائلية».

* والفقرة «رابعاً» من البيان نصت على «دعوة المجلس للجنة التنفيذية لإقرار نظام الانتخابات للمجلس الوطني على أسس التمثيل النسبي الكامل، كما يؤكد المجلس على قراراته السابقة بالعمل الفوري لتطوير وتفعيل اللجنة التنفيذية ودوائر ومؤسسات (م.ت.ف) وخاصة الصندوق القومي الفلسطيني» . . . كذلك أكد ضرورة «العمل وبكل جدية ومسؤولية لتفعيل المنظمة وتجديد ديمقراطية مؤسساتها ووضع الأسس السياسية والديمقراطية للشراكة الحقة

فيها». كذلك أكد وجوب «وضع الأسس والآليات اللازمة وعلى أساس اتفاق القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني ومرجعية صندوق الانتخابات على أساس التمثيل النسبي الكامل وبدءاً من المجلس الوطني والتشريعي، وصولاً إلى المنظمات والاتحادات الشعبية والمجالس البلدية والقروية»، كما دعا (ختاماً) «اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني إلى مواصلة عملها».

من جهة أخرى، اعتمد المجلس المركزي الاتجاهات الرئيسة الواردة في مذكرة هيئة العمل الوطني في غزة، ودعا اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والسلطة الوطنية إلى تقديم الدعم والمساندة للأهل في القطاع وإلى التحرك على الصعيد الدولي لرفع الحصار الجائر. وأكد اعتبار هيئة العمل الوطني بمثابة المرجعية الوطنية المعتمدة على أكثر من صعيد.

وهكذا، في الجانب الإيجابي، يكون المجلس المركزي، في قراراته، قد مضى بعيداً في اعتماد أسس ديمقراطية الحياة السياسية لمختلف مؤسساتها السياسية وال جماهيرية، والاجتماعية، وفي انتخابات تعتمد قاعدة التمثيل النسبي الكامل. كذلك اعتمد المجلس أساس آلية تجسير المرحلة الانتقالية من خلال حكومة توافق وطني تحضر لانتخابات متزامنة رئاسية وتشريعية. وإن خلا هذا البند من النص الصريح على حكومة شخصيات وطنية مستقلة، أي حكومة غير فصائلية مراعاة لبعض الاتجاهات في فتح وفي فصائل أخرى، فإن تحديد وظيفة هذه الحكومة أيضاً، من زاوية رفع

الحصار يفترض، في المرحلة الراهنة من المشهد الفلسطيني الحالي، إذا ما أريد لهذه الحكومة أن تعبر عن التوافق الوطني الشامل، أن لا تتشكل، بشكل مباشر، من الفصائل، بل من العناصر التي تتوافق عليها الفصائل.

ثانياً - تعزيز الشرعية الفلسطينية: إضافة إلى ما ذكره أعلاه، انتخب المجلس المركزي الأخ محمود عباس رئيساً لدولة فلسطين وهو المنصب الذي كان يتقلده الرئيس الراحل ياسر عرفات منذ انتخابه من قبل المجلس المركزي في نيسان ١٩٨٩، بناء على (تفويض من المجلس الوطني في دورته التاسعة عشرة في ١٥/١١/١٩٨٨). وقد بقي هذا المنصب شاغراً منذ استشهاد عرفات، أي طيلة السنوات الأربع الماضية.

هذه الخطوة، تنطوي على بعد سياسي وعملي، يجب ألا نغفل من أهميته في الظرف الذي تجتازه القضية الوطنية. يتمثل هذا البعد، في مستوياته المتعددة بما يلي:

١ - أنه يعيد ترسيم مرجعية الاعترافات الواسعة دولياً بإعلان دولة فلسطين التي تمثلت بعد هذا الإعلان (أي بعد المجلس التاسع عشر) باعتراف أكثر من مائة دولة عربية وصديقة بالدولة (أو بإعلان الدولة) بطرق مختلفة، بما في ذلك تحويل عدد واسع من ممثلات منظمة التحرير إلى سفارات رسمية. في هذا السياق، يفترض إعادة التأكيد أن إعلان دولة فلسطين ليس «إعلاناً في الهواء» بل هو إعلان سياسي وقانوني ينطوي على بعد السيادة المعلقة، أي الدولة المعترف بها من المجتمع الدولي، لكنها دولة لا تستطيع

ممارسة سيادتها بفعل الاحتلال كحال العديد من دول العالم في تجارب مختلفة.

٢ - في الوقت الذي تفتعل فيه بعض القوى (حركة حماس) معركة قانونية دستورية حول انقضاء ولاية رئيس السلطة الوطنية في ٩/١/٢٠٠٩، أي زوال شرعيته كرئيس للسلطة، وهي قوى، لا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً، في هذا الوقت بالذات لا بد من تعزيز شرعية هذين الموقعين: موقع رئاسة الدولة بالاعترافات الواسعة بها وإعلانها، على مختلف الصعد العربية والدولية، ورئاسة السلطة، بانتظار الانتخابات القادمة للمجلسين التشريعي والوطني ورئاسة السلطة، التي ستبثق عنها، ومن خلال صندوق الاقتراع، الشرعية الفلسطينية المتجددة ديمقراطياً.

إن هذا لا يعني على الإطلاق الانحياز لصالح أن يتقلد الأخ أبو مازن هذا المنصب مبايعة، أو تزكية، أو منحه تفويضاً سياسياً على بياض. فالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، على سبيل المثال، نافست على موقع رئاسة السلطة الفلسطينية العام ٢٠٠٥، ليس بوهم الفوز في الانتخابات، بل بغرض تسجيل الموقف المبدئي الرافض لأسلوب المبايعة وما يشبهه من أساليب الانتقال التلقائي للسلطة، أي أن يخلف الأخ محمود عباس الشهيد ياسر عرفات، وكأن هذا الأمر من طبيعة الأمور وغير خاضع للنقاش أو للمساءلة. وقد أشير إلى ذلك في مداخلة الجبهة الديمقراطية خلال أعمال المجلس والتي أوضحت، أيضاً، أن تأييد الجبهة لاختيار الأخ محمود عباس لرئاسة دولة فلسطين

يعبر عن موقف مبدئي وثابت يقضي بالدفاع عن شرعية (م.ت.ف). ومؤسساتها. فالاعتراف بوحداية التمثيل القانوني والسياسي شرط أساسي، لا بد منه، ولا غنى عنه، للاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ولا اعتراف بهذا الحق في ظل ضياع شرعية التمثيل والطعن بقانونيته.

المفاوضات . . . النتائج السلبية

مقابل الخطوات الإيجابية التي خطتها المجلس المركزي، في اتجاه إعادة التأكيد على الحوار الوطني طريقاً لإنهاء الانقسام، ورسم خطوات تفعيل (م.ت.ف) ومؤسساتها، لا بد من أن نسجل أن أعمال المجلس سلطت الضوء على طبيعة الخلاف الدائر بين القوى الفلسطينية المؤتلفة في (م.ت.ف). بشأن العملية التفاوضية الراهنة. وقد دعت الجبهة الديمقراطية في كلمتها أمام المجلس إلى وقف هذه المفاوضات وقالت: «إننا لا نوافق على السياسة التفاوضية التي تنتهج اليوم». وأضافت في كلمتها: «نحن لسنا محكومين بخيار وحيد، هو الاستمرار بهذه المفاوضات بصيغتها الراهنة حيث تمر بفترة من الشلل، ومن المرجح أن تستمر هذه الفترة لبضعة أشهر بسبب انشغال الأطراف المشاركة من أميركا وإسرائيل بأمورها الداخلية». ودعت إلى دراسة: كيف للحالة الفلسطينية أن تستثمر هذه الفترة لوقف حاسمة من شأنها المساهمة في أن تهز الرأي العام الدولي، والمجتمع الدولي، وبما يضع الجميع أمام مسؤولياتهم. كما دعت إلى مواجهة العالم

بالقول: إما أن تكون أمام التزامات متبادلة، أو نحن في حل من هذه الالتزامات. فالمفاوضات لا تزال تدور في حلقة مفرغة منذ قبل أنابوليس وفي جميع الملفات. والمطلوب وقفة تضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته لمعالجة العقبات التي تضعها إسرائيل أمام المسار التفاوضي. إن المطالبة بوقف المفاوضات، إلى أن يتوقف العدوان الإسرائيلي بكافة أشكاله لم تجد طريقها إلى القرارات الصادرة عن المجلس المركزي، وهو ما يندرج بإطار السلبات حسب رأينا ورأي آخرين في المجلس المركزي.

العبرة في التنفيذ

في العودة إلى المحصلة الإيجابية لأعمال دورة المجلس المركزي، في قضايا الانقسام والحوار الوطني واستنهاض وضع المؤسسة الوطنية بمختلف تجلياتها، لا تعني، ولا يمكن أن تعني، أنها ستتقل تلقائياً إلى حيز التطبيق العملي.

لقد علمتنا تجارب العمل في المؤسسات الرسمية الفلسطينية وهيئاتها، أن أفضل القرارات وأكثرها صلاحية لخدمة العملية الوطنية، تموت أحياناً طويلاً في الأدراج. من هنا ضرورة واجب جميع الحريصين على تطوير (م.ت.ف) وتفعيل هيئاتها ومؤسساتها عدم الاكتفاء بتبني القرارات، والدفاع عنها، فحسب، بل وكذلك الضغط من أجل انتقالها السريع إلى فضاء الحياة السياسية العملية، سبيلاً لتطوير النضال الوطني، دفاعاً عن الحقوق المقدسة، ودفاعاً عن الوحدة الوطنية، ضد الانقسام بمختلف مظاهره، وتعبيراته، وبما

يخدم الجهد الرامي إلى تعبئة كل طاقات الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال والمشروع الصهيوني على التراب الوطني الفلسطيني .

هل من آفاق قريبة لاستجابة حماس للحوار؟

بالرغم من هدوء وموضوعية قرارات المجلس المركزي لجهة مواصلة التمسك بالحوار الوطني كخيار وحيد لحل ما يحيط بالمأزق الوطني الراهن . ورغم الإجماع الفلسطيني والإجماع أو شبه الإجماع العربي لمطالبات وعناصر الحل المتكاملة والوحيدة التي يمكن أن تقود إلى نتائج إيجابية ملموسة، لا تزال حماس ماضية في مشروعها وفي سائر مواقفها التصعيدية؛ الأمر الذي بات يهدد بانتقال الصراع أو النزاع على الشرعية الفلسطينية لمستويات أعمق وأخطر . وهذا لا يعود للتباينات الداخلية في صفوف قيادة حماس فحسب، بل إنه يعود بالأساس لتأثيرات إقليمية محيطة تسعى إلى ربط الأوضاع الفلسطينية بأجنداتها الخاصة

على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهو ما قد يستمر بالغالب إلى مطلع الصيف المقبل ولحين توفر جاهزية إسرائيل والولايات المتحدة لكيفية التعاطي مع قضايا المنطقة بعد ترتيب أوضاعها الداخلية والأوليات المترتبة على ذلك . ولكن مواصلة المعالجة الأشمل والأنجح لمطالبات الملفات المفتوحة كانت ولا تزال تستدعي أوسع تعبئة وتحركات جماهيرية ضاغطة في مجابهة مظاهر الانقسام الداخلي وتداعياته المتفاقمة والتصدي الموحد للمحاولات التي ترمي إلى النيل من الشرعية ووحداية التمثيل الفلسطيني، وذلك لجهة الاستجابة غير المشروطة للحوار الوطني الشامل على قاعدة الرزمة المتكاملة للعناصر التي حددها البيان الذي انتهت إليه أعمال وقرارات المجلس المركزي ووثيقة عهد الوحدة والشراكة الوطنية التي قدمها الأخ الرئيس، كما وأكدت عليها سائر المبادرات الفلسطينية والعربية الحريصة على وحدة الصف وعلى سلامة ومستقبل المشروع الوطني .

خطر الانقسام على المشروع الوطني الفلسطيني

وليد العوض*

ومنطقة فقر وبؤس، تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة في ظل تفاقم انقطاع التيار الكهربائي وتوقف عجلة الحياة في المرافق العامة وتزايد مخاطر انعدام الخدمات الإنسانية البسيطة وتلوث المياه وفقدان المواد الغذائية والمحروقات. في ظل هذا الوضع؛ يشهد الاقتصاد تدهوراً غير مسبوق وتتناهى ظاهرة الاتجار غير المشروع، عبر التهريب من الأنفاق، وارتهاق الواقع الاقتصادي للمهربين والتجارة غير المشروعة.

إن هذه الأزمة الاقتصادية آخذة في التصاعد؛ لتشكل عنصراً إضافياً من عناصر الانهيار الذي يمكن أن نشهده خلال الأسابيع المقبلة بعد أن توقفت الدورة الاقتصادية بشكل كامل في قطاع غزة.

ويترافق هذا الوضع الصعب مع انسداد الأفق أمام عملية السلام الراهنة، وتشير كافة المعطيات إلى استحالة التوصل إلى اتفاق سلام خلال المفاوضات الجارية؛ نظراً إلى استمرار التعتت

تمر القضية الوطنية الفلسطينية بواحدة من أصعب وأخطر مراحلها على الإطلاق، خاصة في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على شعبنا، ومواصلة سياسة نهب الأراضي وبناء وتوسيع المستوطنات وإقامة جدار الفصل العنصري وتركيز التوسع الاستيطاني وتكثيفه في مدينة القدس وقلب الخليل والأغوار، بالإضافة إلى تزايد مخاطر طرد الآلاف من أبناء مدينة القدس وخلق وقائع على الأرض؛ تقطع الطريق أمام إمكانية إقامة الدولة المستقلة على كافة الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، علاوة على استمرار الاغتيالات وعمليات القتل والعدوان وحملات المداهمة والاعتقال.

ويترافق هذا كله مع توسيع العدوان الوحشي بشكل يومي على قطاع غزة، بالتلازم مع تشديد الحصار المفروض عليه وتحويله إلى سجن كبير

*عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني.

الإسرائيلي ورفض حكومات إسرائيل الانصياع لقرارات الشرعية الدولية وتلبية استحقاقات السلام العادل ومتطلباته الأساسية، وعلى رأسها تلبية حقوق شعبنا وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وحل قضية اللاجئين طبقاً للقرار ١٩٤، إن هذا الوضع المعقّد هو ما يدفع للقول إن المخاطر على مستقبل قضيتنا في هذه المرحلة هي أكبر بكثير من أيّ وقت مضى، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الحالة الفلسطينية التي تعيش حالة من الانقسام غير المسبوق لم تعد قادرة - بوضعها الحالي - على درء هذه المخاطر، بل يمكن القول إنها تساعد على زيادة هذه المخاطر وفتح الطريق واسعاً أمام كل محاولات الانقضاض على المشروع الوطني وتبديد المكتسبات التي حققها شعبنا عبر سني نضاله الطويلة؛ الأمر الذي سنحاول تبيان لاحقاً، صحيح أنه يمكن للبعض القول «إن القضية الفلسطينية تعرّضت في مراحل سابقة إلى مؤامرات متعدّدة وصعوبات وتحديات مماثلة، ومع ذلك تمكنت من مجابهتها وحافظت على مكانتها كواحدة من أكثر القضايا عدالةً في العالم». إلّا أنه علينا أن ندرك - مع الإقرار بصحة هذا القول إلى حد كبير - أن ما تعرّضت له قضيتنا الوطنية من مخاطر جوبه بالسلاح الأمضى الذي تتسلح بها كافة حركات التحرر في العالم والمتمثل بالوحدة الوطنية الشاملة كشرط ضروري لتحقيق الأهداف، وقد شكّلت هذه طيلة مسيرة شعبنا الكفاحية الصخرة التي تحطّمت عليها المخاطر.

لكن الأمر مختلف تماماً هذه الأيام، فالوحدة الوطنية التي نتحدث عنها مفقودةٌ بعد أن سيطرت

حركة حماس على قطاع غزة بالقوة المسلحة في الرابع عشر من حزيران من العام ٢٠٠٧، في سابقة لم يشهدها العمل الوطني من قبل، وأكثر من ذلك لم تقتصر هذه السيطرة على حدوث الانقسام السياسي بين مكونات النظام السياسي، بل تعدته لتصل إلى حدود تكريس الانفصال الجغرافي بين جناحي الوطن، بالإضافة إلى الفصل المؤسسي والقانوني الذي أصاب المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية كافةً وامتدت آثاره الضارة لتصل إلى كل بيت؛ الأمر الذي يهدّد البنية الاجتماعية لشعبنا بأكمله. إن انعدام الوحدة الوطنية هذه، علاوة على ما خلفه من آثار ضارة على مختلف الصعد يؤشر بما لا يدع مجالاً للشك إلى أن المخاطر على مجمل المشروع الوطني آخذةٌ في التزايد، وأقصد هنا المشروع الوطني الذي جرى الاتفاق على تحديده، وأجمعت عليه كافة الفصائل الوطنية والإسلامية بشكل واضح لا لبس فيه، من خلال وثائق الإجماع الوطني وآخرها وثيقة الوفاق الوطني التي تحدثت بشكل محدّد عن إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين إلى ديارهم طبقاً للقرار ١٩٤، هذا المشروع معرّض للتبديد بشكل أساسي؛ بفعل الموقف الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة الأميركية والرافض لحقوق شعبنا وترجماتها العملية؛ من خلال العدوان والاستيطان المتواصلين ضد شعبنا وأرضنا، لكنه، أيضاً، يتعرّض للخطر؛ جراء استمرار الانقسام وتساعد مخاطر تعميقه وصولاً إلى تكريس الفصل وإقامة المؤسسات على أساس انفصالي كما نلاحظه بوضوح في قطاع غزة. وللتدقيق في الأمر، علينا أن نلاحظ أن مشروع

الانفصال هذا الذي يجري التمسك به في قطاع غزة ويحاول أصحابه تزيينه بصيغٍ وطنيةٍ تارةً وصيغٍ دينيةٍ تارةً أخرى يتعارض بشكلٍ ملموسٍ مع المشروع الوطني آنف الذكر، وطالما كان الأمر كذلك؛ فإن الشعارات والخطابات والادعاءات التي تنافي هذه الحقيقة تصبح مجرد شعارات وهمية تدرج في إطار التضليل وذر الرماد في العيون؛ الأمر الذي يقود إلى تساؤل منطقي مفاده: هل «وراء الأكمة ما وراءها»؟ خاصةً أن الخطر على إقامة الدولة المستقلة هو خطر إسرائيلي بالدرجة الأولى، سعت ولا تزال كافة مراكز الأبحاث الإسرائيلية إلى تقديم الدراسات والأبحاث لصانعي القرار في إسرائيل؛ لتمكينهم من تجاوز حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، ويجدر القول إن معهد (جافي) للدراسات الإستراتيجية كان الأسبق في هذا المضمار، حيث قدم العام ١٩٨٩ دراسةً جوهرها الانسحاب من جانب واحد من قطاع غزة، والسعي إلى إقامة كيان غير معرّف وفي أفضل الحالات توسيعه باتجاه سيناء، ووفقاً لما ذكرته تلك الدراسة لا يهم إسرائيل لمن تكون السيطرة على الأرض فيه. أما بشأن الضفة فقد دعت تلك الدراسة إلى الاحتفاظ بالسيطرة على أجزاء واسعة منها وترك مسألة السيادة عليها عائمةً، وليست بعيدةً عن ذلك، دعوة السيد دينس روس - المنسق الأميركي السابق لعملية السلام، العائد إلى البيت الأبيض مع الرئيس باراك أوباما - إلى شيء من هذا القبيل في مقاله الذي نشره في نيسان من العام ٢٠٠٣، والذي دعا فيه إلى الانسحاب من جانب واحد. وهي تلك الخطة التي تبناها رئيس

الحكومة الإسرائيلية السابق أرئيل شارون وجرى تنفيذها في أيلول من العام ٢٠٠٥، ولا يخفى على أحد ما قامت به سلطات الاحتلال من تدمير ممنهج لمؤسسات السلطة الوطنية المدنية والأمنية؛ لدرجة أوصلتها إلى حالة الوهن والضعف الشديدين؛ الأمر الذي أتاح الفرصة للانقضاض عليها. تلك الدراسات الإسرائيلية بدأت تظهر مجدداً، خاصةً بعد حدوث الانقسام الذي وجدت فيه إسرائيل فرصةً سانحةً للمضي في التهرب من استحقاقات إقامة الدولة، فقد دعا مؤتمر (هرتسليا) الذي عقد مطلع العام المنصرم إلى ضرورة تشديد الحصار على قطاع غزة مع السماح باستمرار الحياة الإنسانية فيه، ودفع الأمور تدريجياً للانفجار باتجاه سيناء وصولاً لتوسيع مساحة القطاع باتجاه الأراضي المصرية، وقد مثلت عملية اقتحام الحدود المصرية وتدفق آلاف الفلسطينيين للأراضي أواخر شهر كانون الثاني من العام ٢٠٠٨ البروفة الأولى لهذا السيناريو المرعب، وإلى جانب ذلك، لم يعد خافياً على أحد أن قادة ومفكري إسرائيل يعتبرون أن حالة الانقسام القائمة على الساحة الفلسطينية هي الأمثل لإسرائيل، وعليها الحفاظ على بقاء الوضع على ما هو عليه، وفي هذا الإطار يندرج، أيضاً، الإصرار الإسرائيلي على التمسك بالتهدة والحرص على تمديدها لكن وفق المعايير الإسرائيلية.

للتدليل على مخاطر هذا الانقسام واستثماره من قبل إسرائيل وقادتها فقد كتب الجنرال غيورأ آيلاند رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي السابق ورئيس فرع التخطيط الإستراتيجي والباحث حالياً في مركز الأمن القومي بتل أبيب دراسة في

غاية الخطورة قدمها في أيلول من العام الحالي إلى معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى وقال فيها: إن الظروف الراهنة تفتح المجال أمام إعادة التفكير في حل الدولتين وتخلق مناخاً باتجاه أحد خيارين: الأول العودة إلى الخيار الأردني الذي يتلخص بتكريس ضم المستوطنات في الضفة لإسرائيل ووضع الأجزاء المتبقية من الضفة الفلسطينية تحت السيطرة الأردنية، أما الخيار الثاني فيتمثل بالذهاب للحل الإقليمي عبر تقديم أراض من الدول المجاورة، وهي بهذه الحالة مصر لتوسيع قطاع غزة إلى ثلاثة أضعاف، ويعرض في سياق مقترحه هذا سلة من المغريات والمكاسب يدعي أنها لجميع الأطراف ذات الصلة، ومن خلال ذلك يتضح أن السياسيين الإسرائيليين ومعهم حلفاؤهم يسعون إلى بذل كل الجهود لمنع إقامة الدولة المستقلة على الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، وما من شك في أن حالة الانقسام القائمة وتزايد مخاطر استمرارها وصولاً لتكريس حالة الفصل تمثل الفرصة الذهبية التي يسعى هؤلاء إلى استغلالها بشتى السبل والوسائل، لذلك؛ فإن المهمة المباشرة تتمثل بضرورة السعي إلى إنهاء حالة الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية على الساحة الفلسطينية وهي لا بد من أن تمثل أولى الأولويات لكافة القوى السياسية دوغما استثناء، وفي هذا السياق فإن إطلاق الحوار الوطني الشامل يجب أن يكون الشغل الشاغل للجميع وعلى هذا الطريق لا بد من إدراك أن القائمين على الانقسام في قطاع غزة قد يدركون مخاطر الانقسام على مجمل المشروع الوطني، وهذا الإدراك مصيبة، وقد لا يدركون ذلك، وهنا

المصيبة الكبرى، وبتقديري فإن كلا الأمرين متوفر وتختلط معهما المصالح والامتيازات التي نمت على ضفاف الانقسام وغذتها دون شك التداخلات الإقليمية والدولية التي امتدت لتغرس أصابعها في عمق الأزمة الفلسطينية تلك التدخلات التي كان لها دور مؤثر في تعطيل الحوار الوطني وباتت الورقة الفلسطينية متداولة في سوق التجاذبات السياسية وتحفظ دول بعينها بالجزء المتاح لها من الورقة وتعمل على استغلاله وتوظيفه في إطار تعزيز مكانتها وعلاقاتها الدولية؛ الأمر الذي برز بشكل جلي في أعقاب فوز الرئيس الأمريكي بارك أوباما والمراهنة على تبدل في سياسة الإدارة الأميركية الجديدة؛ الأمر الذي تنفيه كافة المقدمات التي يشهدها البيت الأبيض من تغيرات تكررّس هيمنة الموالين لإسرائيل في البيت الأبيض.

وعودةً إلى بدء أقول إن المخاطر كبيرة على مجمل المشروع الوطني وفرص الخلاص متوفرة، حتى الآن؛ لكنها آخذة بالتضاؤل بكل أسف، وسيستمر الحال على هذا المنوال طالما بقيت الأجندات الخارجية تدفع باتجاه استمرار الانقسام، وتسعى إلى استغلاله واستخدامه كوسيلة للضغط والابتزاز من جميع الأطراف الفلسطينية، سواء في المفاوضات التي لا يلوح في الأفق أي احتمال لتحقيق أي تقدم فيها، أو في المقاومة التي تبث باللموس أن أجندتها لم تعد تتعدى كونها استخداميةً أدواتيةً تهدف إلى تكريس السيطرة والحفاظ على واقع الانقسام القائم بكل أسف، وطالما بقيت الوحدة الوطنية مفقودة فإن المخاطر ستتزايد ومستقبل قضيتنا الوطنية سيكون في مهب الريح.

الأزمة الفلسطينية الراهنة .. قانونية أم سياسية؟

مأمون سويدان*

وكذلك تفاعل بعض الأزمات الدولية مثل الملف النووي الإيراني وتداعيات تفجيرات مومباي في الهند وانعكاساتها الدولية، وتداعيات حرب القوقاز الأخيرة التي أنتجت خطاباً سياسياً روسياً جديداً بلغة سوفيتية، كل ذلك يمثل تطورات وتحولات مهمة بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني وقضيته تنبغي قراءتها ودراستها بعمق وجدية؛ بغية بلورة وصياغة مواقف سياسية تأخذ بعين الاعتبار جملة هذه التحولات وما يترتب عليها من منظور المصلحة الوطنية العليا.

لقد عكست الأزمة الفلسطينية الراهنة حالة الضعف البنوي في طبيعة النظام السياسي الفلسطيني بمجمله من حيث تعدد مرجعياته وتداخلها أو عدم وضوح نطاق اختصاصات ومسؤوليات بعض الأطر السياسية المكونة للنظام السياسي في بعض الأحيان، فقد برهنت الأزمة الراهنة على عجز

تتفاقم الأزمة الفلسطينية الراهنة بفعل استمرار حالة الانقسام السياسي بين جناحي الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة وتتجه نحو مزيد من التعقيد وانسداد الأفق، خاصة بعد خيبة الأمل التي مُني بها الشارع الفلسطيني؛ نتيجة مقاطعة حركة حماس جلسات الحوار الوطني، التي كان مقرراً عقدها في العاصمة المصرية أوائل تشرين الثاني الماضي، وتشتد الأزمة في ظل تحولات وتغيرات إقليمية ودولية طالت أطرافاً مهمة، من حيث تأثيرها على الحياة السياسية الفلسطينية؛ فنجاح باراك أوباما في الانتخابات الرئاسية الأميركية الذي يتبنى مواقف ورؤى مختلفة عن سلفه جورج بوش، واتفاق الأحزاب الإسرائيلية على إجراء انتخابات مبكرة في شباط من العام المقبل؛ ممهدة الطريق نحو تشكيل حكومة جديدة،

*باحث في السياسة والعلاقات الدولية.

النظام السياسي الفلسطيني في التطور بما يتلاءم مع متطلبات الواقع وفق معطياته . فالعلاقة بين السلطة التشريعية والحكومة من جهة ، وبين رئيس السلطة ومؤسسة الرئاسة من جهة أخرى ينتابها الكثير من الغموض ، فنظام الحكم في فلسطين بحسب المادة الخامسة من القانون الأساسي ديمقراطي نيابي ، بينما تأتي نصوص القانون الأساسي والمهام التي يحددها لكل من رئيس السلطة والحكومة بنظام مختلط هو أقرب إلى النظام الرئاسي بحكم الصلاحيات الواسعة التي يعطيها للرئيس ، وكذلك الأمر بشأن العلاقة بين السلطة الوطنية ومنظمة التحرير التي ينتابها الكثير من التعقيد .

لعل استمرار حالة الانقسام السياسي بين جناحي الوطن ؛ بفعل التمرد المسلح الذي نفذته حركة حماس ضد منظمة التحرير ورئيس السلطة الوطنية في قطاع غزة في شهر حزيران من العام ٢٠٠٧ وتذرعها آنذاك بمحاولات الالتفاف على حكومتها من خلال تقليص صلاحياتها المنصوص عليها في القانون الأساسي الفلسطيني والتي تخولها بحسب ادعاءات حركة حماس اتخاذ إجراءات وقرارات حتى في حال تعارضها مع صلاحيات واختصاصات وقرارات رئيس السلطة الوطنية ، كان ذلك مؤشراً على ميوعة القوانين الفلسطينية وضعف المشرعين لدرجة شجعت حركة حماس على التلاعب في تفسير بعض القوانين والتشبث بالنصوص التي ترى فيها مصلحتها الحزبية .

فقد كان واضحاً منذ تشكيل حركة حماس الحكومة الفلسطينية العاشرة - بناءً على تكليف رئيس السلطة الوطنية بعد فوزها في انتخابات المجلس

التشريعي التي جرت في مطلع العام ٢٠٠٦ - تحديها لسلطات وصلاحيات رئيس السلطة ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير المنصوص عليها في كل من القانون الأساسي للسلطة الوطنية والنظام الداخلي لمنظمة التحرير المفوضة شعبياً وقانونياً وعربياً ودولياً تمثيل الشعب الفلسطيني ورعاية مصالحه في كافة أماكن وجوده . وذلك من خلال إصرارها على تنفيذ بعض الإجراءات المخالفة للقانون مثل تشكيل قوة تنفيذية عسكرية خاصة بوزير الداخلية رغم معارضة رئيس السلطة القائد الأعلى للقوات المسلحة بموجب أحكام المادة (٣٩) من القانون الأساسي هذا الإجراء ، وكذلك طلبها الإشراف على البعثات الدبلوماسية في الخارج التي تخضع مباشرة لإشراف الرئيس بموجب أحكام المادة رقم (٤٠) من القانون الأساسي ، وإنكارها حقيقة أن منظمة التحرير تشكل مرجعاً للسلطة الوطنية وأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على الرغم من أن مقدمة القانون الأساسي تنص على ذلك بوضوح .

هنا ينبغي التذكير بأن السلطة الوطنية تشكلت بموجب اتفاق أوسلو الذي وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير العام ١٩٩٣ في إطار اتفاق انتقالي (اتفاقية إعلان المبادئ) ؛ لتكون أداة مؤقتة للحكم الذاتي للفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك بموجب قرار صدر عن المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة في تونس في الفترة من ١٠ - ١٢ تشرين الثاني من العام ١٩٩٣ والذي نص في مادته الأولى على تكليف اللجنة التنفيذية تشكيل مجلس السلطة الوطنية في المرحلة الانتقالية

من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية وعدد من الداخل والخارج، وتضمنت مادته الثانية تكليف السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية رئاسة السلطة الوطنية. ومن المعلوم أن حركة حماس رفضت في حينه اتفاقية إعلان المبادئ وكذلك قرار تشكيل السلطة الوطنية واستمرت في تبني هذا الموقف إلى حين أن أجازت لنفسها المشاركة في السلطة الوطنية وذلك في العام ٢٠٠٥، حيث أكدت في بياناتها المتعددة أن «سلطة الحكم الذاتي» ليست أكثر من إفراز من إفرازات اتفاقات التعايش مع العدو الصهيوني، بكلمات بيانات حماس في وقتها.

السجل والجدال القانونيان

في الأيام والأسابيع الأولى للتمرد المسلح الذي نفذته حركة حماس في قطاع غزة ضد رئيس السلطة الوطنية ومنظمة التحرير، اعتبر قادة حماس أن الظروف الموضوعية السائدة في قطاع غزة (من فوضى وفتان أمني) اضطرت الحركة إلى تنفيذ عمل عسكري أسمته في حينها «الحسم العسكري» وأن هذا العمل العسكري ليس موجهاً ضد رئيس السلطة الفلسطينية أو حركة فتح بل هو مجرد عمل اضطراري ضد مجموعة «منفلتة» يهدف إلى إعادة الهدوء إلى شوارع قطاع غزة». وأن حركة حماس مستعدة لإعادة الأمور إلى سابق عهدها بالحوار. وبعد مضي ما يقارب من عام ونصف العام على هذا التمرد واستمرار حركة حماس في سيطرتها على قطاع غزة بالقوة العسكرية يظهر زيف هذا الادعاء؛ الأمر الذي يثير الشكوك في حقيقة نوايا حركة حماس من وراء

هذا التمرد، خاصة إذا ما أضفنا إلى ذلك مراهنتها على ورقة انتهاء ولاية الرئيس محمود عباس وما تخفيه من خطوات وإجراءات قد تكرر الانقسام وتعمق حالة الانفصال من خلال إحكام سيطرة حركة حماس على قطاع غزة باعتباره في مفهوم الحركة كياناً سياسياً منفصلاً ومحرراً يمكن أن تقيم عليه دولتها، خاصة أن ميثاقها يجيز لها إقامة دولة على أي جزء محرر من أرض الوطن.

هنا ينبغي التذكير بأن السلطة الوطنية وبعد انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة العام ٢٠٠٥ وسعيها إلى التهرب من مسؤولياتها القانونية كقوة احتلال، بذلت مجهوداً كبيراً على المستوى الدولي لإقناع دول العالم ومنظماته الدولية بأن هذا الانسحاب لا يعني إسرائيل بأي حال من الأحوال من مسؤولياتها طبقاً لأحكام القانون الدولي كقوة احتلال؛ لأنها لا تزال تسيطر على المجالين الجوي والبحري لقطاع غزة وتحاصره براً، وهذا ما نجحت السلطة الوطنية في تحقيقه.

هذا يعني أن إصرار حركة حماس على التعامل مع قطاع غزة على اعتبار أنه منطقة جغرافية محررة؛ يعزز رؤية دولة الاحتلال ويحقق لها أهدافها في التنصل من مسؤولياتها والتزاماتها كقوة احتلال تجاه شعب محتل وفق أحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها قطاع غزة.

وفي الوقت الراهن، يحتد السجل والجدال بين منظمة التحرير ورئيس السلطة الوطنية من جهة وبين حركة حماس من جهة أخرى حول تفسير

بعض النصوص القانونية المتعلقة ببعض القضايا مثل الفترة الزمنية لولاية رئيس السلطة الوطنية، ففي حين تعتبر منظمة التحرير وحركة فتح أن المدة الزمنية لولاية رئيس السلطة الوطنية تنتهي بانتهاء ولاية المجلس التشريعي الحالي، أي في الخامس والعشرين من شهر كانون الثاني من العام ٢٠١٠ فإن حركة حماس تصر على أن فترة ولاية رئيس السلطة الوطنية تنتهي بعد مرور أربع سنوات على بدء توليه رئاسة السلطة، أي في التاسع من كانون الثاني من العام ٢٠٠٩.

تعتبر حركة حماس أن مسألة الانتخابات الرئاسية استحقاق دستوري وقانوني لا بد من الوفاء به، وأن ولاية الرئيس محمود عباس تنتهي في الثامن من كانون الثاني المقبل، وحينها على الرئيس أن يقدم استقالته ليتولى رئيس المجلس التشريعي الرئاسة مدة ستين يوماً يتم خلالها انتخاب رئيس جديد للسلطة الوطنية. وبناءً عليه تعتبر حركة حماس أن التمديد للرئيس إلى نهاية ولاية المجلس التشريعي أمرٌ مخالفٌ للقانون، وتستند حركة حماس في ذلك إلى النص القانوني الوارد في المادة رقم ٣٦ من القانون الأساسي المعدل للعام ٢٠٠٥ التي تنص على أن مدة رئاسة السلطة الوطنية هي أربع سنوات.

مع العلم أنه لم يرد في القانون الأساسي ما يجزم بأن انتهاء مدة الرئاسة محددة بأربع سنوات، ويعزز هذا الرأي ما نصت عليه المادة (٢) من قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥، حيث «يتم انتخاب الرئيس، وأعضاء المجلس التشريعي في آن واحد في انتخابات عامة حرة ومباشرة بطريق

الاقتراع السري». كما حسمت المادة (١١١) من قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات مسألة الفترة الزمنية للرئاسة التي سبقت الانتخابات التشريعية الثانية بشكل قطعي، حيث نصت على أن «تجري الانتخابات الرئاسية المقبلة بحلول نهاية الدورة التشريعية لأول مجلس تشريعي ينتخب بعد نفاذ أحكام هذا القانون المعدل ووفقاً له.»

تنكر حركة حماس على رئيس السلطة الوطنية حقه الدستوري في حل المجلس التشريعي؛ بحجة عدم وجود نص قانوني يخول رئيس السلطة الحق في حل المجلس التشريعي، وفي هذا الأمر مغالطة قانونية كبيرة؛ فليس من المعقول أن يكون لرئيس السلطة الوطنية الحق في تمديد ولاية المجلس التشريعي كما جرت العادة عند انتهاء ولاية المجلس التشريعي الأول؛ ولا يكون له الحق في إنهاء ولايته في حالات الضرورة الوطنية كما كانت تتضمن مراسيم التمديد للمجلس التشريعي سابقاً.

المفارقة هنا، أن حركة حماس سبق وأن قبلت مبدأ التحكيم العربي فيما يتعلق بقضية الجدل القانوني الخاص بولاية رئيس السلطة الوطنية وقد سبق وأن صرح أحد قادتها بأن حركة حماس تقبل بلجنة عربية للتحكيم فيما يتعلق باختلاف الآراء حول المدة الزمنية لولاية رئيس السلطة، وحين أقر مجلس وزراء الخارجية العرب في بيانه الختامي الذي صدر بعد انعقاد المجلس في نهاية تشرين الثاني الماضي الطلب من الرئيس محمود عباس البقاء في منصبه إلى حين إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة؛ رفضت حماس هذه الدعوة واعتبرتها مخالفةً لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني.

في وقت سابق رفضت حركة حماس إعلان الرئيس الفلسطيني حالة الطوارئ استناداً إلى أحكام القانون الأساسي ، رغم أن هذا الحق مكفول لرئيس السلطة الوطنية بموجب أحكام المادة رقم (١١٠) من القانون الأساسي ، وقد سبق للرئيس السابق ياسر عرفات أن مارس هذا الحق عندما أصدر مرسوماً رئاسياً رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٣ يقضي بإعلان حالة الطوارئ وفقاً لأحكام الباب السابع من القانون الأساسي على كامل أراضي السلطة الوطنية وتشكيل حكومة طوارئ .

كما سبق وأن رفضت حركة حماس تنفيذ المرسوم الرئاسي رقم (١٩) للعام ٢٠٠٦ القاضي بإجراء استفتاء على وثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى) رغم أن المادة الثانية من القانون الأساسي الفلسطيني تقر بأن الشعب هو مصدر السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية . كما رفضت الإقرار بصلاحيات واختصاصات المحكمة الدستورية المشكلة وفقاً للقانون رقم (٣) للعام ٢٠٠٦ ؛ بحجة الاعتراض على آلية تعيين قضاتها ، وترفض حركة حماس حالياً تفويض منظمة التحرير ورئيس السلطة الوطنية إدارة المفاوضات ، وهي تخالف بذلك ما تضمنه البرنامج السياسي لحكومة الوحدة الوطنية الذي نال ثقة المجلس التشريعي في ١٧ آذار من العام ٢٠٠٧ والذي نص في الفقرة رقم ٤ من ثانياً : «تؤكد الحكومة على ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني من أن إدارة المفاوضات هي من صلاحية منظمة التحرير ، ورئيس السلطة الوطنية» ، وفوق كل ذلك رفضت حركة حماس المشاركة في حوار القاهرة الذي

كان من المزمع عقده في الأسبوع الثاني من تشرين الثاني الماضي بذريعة وجود معتقلين سياسيين من أبناء حركة حماس في سجون السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية رغم أن هذه القضية تعتبر ثانوية مقارنة بالقضايا الأهم التي كان من المقرر مناقشتها ، وحلها يأتي كتحصيل حاصل وكتيجة طبيعية لأي اتفاق أو تفاهم مع أهمية التذكير بأنه طالما اتهمت إسرائيل السلطة الوطنية بانتهاج سياسة الباب الدوار تجاه معتقلي حركة حماس في السابق وتحملت عواقب هذا النهج ، وأن حركة حماس تمارس ولا تزال الاعتقال السياسي في قطاع غزة وتقمع الحريات بشكل عنيف . بذلك تكون حركة حماس قد أغلقت جميع المنافذ والطرق التي يمكن أن تؤدي لحل الأزمة الراهنة .

على ضوء ما ذكر ، فإن هذا العرض يشير إلى عدم الاكتراث بالقانون الأساسي الفلسطيني وكافة التشريعات والقوانين الفلسطينية . إضافة إلى ذلك فقد سجلت وكالات الأنباء أن قوة حماس المسلحة أنزلت الأعلام الفلسطينية من فوق المقار والمؤسسات الفلسطينية واستبدلتها براياتها الحزبية لترتكب بذلك مخالفةً جنائيةً يعاقب عليها القانون وفقاً لأحكام قانون حرمة العلم الفلسطيني رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٥ .

طبيعة النظام السياسي الفلسطيني

شهدت الكيانية الفلسطينية الحديثة تحولات عديدة في بنيتها السياسية والقانونية ، فحتى نهاية الحكم العثماني في العام ١٩١٧ كان النظام القانوني في فلسطين مبنياً بشكل أساسي على

مبادئ الشريعة الإسلامية. وفي العام ١٩١٧ احتلت بريطانيا فلسطين وتم انتدابها عليها من قبل عصبة الأمم. وتمت إدارة الانتداب في فلسطين بواسطة المندوب السامي البريطاني الذي مارس بالكامل جميع السلطات الإدارية والتشريعية فيها. وفي العام ١٩٤٨، أصبحت الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية تحت حكم المملكة الأردنية وخضعت للنظام القانوني الأردني، وأصبح قطاع غزة تحت الإدارة المصرية. وفي العام ١٩٦٤ تأسست منظمة التحرير التي أصبحت ممثلاً شرعياً ووحيداً. وبعد حرب العام ١٩٦٧، سيطر الاحتلال الإسرائيلي على النظام القانوني الفلسطيني من خلال فرض القانون العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإخضاع القدس الشرقية للقانون المحلي الإسرائيلي بعد ضمها في العام ١٩٨٠.

أخيراً، وبموجب إعلان المبادئ لترتيبات المرحلة الانتقالية في العام ١٩٩٣ أنشئت السلطة الوطنية، وتشكل في العام ١٩٩٦ المجلس التشريعي الذي بدأ سنّ التشريعات والقوانين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الأطر السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية

في العام ١٩٦٤ كلف مؤتمر القمة العربي الأول ممثل فلسطين أحمد الشقيري بتقديم تصوّر للقمة الثانية عن إنشاء كيان يتحدث باسم الشعب الفلسطيني، وتم انتخاب المجلس الوطني الذي يعتبر بمثابة السلطة التشريعية للمنظمة ووضع مشروعاً للميثاق والنظام الأساسي وأعلن المؤتمر

العربي الفلسطيني الأول الذي عقد لهذا الغرض في القدس في ٢٨ أيار من العام ١٩٦٤ قيام منظمة التحرير الفلسطينية وصادق على الميثاق القومي للمنظمة وعلى نظامها الأساسي.

تعتبر القمة العربية التي عقدت في الرباط العام ١٩٧٤ منعطفاً تاريخياً مهماً للقضية الفلسطينية حيث صدر قرار من القمة باعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني؛ الأمر الذي أهلها لأخذ مقعد مراقب في الأمم المتحدة والتحدث باسم الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية.

تشكّل منظمة التحرير الفلسطينية من ثلاثة أطر سياسية: هي اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمجلس الوطني وتتبع لها عدة دوائر بحسب الاختصاص.

اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

تعتبر اللجنة التنفيذية بمثابة السلطة التنفيذية للمنظمة وهي تشبه بنية السلطة التنفيذية في الدول المستقلة، وقد عرّفها النظام الأساسي للمنظمة بأنها أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة، وتكون دائمة الانعقاد، وأعضاؤها متفرغون للعمل، وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التي يقرها المجلس الوطني وتكون مسؤولة أمامه مسؤولية تضامنية وفردية.

جاء في مواد النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية تحديد مهام اللجنة التنفيذية وأهمها:

- ١- تمثيل الشعب الفلسطيني أمام العالم الخارجي.
- ٢- الإشراف على تشكيلات المنظمة.
- ٣- إصدار اللوائح والتعليمات واتخاذ القرارات

الخاصة بتنظيم أعمال المنظمة .

٤ - تنفيذ السياسة المالية للمنظمة وإعداد ميزانيتها .

٥ - تنفيذ السياسات والبرامج والمخططات التي يقرها المجلس الوطني .

المجلس المركزي لمنظمة التحرير

في الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني العام ١٩٧٣ ، تقرر تشكيل مجلس مركزي لمنظمة التحرير لمعاونة اللجنة التنفيذية في تنفيذ قرارات المجلس الوطني وإصدار التوجيهات المتعلقة بتطورات القضية الفلسطينية

يختص المجلس المركزي بما يأتي :

أ - اتخاذ القرارات في القضايا والمسائل التي تطرحها عليه اللجنة التنفيذية في إطار مقررات المجلس الوطني .

ب - مناقشة وإقرار الخطط التنفيذية المقدمة إليه من اللجنة التنفيذية .

ج - متابعة تنفيذ اللجنة التنفيذية لقرارات المجلس الوطني .

د - الاطلاع على حسن سير عمل دوائر المنظمة وتقديم التوصيات اللازمة إلى اللجنة التنفيذية .

كما حددت المادة الثالثة من اللائحة الداخلية للمجلس مهامه على النحو التالي : اتخاذ القرارات في القضايا التي تطرحها عليه اللجنة التنفيذية في إطار مقررات المجلس الوطني ، وإقرار الخطط التنفيذية المقدمة إليه من اللجنة التنفيذية ، متابعة اللجنة التنفيذية في تنفيذ قرارات المجلس الوطني ، الاطلاع على سير عمل دوائر المنظمة وتقديم التوصيات اللازمة .

مرة أخرى ينبغي إعادة التذكير هنا بأن السلطة الوطنية تشكلت بناء على قرار صادر عن المجلس المركزي في دورته المنعقدة في الفترة من ١٠ - ١٢ تشرين الأول من العام ١٩٩٣ وهو الذي اختار الرئيس الراحل ياسر عرفات رئيساً لدولة فلسطين .

المجلس الوطني الفلسطيني

المجلس الوطني الفلسطيني هو الهيئة التمثيلية التشريعية العليا للشعب الفلسطيني بأسره داخل فلسطين وخارجها والذي يعتبر حسب نص المادة ٧ - أ من النظام الأساسي لمنظمة التحرير «السلطة العليا لمنظمة التحرير ، وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها» . ويشكل المجلس الوطني المرجعية العليا لكل هيئات ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ويختص بكافة المسائل الدستورية والقانونية والسياسية العامة المتعلقة بالقضايا المصرية وكل ما يتعلق بمصالحه الحيوية العليا . المجلس الوطني امتلك صلاحية الإعلان عن قيام دولة فلسطينية التي اعترف بها ما يزيد على مائة دولة في العالم .

الأطر السياسية للسلطة الوطنية

تختلف السلطة الوطنية عن منظمة التحرير ؛ فالمنظمة هي كيان سياسي يعتبر الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وفقاً لمؤتمر القمة العربي الذي عقد بالرباط العام ١٩٧٤ ، أما السلطة فهي كيان إداري وسياسي لتنفيذ اتفاق لحكم ذاتي محدود في بعض مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة . فالسلطة الوطنية لا يمكن أن

تكون بديلاً عن منظمة التحرير ، كما أن منظمة التحرير بشخصيتها الاعتبارية والتمثيلية والقانونية والاعتراف الدولي بها لا يمكن أن تكون تحت وصاية أي من مؤسساتها .

جاء في مقدمة القانون الأساسي للسلطة الوطنية المعدل للعام ٢٠٠٣ ما نص على أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني أينما وجد وأن مسألة وضع هذا القانون الأساسي وإقراره من قبل المجلس التشريعي ، ينطلق من حقيقة أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني .

يظهر في هذا النص إخلال حركة حماس بمقدمة القانون الأساسي والتي هي جزء لا يتجزأ من أحكام هذا القانون ، تتمثل بعدم اعترافها بقيادة منظمة التحرير للعمل الوطني واعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

تضمن القانون الأساسي المعدل العام ٢٠٠٣ في بابه الثالث مواداً تحدد مهام واختصاصات رئيس السلطة الوطنية حيث نصّت المادة رقم (٣٦) على أن مدة رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية هي أربع سنوات ، ويحق للرئيس ترشيح نفسه لفترة رئاسية ثانية على أن لا يشغل منصب الرئاسة أكثر من دورتين متتاليتين . وجاء في المادة رقم (٣٩) أن رئيس السلطة الوطنية هو القائد الأعلى للقوات الفلسطينية . المادة (٤٠) نصت على تعيين رئيس السلطة الوطنية لممثلي السلطة الوطنية لدى الدول والمنظمات الدولية

والهيئات الأجنبية واعتماد ممثلي هذه الجهات لدى السلطة الوطنية . المادة (٤١) نصت على حق رئيس السلطة الوطنية في إصدار القوانين بعد إقرارها من المجلس التشريعي ، المادة (٤٣) أعطت رئيس السلطة الوطنية الحق في حالات الضرورة التي لا تحتل التأخير في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي ، إصدار قرارات لها قوة القانون ، أما المادة (٤٥) فنصت على اختيار رئيس السلطة الوطنية رئيس الوزراء وتكليفه تشكيل حكومته وله أن يقيله أو يقبل استقالته ، أما المادة (٤٦) فقد نصت على أن مجلس الوزراء يساعد الرئيس على أداء مهامه وممارسة سلطاته على الوجه المبين في القانون الأساسي .

يلاحظ من خلال قراءة هذه النصوص أن صلاحيات منصب رئيس السلطة الوطنية واضحة وصریحة ولا تقبل الجدل والنقاش حيث إن المادة ٤٦ نصت بوضوح على أن مجلس الوزراء يساعد الرئيس في أداء مهامه وممارسة سلطاته ؛ وهذا الأمر يتنافى قطعياً مع فكرة وجود تنازع بين صلاحيات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وصلاحيات مجلس الوزراء .

المجلس التشريعي

المجلس التشريعي الفلسطيني هو السلطة التشريعية المنتخبة ، ويتولى المجلس التشريعي مهامه التشريعية والرقابية وفق ما هو منصوص عليه في نظامه الداخلي . جرت انتخابات لاختيار أعضاء المجلس التشريعي ورئيس السلطة التنفيذية في ٢٠ كانون الأول من العام ١٩٩٦ وكان يجب

السلطة التنفيذية - مجلس الوزراء

جرى استحداث منصب رئيس الوزراء في القانون الأساسي الفلسطيني بناءً على موافقة وتوصية المجلس المركزي الذي انعقد في بداية آذار من العام ٢٠٠٣ بناءً على قرار الرئيس ياسر عرفات ومصادقة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير على استحداث منصب رئيس وزراء للسلطة الوطنية والطلب من المجلس التشريعي آنذاك اتخاذ الإجراءات القانونية لتضمين النظام الأساسي المواد اللازمة لهذا الموضوع .

اعتبرت المادة رقم (٦٣) من القانون الأساسي المعدل أن مجلس الوزراء (الحكومة) هو الأداة التنفيذية والإدارية العليا التي تضطلع بمسؤولية وضع البرنامج الذي تقره السلطة التشريعية موضع التنفيذ، وفيما عدا ما لرئيس السلطة الوطنية من اختصاصات تنفيذية يحددها القانون الأساسي، تكون الصلاحيات التنفيذية والإدارية من اختصاص مجلس الوزراء . ويكون رئيس الوزراء مسؤولاً أمام رئيس السلطة الوطنية عن أعماله وعن أعمال حكومته وفق أحكام المادة رقم (٧٥) من القانون الأساسي المعدل للعام ٢٠٠٣، ونصت المادة (٧٦) على أن لرئيس السلطة الوطنية الحق في إحالة رئيس الوزراء إلى التحقيق فيما قد ينسب إليه من جرائم أثناء تأديته أعمال وظيفته أو بسببها وذلك وفقاً لأحكام القانون .

بذلك يتبين أن منصب رئيس الوزراء ووظيفة مجلس الوزراء تنحصر بالدور المساعد لرئيس السلطة الوطنية في تأدية مهامه ولا يمكن القبول بفكرة تنازع الصلاحيات بينهما .

أن تنتهي ولاية المجلس التشريعي في ٤ أيار من العام ١٩٩٩ ومع ذلك تم تمديد هذه الفترة؛ نتيجة تمديد المرحلة الانتقالية حيث إن المجلس هو أحد استحقاقات هذه المرحلة . وما جرى أن الرئيس الراحل ياسر عرفات كان يصدر مرسوماً رئاسياً كل ثلاثة شهور يقضي بتمديد ولاية المجلس التشريعي التي استمرت حتى بداية العام ٢٠٠٦ .

إذاً؛ هناك سابقة قانونية في الحالة الفلسطينية أتاحت لرئيس السلطة الوطنية مرات عدة إصدار مراسيم رئاسية تقضي بتمديد ولاية المجلس التشريعي دون اعتراض أي طرف من أطراف المعادلة السياسية الفلسطينية وخاصة المعارضة، وهذا يعني - دون أدنى شك - أن من يمتلك قرار التمديد يمتلك قرار الحل، فلرئيس السلطة الوطنية الحق في إصدار مرسوم رئاسي يقضي بإنهاء ولاية المجلس التشريعي بموجب الحق الذي مارسه على مدار ست سنوات في تمديد ولاية المجلس التشريعي .

نصت المادة رقم (١٦) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي على أن يعقد المجلس بدعوة من رئيس السلطة الوطنية دورته العادية السنوية على فترتين مدة كل منهما أربعة أشهر . . . »

وما تمت ملاحظته هو أن المجلس التشريعي الحالي يعقد جلساته من دون توجيه الدعوة المذكورة من قبل رئيس السلطة الوطنية ، بالإضافة إلى أنه استحدثت وسن لنفسه نظاماً غير مألوف في كل الأعراف والتقاليد الدستورية في العالم في إثبات الحضور واكتمال النصاب القانوني في جلساته من خلال العمل بنظام التوكيلات نيابةً عن النواب الغائبين .

رئيس دولة فلسطين

في ١٥ تشرين الثاني من العام ١٩٨٨ أصدر المجلس الوطني وثيقة الاستقلال التي تضمنت "الإعلان عن قيام دولة فلسطين فوق الأرض الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف" وفي حينه كلف المجلسان الوطني والمركزي الرئيس الراحل ياسر عرفات تولي مسؤولية رئيس دولة فلسطين التي حظيت باعتراف ما يزيد على مائة دولة في العالم، وحينذاك لم تكن حركة حماس قد أكملت عامها الأول في التأسيس. في الأسبوع الأخير من شهر تشرين الثاني الماضي انتخب المجلس المركزي لمنظمة التحرير محمود عباس رئيساً لدولة فلسطين.

ترفض حركة حماس وثيقة الاستقلال؛ بحجة أنها تعترف بإسرائيل؛ مع العلم أنها لا تتضمن أي نص يعترف بإسرائيل، وقد رفضت قرار المجلس المركزي الأخير القاضي بانتخاب محمود عباس رئيساً لدولة فلسطين؛ بحجة أن دولة فلسطين غير قائمة من الناحية الفعلية رغم أن أنها لا تمتلك الحق بالقبول أو الرفض نظراً؛ لأنها ليست عضواً في منظمة التحرير.

الخيارات السياسية المطروحة للخروج من الأزمة الراهنة

يتضح من ذلك أن النظام السياسي الفلسطيني بكل مكوناته وعناصره في حالة أزمة مركبة تحتاج إلى معالجات سياسية وقانونية تمكنه من مواجهة التحديات والمخاطر التي تعصف بالقضية الوطنية.

على ضوء ما سبق ذكره، تبقى الفرص السياسية للخروج من المأزق الحالي محصورة بالخيارات التالية:

الخيار الأول- التوافق الوطني بين جميع أطراف الخلاف وهذا يتطلب من جميع الفرقاء الاتفاق على صيغة توافقية لحل جميع الخلافات القائمة والشروع سريعاً في إعادة تقويم النظام السياسي بحيث توضح فيه المرجعيات والصلاحيات بشكل دقيق ومحدد. تحقيق هذا الخيار يتطلب من جميع أطراف الخلاف وخاصة حركة حماس القبول بمبدأ الاستفتاء الشعبي على أية صيغة توافقية وعلى أي قرار مصيري يتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني على اعتبار أن الشعب هو مصدر السلطات. كما يتطلب هذا الخيار الإسراع في تطوير وتفعيل منظمة التحرير.

الخيار الثاني- تجسيد قرار الاستقلال المعلن في العام ١٩٨٨ الإعلان فعلياً عن قيام دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران العام ١٩٦٧ على اعتبار أن الفترة الانتقالية التي تأسست السلطة الوطنية بموجبها قد انتهت. وهذا يتطلب تنسيقاً مسبقاً مع الأطراف العربية والدولية لضمان القبول بهذا الإجراء، وهذا الخيار يستدعي وضع دستور شامل، يحمي مصالح الشعب الفلسطيني ومؤسساته ويحدد بنية الهيكل الهرمي للسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية في إطار يمنع التداخل في الصلاحيات، ويحول دون ازدواجية تفسير المواد ودون وقوع اختراقات تفسح المجال أمام المزيد من الصراعات على النفوذ والسلطة، وتنازع الاختصاصات والصلاحيات.

نحو جمعية فلسطينية فاعلة لحماية المستهلك

المشاركون:

د. سمير عبد الله، وزير التخطيط.

باسم خوري، رئيس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، أمين سر المجلس التنسيقي للقطاع الخاص.

ماهر الدسوقي، رئيس لجنة حماية المستهلك.

صلاح هنية، المنسق العام لمؤسسة الرائد الاقتصادي.

أدار الندوة: جعفر صدقة.

فمنذ شباط ٢٠٠٨، وأسعار السلع الأساسية والأولية في تراجع حاد، وإن نجحت آلية السوق في تعديل أسعار بعض السلع التي تتمتع سوقها بالمرونة، كالحديد وبقيّة أسعار مواد البناء، وخفض أسعار النفط بتدخل حكومي، فإن السلع الغذائية لم تتأثر بهذا الانخفاض حتى الآن. (مع استثناء قطاع غزة الذي يشهد عملية عكسية؛ بسبب سيطرة احتكارات الأنفاق على الاقتصاد هناك). وإذا كانت الحكومة تتمترس وراء التمسك بخيار حرية السوق، فليس مقبولاً بقاؤها على الحيد، فيما يتعلّق بالسلع ذات الأسواق غير المرنة كالسلع الغذائية.

مع الارتفاع الكبير في أسعار السلع، وحالة الهلع التي أثارها عمليات ضبط مواد غذائية فاسدة، أو منتهية الصلاحية - خصوصاً خلال شهر رمضان الأخير - ونزوع التجار إلى رفع أسعار السلع في السوق المحلية بشكل فوري كلما ارتفعت الأسعار في السوق العالمية، وفي بداية هذا العام كان رفع الأسعار بمباركة الحكومة، حيث سارعت وزارة الاقتصاد الوطني إلى الالتقاء بأصحاب المخازن، على سبيل المثال، والاستجابة لطلبهم رفع أسعار الخبز إلى ٥٠٠ شكيل للكيلو. فيما تأتي تأثيرات الانخفاض في الأسعار في الأسواق العالمية إلى السوق المحلية متأخرة جداً، هذا إن أتت أصلاً!!

كل هذا يقترح ضرورة التفكير في خلق جمعية فاعلة لحماية المستهلك يكون هدفها الخالص الدفاع عن المستهلك في وجه استغلال السوق واندفاعاته.

تناقش **سياسات** هذه الفكرة بحضور ممثلين عن الأطراف ذات الصلة: وزير التخطيط والخبر الاقتصادي الدكتور سمير عبد الله. باسم خوري رئيس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، أمين سر المجلس التنسيقي للقطاع الخاص. ماهر الدسوقي رئيس لجنة حماية المستهلك، وصلاح هنية المنسق العام لمؤسسة الراصد الاقتصادي.

ويدير الندوة الصحفي والباحث جعفر صدقة. جعفر صدقة: إن الذي حدث فيما يتعلق بالأسعار على مدى الأشهر العشرة الأخيرة، وغير ذلك من استقواء المؤسسة، أياً كانت - بنكاً أم شركة تجارية أم خدماتية - على الفرد الضعيف، يُبرز أكثر من أي وقت مضى الحاجة إلى جمعية فاعلة لحماية المستهلك، فهي في كل الدول المتقدمة الضامن الأساسي لمنع الظلم الذي قد يلحقه اقتصاد حر منفلت بالمستهلك. جمعية تقوم على المعرفة والدراسات والإحصاءات الدقيقة للأسواق، وتكون شريكاً أصيلاً للسلطة في ضمان حقوق المواطنين، وليست مجرد (فزاعة) لا تملك سوى قيادة مسيرات تحريض ضد السلطة.

في هذه الندوة، تسعى **سياسات** إلى الخروج برؤية أو تصور لجمعية فلسطينية فاعلة لحماية المستهلك، من حيث الدور المنشود، والإطار القانوني،

والتمويل.

تركّز هذه الندوة على عدة محاور:

أولاً - ما هو دور الحكومة في تنظيم الأسواق، وإلى أي حدّ يمكنها التدخل لصالح ضمان سلعة أو

خدمة أفضل بسعر معقول؟

ثانياً - هل ضمن أجندة الحكومة إعداد قانون

خاص لحماية المستهلك؟

ثالثاً - ما هو الدور الذي تقوم به عادةً جمعيات حماية المستهلك في الدول الأخرى؟ وهل نجحت في رصد الممارسات وانحرافات اقتصاد السوق؟.

رابعاً - القطاع الخاص يتحمّل جانباً من المسؤولية عن غياب ضمانات حق المستهلك في سلع وخدمات جيدة، وفي الوقت نفسه هو ضحية لهذا الغياب، مثله مثل أي مواطن، عدا أنه مستهلك كبير للسلع والخدمات.

كما أن غياب هذه الضمانات يعني أساساً دخول منتجات من الخارج، وإسرائيل تحديداً، غير خاضعة للرقابة والإجراءات والمواصفات المحلية، وبالتالي فإنه يخوض منافسة غير متكافئة، فما هي رؤيته لكيفية توفّر هذه الضمانات، وهل يرى أن من مصلحة المنتجات المحلية وجود جمعية فاعلة لحماية المستهلك؟

خامساً - من واقع تجربة (الراصد) و(لجنة حماية المستهلك)، ما الذي أعاق إنشاء جمعية لحماية المستهلك، وما هو المطلوب لترى مثل هذه الجمعية النور؟

سادساً - أية جمعية حماية للمستهلك نريد؟ وما

هي شروط النجاح القانونية والتنظيمية؟ وما هي مصادر التمويل المحتملة قياساً إلى تجارب الدول الأخرى؟.

ولنبداً بالمحور الأول: ما هو دور الحكومة في تنظيم الأسواق، وإلى أي حدّ يمكنها التدخل لصالح ضمان سلعة أو خدمة أفضل بسعر معقول؟

الوزير عبد الله: أعتقد بأن دور الحكومة مهم في توفير المناخ الملائم لنشوء جمعية من هذا النوع ونجاحها أيضاً؛ لأن للحكومة -طبعاً- دوراً في فرض سيادة القانون، ورفع مستوى معيشة المواطنين، وتحسين بيئة النشاط الاقتصادي، وتقديم الخدمات المتعلقة بعيش كريم، وبيئة تطوّر المجتمع من كافة النواحي، بما في ذلك توفير الخدمات الأساسية، سواء كانت سلعة أو خدمة أو بنية تحتية أو بيئة عامة؛ أي الأمن والأمان.

عادةً، كل حكومة تواجه أولويات، وفي ظل حكومة مثل حكومة السلطة تعيش ظروفًا صعبةً، عدا أنها سلطة عملياً تواجه الاحتلال، وسيادتها منقوصة على الأرض، وقدراتها محدودة من الناحية العملية ومن ناحية الموارد؛ فإن ذلك لا يلغي أن من واجبها أن تُعنى بحماية المستهلك، وتوفير القوانين واللوائح والأنظمة التي توفر هذه الحماية، وتوفير المساعدة في نشوء إطار مؤسسي سواء فيما يتعلق بالمؤسسات الحكومية الرسمية التي تقوم بتطبيق القوانين، أو في تنشيط العمل المجتمعي، أو الشراكة المجتمعية المطلوبة لهذا الموضوع، لا سيما وأن تحقيقه يستدعي توفير شراكة مجتمعية كاملة؛ لأن هذا الموضوع يجب

ألا يقتصر على الحكومة.

يجب أن تكون البيئة القانونية مشجعةً، كما أن على الحكومة أن تشجّع الأطراف الأخرى في المجتمع المدني كي تنشط في هذا المجال، وبالتالي علينا أن نشجعها ونوفر لها الحماية والموارد الكافية لتقوم بهذه الوظيفة.

من أهم وأبرز القوانين الضرورية لحماية المستهلك: المواصفات والمقاييس، والتي لا بد من وضعها للسلع التي توزع في السوق، هذا شيء مهم، لأن هذه المواصفات والمقاييس تشكل الحد الأدنى الضروري لكل السلع والخدمات المقدمة للمواطنين، ولأن فيها المنفعة الكافية، ومتطلبات الصحة والسلامة، وإلى حدّ ما الشفافية فيما يتعلق بالمكونات، سواء فيما يرتبط بالسلع الغذائية أو غيرها، وبالتالي فلا بد من أن تكون ضمن مواصفات معيّنة كي ينتفع المواطن بصورة معقولة بهذه السلع.

ربما اقتصادنا لا يستطيع التعايش مع مستوى مواصفات عالٍ من حيث الجودة والمتانة، وما يتصل بهما من شفافية، ونضرب مثلاً على ذلك السلع الغذائية، ففي كثير من الدول كل منتج غذائي ينبغي أن تكون كل مكوناته واضحة، وفي الحالة الفلسطينية إذا أردنا فعل ذلك وفرض مثل هذه المستوى من الشفافية، فإن كثيراً من المؤسسات قد تجد نفسها غير قادرة على تلبية هذه المسألة؛ فتجد نفسها مضطراً إلى إغلاق أبوابها، لكن هذا لا يلغي أن علينا أن نفرض مواصفات عالية في المستقبل.

مثل هذا التطور يحدث مع الزمن، لكن هذا لا يلغي أن هناك منتجات لا يتم طرحها في السوق إلا ومكوناتها واضحة مثل الأدوية، وآثارها الجانبية، وطرق تناولها، وصرفها بوصفة طبية من عدمها، إذ إننا لا نستطيع التراخي في هذه المسألة، وبالنتيجة فإننا نفرض هذا الأمر على المصنع، لكن المستهلكين أو الموزعين لا يلتزمون بذلك بالضرورة، حيث تباع أدوية دون وصفة، الأمر الذي يرتبط بمستوى الوعي والثقافة، وسيادة القانون.

هذا جانب، أما الجانب الآخر فهو أن تكون في القانون عوامل رادعة، ففي آلية توزيع اللحوم حالياً، على سبيل المثال، هناك قانون يفرض في بعض البلديات والمدن الذبح تحت رقابة، وأن يكون هناك ختم للبيطرة على الذبيحة، لكن وإن كان هذا يطبق في المدن بمستوى معقول، فإن عملية الذبح تتم في مناطق أخرى بلا رقابة، وبالتالي إذا أرادت الحكومة اتخاذ إجراءات على هذا الصعيد، بمعنى أي صنف من الثروة الحيوانية يجب أن يذبح تحت إشراف رسمي؛ فإن أناساً كثيرين لن يعجبهم ذلك، ولن يشعروا بأن مثل هذه الخطوة غير تعسفية، باعتبار أن العادة الدارجة وغط الاستهلاك السائد يجعلانهم يشعرون بأنه لا لوم عليهم، وأن ما تطلبه الحكومة ستترتب عليه كلفة إضافية، وبالتالي فإن أناساً كثيرين قد تغلق مصالحهم وتتوقف.

وبالتالي هناك ضرورة للتوازن بين مصلحة

المواطن من جهة والاقتصاد بشكل عام من جهة أخرى، وإمكانية توفير البديل الصحي الأنسب. في الوقت نفسه، الموضوع له بعد ثقافي يتعلق بمستوى الوعي لدى الناس، وكذلك مستوى الدخل، إذ إن الارتقاء بالإجراءات والإطار القانوني يمكن أن تترتب عليه تكاليف إضافية على المجتمع الذي قد يجد نفسه غير قادر على تحملها، وبالتالي فإن على الحكومة الانتقال بهذا الجانب بصورة تدريجية لتوفير حماية أفضل للمستهلك؛ لهذا فإن الحكومات تلجأ إلى الجانب الآخر، بمعنى الاعتماد في حماية المستهلك على السلوك العام، والحرص الذاتي للموزع والبائع، فمن يوزع ويبيع في السوق يتحمل المسؤولية إذا حصل خلل معين، ويلاحق من الناحية القضائية، بعد أن يحدث الضرر.

مظلة الفلتان

كلنا يعلم أن الثغرة الأساسية التي واجهتنا كحكومة تمثلت في الفلتان الأمني والفوضى وعدم القدرة على تطبيق سيادة القانون بصرامة، ما فتح المجال أمام طرح منتجات فاسدة في السوق، أو منتهية الصلاحية أو غير ذلك، فأصبح هذا همنا الرئيسي؛ لأنه موضوع غير مرتبط بالاستهلاك وصحة وسلامة المواطن فقط، بل بالحالة العامة في الوطن؛ لذلك صارت هناك إمكانية لتفعيل النشاط الحكومي المتعلق بالرقابة على الأسواق وضبط السلع، والأدوية الفاسدة ومنتهية الصلاحية، ومحاسبة مروجيها.

مصاعب موضوعية

أما فيما يتعلق بالأسعار، فإنه في ظل اقتصاد إلى حدٍّ ما لا توجد فيه سيطرة من قبل الحكومة على ما يباع ويوزع في السوق، فإن أعباء الرقابة على السلع مضاعفة، ففي حالة الدول التي تتمتع بسيادة وسلطة على المعابر، تستطيع من خلال قنوات العبور حل جزء كبير من المشكلة، أي أنه عبر الرقابة على المعابر تتم مراقبة الواردات، سواء كانت مدخلات إنتاج أو سلعة جاهزة، وتستطيع ضبط الجزء الأكبر من السلع، فدخل كثيرة، على سبيل المثال، لا تسمح بدخول أدوية إليها تقل فترة صلاحيتها عن ستة أشهر أو سنة أو سنتين.

وفي حالتنا، وبسبب عدم سيطرتنا على المعابر، فإن إمكانيات تسرب بضائع غير صالحة لا تزال قائمة، ما يعني أن هناك ضرورة ملحةً لمتابعة ورقابة السلع داخل السوق.

وبموازاة ذلك هناك بعد آخر يرتبط بالسعر، فنحن اقتصاد حر، والحكومة لا تتدخل في الأسعار إلا في حالات نادرة جداً، وعادةً الأسعار لا تشكل خطراً على المواطن، ففي سوق مفتوحة فيها درجة عالية من المنافسة، فإن الضرر الواقع على المستهلك يكون قليلاً؛ لأن المنافسة تساهم في ضبط الأسعار، ولكن في الحالات التي تكون فيها احتكارات أو مزود واحد أو عدد قليل من المزودين تصبح هناك حاجة للرقابة على الأسعار، لكنني أعتقد بالإجمال بأن هذا الموضوع يحتاج إلى قدرات أكثر ورقابة شعبية أوسع، إضافة إلى

مساهمة الصحافة في هذا الموضوع.

وإضافة إلى ذلك، فإن هناك عاملاً آخر لا ينبغي إغفاله، فصعوبة انسياب السلع في السوق الفلسطينية بسبب الحواجز الإسرائيلية وغيرها، ساهمت في حدوث تشويه في الأسعار، فمثلاً خلال فترات معينة يصل كيلو الليمون في رام الله إلى ١٠ شواكل، بينما في قلقيلية يباع الصندوق كاملاً بـ ٧ أو ١٠ شواكل، فهذه المسألة تلعب دوراً في تشويه الأسعار بصورة أو بأخرى.

لم تتوفر لدينا حتى الآن القدرة على التدخل في الأسعار إلا في قطاع المحروقات، والتي حددنا أسعارها، خاصةً وأنه يجري توفيرها من قبل الحكومة باعتبارها المستورد والموزع الوحيد، لهذا فإن تحديد الأسعار أمر ممكن.

في قطاع الاتصالات، حاولت السلطة بشكل أو بآخر تخفيض كلفتها، للتخفيف على المواطن، ونحن نعرف أن المواطن لم يكن راضياً عن أسعار التخفيض أحياناً لا سيما وأنه يقارن مع أسعار الدول المجاورة، ونذكر أن هناك تدمراً في هذا الجانب.

جعفر صدقة: لننتقل إلى القطاع الخاص، إلى السيد باسم خوري، كيف يرى القطاع الخاص أثر الفلتان القائم في وضع السوق على المنتج المحلي، وما الذي يمكن عمله، وما هي رؤية القطاع الخاص لوضع آلية لبلورة ضمانات لحماية المستهلك؟

مكب للأدوية

باسم خوري: لتشخيص هذا الموضوع، لا

بد من النظر إلى السوق، إذ إن ٥٠٪ مما يستهلكه المواطن ينتج في إسرائيل، و ٣٥٪ يأتي من دول أخرى، وفقط ١٥٪ ينتج محلياً.

وحسب دراسة قيد الإنجاز، إذا نجحنا في رفع مستوى الاستهلاك المحلي كما حصل في قطاع الأدوية المصنعة محلياً، التي تصل حصتها إلى ٥٤٪ من حجم السوق، يمكن رفع حصة المنتج المحلي إلى ٣٠٪، وهو ما سيعني توفير أكثر من ١٠٠ ألف وظيفة جديدة بشكل مباشر في الصناعة، و ٢٠٠ ألف أخرى بصورة غير مباشرة، إضافة إلى أن العائد الضريبي للسلطة يمكن أن يزيد بما يتراوح بين ١ مليار و ١٥ مليار دولار سنوياً، وهذا وضع يمكن أن يجنبنا الحاجة إلى المعونات الخارجية.

أنا أدرك أن تحقيق هذه الخطوة ليس أمراً سهلاً، لكن إذا وضعنا خطة مناسبة وجرى إطلاق مبادرة لتشجيع المنتج الوطني يمكن أن ننجح.

وباعتقادي فإنه ليس من الخطأ النظر إلى الصناعات التي نجحت لدينا، وما الذي فعلته حتى نجحت.

وبما أنني أعمل في الصناعة الدوائية، فإنها نجحت بفعل الاستثمار الكبير فيها وتحديداً في مجال الجودة، ففي آخر ١٠ سنوات استثمر فيها أكثر من ٤٠ مليون دولار، سواء في رفع مستوى الإنتاج، أو مجال الأجهزة، أو المباني، أو تطوير عملها وأدواتها، وطرق الفحص، وبالتالي إذا تمكنا من تطوير الصناعة أسوةً بالأدوية فقد نستطيع رفع النسبة من ١٥ - ٣٠٪؛ ما يعني أن

المطلوب هو الاستثمار في الجودة.

وهنا لا بد من إيراد خطوة نوعية قام بها وزير الصحة الحالي (الدكتور فتحي أبو مغلي)، حيث عمد - على عكس وزراء الصحة السابقين - إلى طلب تسجيل كافة الأدوية التي تطرح في السوق الفلسطينية، وبالتالي مجرد أن اتخذ هذا القرار، اضطرت الشركات الإسرائيلية إلى تسجيل نفسها، ما عني، أيضاً، وقف ظاهرة أن تكون الأراضي الفلسطينية مكباً للأدوية الإسرائيلية غير المطابقة للمواصفات.

على صعيد حماية المستهلك، أعتقد بأن على الحكومة عمل سجل لكل ما يستهلكه المواطن أسوةً بما تفعل كثير من الدول.

في الأردن وإسرائيل لا يسمح بطرح أي منتج ما لم يكن له رمز تجاري (بار كود) وبالتالي فإن تطبيق هذه المسألة ستكون له عوائد إيجابية عديدة، فهي مسألة سيادية، ورغم أنه ليست لدينا سيطرة وسيادة على المعابر إلا أنه لدينا سيادة على محال البيع، إذ إن ٦٠ - ٧٠٪ منها تقع في المناطق المصنفة (أ)، وبالتالي فضلاً عن أن لهذا الشق جانباً سيادياً، فإنه يمثل مصدر دخل للسلطة؛ لأنه كل سلعة تسوق؛ هناك رسوم عليها، عدا أثر ذلك على ضبط الجودة.

ما يحصل في كثير من الأحيان أن تجاراً فلسطينيين يذهبون إلى الصين، حيث هناك سلع بأسعار متباينة تبعاً للمواصفات، فيقوم التجار بطلب منتجات رخيصة الثمن ومواصفاتها رديئة ويبيعونها بأسعار خيالية، ويقرن ذلك بالكذب

فيما يتعلق بالفاتورة، وبالتالي فإن دائرة الجمارك والقيمة المضافة تواجه مشكلة تلاعب بالفواتير، لذا إذا فرض موضوع التسجيل، إحدى الأمور التي ستتأثر أوتوماتيكياً هي الأسعار.

البداية من الأغذية

باعقادي؛ يمكن أن نبدأ الآن بهذه الخطوة على صعيد قطاع الأغذية، خاصةً وأن كثيراً من الأصناف الغذائية التي نستعملها فيها مواد ممنوعة أو مسرطنة، وبالتالي إذا ضغطنا باتجاه تسجيل الأغذية فإنه سيكون لذلك عوائد إيجابية من حيث الجودة، والمواصفات والمقاييس.

أما بالنسبة إلى المواصفات فإن لدينا مشكلةً عويصةً، وبما أنني نائب رئيس مجلس الإدارة فيها، فإنني أقر بأن وضعها سيئ، وهناك إشكالية تتمثل في أن الغالبية الساحقة من المواصفات اختيارية، وليست إلزامية فيها، إلا فيما يعرف بـ «التعليمات الفنية الإلزامية»، وإذا تمعنا في عدد هذه التعليمات فإنها تصل إلى (٢٥) فقط، ما يعني أن هناك ٢٥ سلعةً لها مواصفات إلزامية، بينما البقية مواصفاتها اختيارية.

ورغم أنه في كثير من دول العالم بما فيها أوروبا يعتمدون على مبدأ اختيارية المواصفات لكن عندما يتعلق الموضوع بالسلامة لا تصبح المواصفات اختيارية، ونحن للأسف شطبنا المواصفة، واعتمدنا على الـ ٢٥ الإلزامية فقط.

وقد كتبت رسالة موجهة إلى وزير الاقتصاد الوطني، أبلغه فيها أن لدينا مشكلةً عويصةً،

وسميت بعض المنتجات المهمة التي لا توجد لها تعليمات فنية إلزامية، وتؤثر على صحة المواطن، وبالتالي فإن كل ما يؤكل ويشرب لا بد من أن تكون له مواصفة إلزامية، أسوة بالعالم العربي وإسرائيل، إذ لا يوجد فيما يتعلق بالأكل والشرب ما هو اختياري.

صحيح أن هناك فلتاناً، لكنني أعتقد بأنه من خلال التركيز على الإنجاز الرئيسي للحكومة في مجال الأمن والأمان في مناطق مثل نابلس وجنين، وطولكرم، إذا اعتمدنا التسجيل، نستطيع أن نقلل كثيراً من المشاكل التي نتحدث عنها اليوم.

صحيح أن الحكومة ليست لديها القدرة على دعم الأسعار، لكنها قادرة على وضع أنظمة وقوانين وتعليمات، تساعد على تذليل جزء كبير من المشكلة.

للأسف، فإن لدينا فلتاناً شبه كامل في كثير من الأمور مثل كلفة العمل في فلسطين التي لا تعقل.

دور المجتمع المدني

جعفر صدقة: لنعطِ الفرصة لمؤسسات المجتمع المدني الناشطة في موضوع حماية المستهلك لتعطينا فكرة أوفى عما يحدث فعلاً في السوق الفلسطينية، ولنبدأ أولاً بالسيد صلاح هنية.

صلاح هنية: نظرياً لدينا مشروع قانون لحماية المستهلك، لكنه لم يقر من قبل المجلس التشريعي، وقد أجريت دراسة عليه من قبل معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)،

وكانت أبرز ملاحظة عليه هي عدم تضمينه مسألة إنشاء جمعية لحماية المستهلك .

مسألة حماية المستهلك مقرة عالمياً من الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ العام ١٩٨٥ ، وفلسطين .
تقديمي كراصد اقتصادي، هو أن أضعف أداء للحكومة يكمن في حماية المستهلك ومراقبة السوق الفلسطينية، فعلى مدار الأشهر الستة الماضية، كان واضحاً أن السوق الفلسطينية تخترق بنوعين من المواد هي المواد المهربة، إضافة إلى المواد المهربة غير المطابقة للمواصفات، والتي لا تتمتع بمعايير الجودة المطلوبة .

كما تعاني السوق الفلسطينية من الأغذية الفاسدة لدرجة أنه باتت هناك عصابات و«مافيا» متخصصة في هذا المجال، لذا لم يكن من المستغرب اكتشاف ٩٠٠ طن من الأغذية الفاسدة خلال الأيام الأولى من شهر رمضان الأخير، وبالتالي عندما برزت هذه الظاهرة شرعنا بمطالبة وزير الاقتصاد الوطني ومجلس القضاء الأعلى، بكشف أسماء التجار الذين يتلاعبون بصحة المواطن، لكن لم تتم الاستجابة لنا، وفي الوقت نفسه لم نر متاجر أغلقت، أو أشخاصاً قدموا إلى القضاء على خلفية هذه المسألة، وبالتالي فلماذا لا يُعرضون على شاشة التلفاز الفلسطيني، وفي النهاية باعتقادي ألحقت هذه الظاهرة ضرراً بالقطاع الخاص، فالمستهلك لا يميز بين منتجات مستوطنات، أو مهربة أو منتجة محلياً .

كذلك، في السوق الفلسطينية هناك ارتفاع مبالغ فيه في الأسعار، ومع انخفاض الأسعار عالمياً، لا

يوجد أي إجراء من الحكومة لإلزام التجار بخفض الأسعار بما يتناسب مع الانخفاض العالمي .

نتحدث مثلاً مع اتحاد الصناعات الغذائية، عن الإجراءات التي يتخذها لمخاطبة الحكومة، نكتشف أن المطاحن خفضت أسعارها، بينما المخازن لم تقم بذلك .

وبعد جهود في العديد من المحافظات، نجح المحافظون في العديد من الحالات في خفض أسعار الخبز، وهو الأمر الذي لم يحدث على مستوى محافظة رام الله والبيرة (في اليوم التالي لعقد الندوة خفض سعر الخبز من ٤٥ شكيل إلى ٤ شكيل للكيلو)؛ فخاطبنا المحافظ ووزير الاقتصاد بهذا الشأن، فجاءنا الرد من الوزارة أن المخازن طلبت مهلة، قبل تنفيذ هذا الأمر .

وقد عقدنا اجتماعين مع اتحاد الصناعات الغذائية والمخازن لبحث المشكلة، فاكتشفنا أن المطاحن في محافظة رام الله والبيرة، لديها قدرة تخزينية لمدة شهرين، وكان لدينا اقتراح للحكومة ببناء ٨ صوامع لتحقيق أمن غذائي، وتوفير الطحين بسعر معقول، ورغم أنه تم طرح عطاء، فإنه لم ينفذ أو سحب .

جعفر صدقة: هذا الموضوع بحث في مؤتمر فلسطين للاستثمار الأخير بنابلس، وسوف يصار إلى البدء بهذا المشروع خلال الفترة المقبلة من قبل القطاع الخاص .

صلاح هنية: إذاً، لن يحدث أمن غذائي ولا تخفيض أسعار .

على كل حال، بالنسبة إلى الموضوع الذي

تحدث عنه باسم، فإن ما يستورد لا يخضع للمواصفات، بينما تخضع المنتجات الفلسطينية المصدرة لمواصفات الدول المصدر إليها، إضافة إلى ضعف دور مؤسسة المواصفات والمقاييس، التي تقول إننا نضع المعايير بينما هناك جهات رقابية أخرى يفترض بها أن تتحرك على هذا الصعيد، لكنها مشلولة.

وقد أجرينا بعض المحاولات مع جهات مختلفة لتوعية المستهلك بحقوقه، لكن للأسف يجد المستهلك أنه لا توجد معايير لضمان حقوقه الاستهلاكية.

هناك بعض المواد تسبب سرطانات، ولدى التوجه إلى وزارة الاقتصاد أو وزارة الصحة، فإنها لا تتابع، ولا نجد أي تجاوب من أية مؤسسة بخصوصها.

إضافة إلى ذلك، هناك غش للمستهلك فيما يعرف بالغش التجاري، إذ إن بعض الإعلانات التي ترد في الصحف ومحطات التلفزة، مثل تلك المتعلقة بالمنشطات الجنسية، وعصائر الطاقة، لا يعرف معيار المادة الفعالة فيها، رغم أنه في معظم دول العالم يكون هذا الأمر واضحاً للعيان، حتى أنه يكون هناك إبراز لموقف وزارة الصحة منها، ورقم هاتف يمكن العودة إليه للاستفسار عن أي شيء يتعلق بهذه المنتجات.

هذه أبرز القضايا التي عملنا عليها وكانت نشاطات متواصلة، لكن للأسف فإن الحكومة لم تول هذا الملف الاهتمام الكافي، لدرجة أن المرء بات يخشى كثيراً من منتجات مختلفة تطرح في

السوق.

ومؤخراً تابعنا أسعار اللحوم في السوق، حيث يلاحظ أنه ليس هناك ضبط لأسعارها، رغم أنه حدث انخفاض في أسعار الأعلاف، ولذا فإنني أجزم في النهاية بأن إنشاء جمعية لحماية المستهلك على مستوى الوطن قضية أساسية.

«لا أحد يعرف»!

جعفر صدقة: ما تعليق لجنة حماية المستهلك على الموضوع نفسه؟

ماهر الدسوقي: بداية أسجل اعتراضي على استعمال كلمة (فزاعة) خاصة وأنها استخدمت ضدنا، من قبل جهات مختلفة، بمن فيهم من جلب الطحين الفاسد، لا سيما وأنها تتسجم مع محاولات البعض الإيحاء بأن اللجنة تستخدم لأغراض سياسية، وهذا غير صحيح، مع تأكيدنا أن كل تحركات اللجنة موثقة.

كنا نمارس الرقابة على المتاجر قبل قيام السلطة الوطنية بشكل تطوعي وشكل أخوي، خاصة وأنه ليست لدينا قوة تنفيذية، واستمررنا في ذلك إلى أن حدثت قضية الطحين الفاسد، فخرجنا من السوق تحت طائلة التهديد بالتحويل إلى محكمة أمن دولة، فتركنا السوق لأصحاب الاختصاص.

بالنسبة إلى الموضوع مدار البحث، أعتقد بأن السوق الفلسطينية مستباحة من قبل الإسرائيليين والمافيات المحلية، وأحياناً من عبث الصناعات المحلية، وبالتالي فهناك أكثر من مستوى من العبث، وكل ذلك يدفع ثمنه المواطن أو المستهلك

الفلسطيني من ماله وصحته، ويدفع ثمنه بعدم وجود من يحاسب أو يتابع المسؤول عن هذه الجرائم الاقتصادية التي تحدث بالضفة والقطاع.

الدور الرسمي في كثير من الأحيان كان غائباً عن ملاحقة هؤلاء الناس، وأنا قبل عدة أيام كنت في لقاء مع أحد المسؤولين، وطلبت منه إعطائي اسماً واحداً لتاجر أدخل مواد فاسدة وحوكم.

على سبيل المثال في الخليل، تم ضبط تمر بقيمة (٥) ملايين شيكل أوائل شهر رمضان الفائت وفقاً لدائرة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني، فهل سمعنا شيئاً عن محاكمة من قام بهذا الفعل في الصحف أو غيرها من وسائل الإعلام.

الفضيحة الأخيرة التي حدثت في نابلس من تزوير للأدوية محلياً، تكشف عن أن التلاعب وصل إلى أدوية للقلب وغيرها تحت مرأى ومسمع الجميع دون أن يتدخل أحد، وبالتالي ماذا حصل في القضية؟ لا أحد يعرف، ما يعني أن السوق متروكة لمافيات لا أحد يعرفها.

تقرير المجلس التشريعي لعامي ١٩٩٧ - ١٩٩٨، يتحدث عن أدوية غير صالحة للاستخدام البشري استعملت في مستشفيات وزارة الصحة، والذين كانوا مسؤولين عن جلبها هم مسؤولون في الوزارة.

الطامة الكبرى تتمثل في إسرائيل وشبكات العملاء والمستوطنات، إذاً لدينا كم هائل من الفوضى.

عندما حاولنا أن نعمل؛ كان هناك تهديد من السلطة، وأنا اعتقلت عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨،

وشكلت لجنة أمنية لي على خلفية قضية تتعلق بأحد الأشخاص المدعومين، والرصاص أطلق علينا لدرجة أنني بت أخشى على حياة أولادي.

السوق مفتوحة لكل الأهواء الشريرة دون أن يكون هناك رقيب أو حسيب، وأسمع كثيراً عن موضوع السوق الحرة لدينا، ولكن حتى في أميركا التي تعتمد اقتصاد السوق يتلقى المزارع دعماً من الحكومة يصل إلى ١١ ألف دولار، وفي دول الاتحاد الأوروبي يتقاضى المزارع دعماً ٥ آلاف دولار، إذاً الموضوع ليس أننا سوق حرة، بل أنه ليست لنا هوية اقتصادية.

نحن مناطق حكم ذاتي لدينا مسميات سيادية لكن لا شيء حقيقياً لدينا لحماية الفقير، أو الكادح، أو المحروم، ولذا فإن السلطة مطالبة بالتدخل السريع لحماية كل هذه القطاعات.

نحن مطالبون اليوم بأن تكون لدينا شبكة ضمان اجتماعي للحد من الفقر والبطالة، كما أنه لا بد من ربط رواتب الموظفين والعمال بجدول غلاء المعيشة، إذ لا يعقل وجود هذه الفجوة بين مستوى الأسعار الفاحش، ومستوى الدخل.

في المحصلة العامة، نحن نفتقد إلى موضوع الأمن الغذائي، والأمن فيما يتعلق بالسعر المناسب، ورقابة حقيقية من السلطة على ما يجري في الأسواق، وكذلك إلى قطاع خاص وطني حقيقي.

نحن نفتخر بتجربة لجنة حماية المستهلك، ونتيجة نشاطنا تمكنا من تحقيق نجاحات ملموسة.

لكن ما يحدث بحاجة إلى تدقيق، قبل فترة

وفيما يتعلق بمشط جنسي وبعد ٣- ٤ سنوات من استخدامه اكتشف أنه يضر بالكلى، وبعد فترة سمعنا أنه سحب من الأسواق، دون أن نعرف من جلبه، وكيف وصل الأسواق، ولذا فإنني أتساءل هل يجب أن تحدث مصائب حتى يتم التحرك لحماية المستهلك الفلسطيني؟

من وجهة نظري، نحن بحاجة إلى جمعية حقيقية لحماية المستهلك، فنحن لجنة تطوعية لا نتلقى دعماً من أية جهة، وكنا نعمل بجهودنا الشخصية، لأننا كنا نرى السوق الفلسطينية مستباحة من الإسرائيليين والمافيات المحلية، وهذا كان دافعنا للتحرك، وقد ساندتنا القوى لفترة، ثم تقاعست.

جعفر صدقة: سؤال موجه للدكتور سمير عبد الله، لماذا لا يوجد قانون لحماية المستهلك حتى الآن؟ وفيما يتعلق بالموصفات والمقاييس فهي تختص بالسلع، فماذا عن الخدمات؟ ماذا عن خدمات البنوك، والكهرباء والمياه والتي لا تشملها المؤسسة؟

مداخلة من باسم خوري: باعتقادي يجب أن نصغر حجرتنا، إذا كنا معنيين بإنجاز حقيقي على الأرض، معالجة كل القضايا المتعلقة بما يستهلكه المواطن بما فيها الخدمات مسألة صعبة، ولذا؛ لو حصرنا كل ما يؤكل ويشرب سيكون ذلك أفضل، وبالتالي لا بد من تحديد الأولويات.

لدينا قصور . . ولكن

عبد الله: الملاحظات الواردة من الجميع قيمة

جداً، وأتصور أن من الواضح أن هناك شوطاً كبيراً لا بد من أن نقطعه معاً كحكومة ومجتمع مدني؛ لأن كلاً منا يكمل الآخر.

نعم لدينا قصور؛ يعود لأسباب تتعلق بالأولويات، فمثلاً الحملة الأمنية في الخليل، أهم شيء تمخض عنها في أول أسبوعين أنه تم اكتشاف أن مشكلة المياه الحادة التي كانت تعاني منها المحافظة تعود إلى أن ثلثي المياه كانت تسرق وتباع من قبل لصوص وأناس يستغلون حالة الفلتان الأمني كي يأخذوا المياه لبيعها على حساب الجمهور، الذي كان يضطر إلى شراء المياه بأسعار خيالية.

وللتدليل أكثر على ما أقصد، أشير إلى أنه فيما يتعلق بموضوع جودة المياه، عندما يكون هناك نقص تصبح الأولوية هي توفير المياه، وعندما يتحقق هذا الأمر، تصبح الأولوية هي تحسين الجودة، والتأكد من أن المياه آمنة ١٠٠٪، وهذا ينطبق على أمور كثيرة.

نحن على صعيد المتابعة، أعتقد بأن هناك عملاً حثيثاً من الحكومة والأجهزة المختلفة، وهذا لا يلغي أن وعي المواطن مهم، لأننا كحكومة لا نستطيع الوصول إلى كل مواطن.

كما أن دور الصحافة مهم في لفت أنظارنا، فإذا كان هناك مثلاً مطعم يفتقر إلى الشروط الصحية لا بد من لفت انتباهنا؛ فالصحافة اليوم لها قوة هائلة، وهذا لا ينفصل عن حق الصحافة على الحكومة بحمايتها؛ لأن بعض الناس قد يحاولون التصدي لأية محاولة للفت النظر إلى أخطاء موجودة وتهدد حياة الناس.

تعليق من الدسوقي: أولاً يجب تكريس وضمنان حرية الرأي والتعبير .

عبد الله: هناك تطوير في أداء الحكومة والأجهزة وعملهما، ونأمل أن نتجاوز المرحلة التي ضربت فيها الثقافة والقيم والأخلاق، إذ مرّت علينا فترة عانينا فيها كثيراً جراء الانحدار في مستوى الأخلاق، وحالة الفلتان الأمني امتدت بشكل كبير، لكن الآن هناك ضبط للأمور .

هناك مشكلة في القانون، حيث يعتبر موضوع التزوير بالأدوية جنحةً، ومع أنه يمكن المعاقبة عليها، لكن لا تستطيع بالاستناد إليها أن تتحفظ على المجرمين، ولذا الناس عندما رأوا المتورطين وقد خرجوا من السجن بكفالة اعتبروا أن الحكومة مقصّرة في هذا الجانب، للأسف أحياناً القضاء يتعامل مع القضايا بحرفية القانون وليس روح القانون، أنا لا أريد التدخل في عمل القضاء، لكن بنظري هذا الاجتهاد بحاجة للتدقيق .

ما أود قوله هو أن هذه الحكومة، مثل أية حكومة، لديها حساسية شديدة تجاه مطالب الناس، وتسمع لهم، لكن ضمن الظرف الذي تعمل فيه لها أولويات، وعلى الجمهور أن يلعب دوراً في تحديد الأولويات، بمعنى القضايا مثل قانون حماية المستهلك، يمكن أن ترى الحكومة فيه أنه ليس أولوية إزاء مواضيع أخرى .

أولويات

باعتقادي، فإن مهمة المجتمع المدني أن يوجه أولويات الحكومة باتجاه القضايا التي يعنى بها، عبر

مختلف وسائل التعبير، ومراسلة الحكومة ولفت انتباهها لهذا المجال، سواء ما يتعلق بتطوير قدرات مؤسسة المواصفات والمقاييس وزيادة تشييطها، أو إقرار قانون حماية المستهلك، وتأسيس جمعية .
أعتقد بأن تأسيس جمعية حماية المستهلك يجب ألاّ ينتظر حتى يكون هناك قانون لتنشأ، ويكون لها امتداد في كل قريةٍ ومخيمٍ وحيٍّ .

في المقابل، لا أحب أن يكون هناك تعميم، بتصوري أن الذين يسيئون إلى الاقتصاد الناس، بترويج الأغذية الفاسدة في السوق وغيرها، هم قلة قليلة، ولا يشكلون الأغلبية، ولا يشكلون وجه القطاع الخاص .

فأغلب مستثمري القطاع الخاص هم مواطنون فلسطينيون، ولا بد من تقديم كل التقدير لهم، لأنهم المشغل الرئيسي، ومن يدفع الضرائب، والحكومة تعتمد عليهم .

صحيح أن الحكومة توظف قرابة ١٥٠ ألف شخص، لكن القطاع الخاص يوظف ٤٠٠ ألف شخص، وبالتالي هو المشغل الرئيسي في البلد والاقتصاد يقوم عليه، لذا فإن فكرة التعميم، ووصفهم بأقذع الصفات أمر غير عادل، وليس سليماً، وإن كان البعض يشذ عن القاعدة .

حتى رجل الأعمال الذي يفكر بجيبه، إذا كان يفكر بشكل صحيح، فإنه يفكر بكيفية توسيع حصته في السوق، وبالتالي من مصلحته الارتقاء بالجودة وتقديم السلعة بسعر تنافسي .

هناك أقلية تسعى للاستثمار عبر تقديم سلع مهربة أو مغشوشة وغير شرعية، وهذه المجموعة

لا بد من ملاحقتها، ووضعها خارج نطاق العمل الاقتصادي، وبالتالي ينبغي تطبيق حكم القانون عليها.

إذا حدث هناك تكاتف بين الحكومة والمؤسسات، يمكن أن نحاصر هذه المجموعة، وهذا لا يلغي أن الكل يجب أن يقوم بمسؤولياته حتى نرتقي بالأخلاقيات وسلامة السوق، والعمل التجاري، وهذا الأمر يرتبط بالوعي والتوعية، وهذا في غاية الأهمية؛ لأن في تصوري مهمة الحكومة هي المبادرة إلى تهيئة المناخ المناسب حتى يتحقق هذا.

وبخصوص الإعلانات المضللة التي ذكرها صلاح، أعتقد بأنه لا بد من الإعلان عن السلع الضارة والمضللة، وهذه من وجهة نظري مهمة الصحافة.

بالنسبة إلى فكرة ال (بار كود) التي طرحها باسم، الحقيقة أنني قد فكرت بها وأنا في مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد)، لكن المؤسسة البلجيكية المسؤولة عن هذا الأمر، وهي بالمناسبة مؤسسة غير حكومية منعنا، لأننا لسنا دولة، ورغم ذلك فكرنا أن نستخدم (البار كود) الأردني ضمن ترتيبات معينة.

مقاطعة من باسم خوري: لماذا لا نفرض (البار كود) على مستوى فلسطين؟

«البار كود»

عبد الله: هذا الموضوع يقع على عاتقكم في القطاع الخاص، وبالتالي يمكن أن تقدموا مذكرة

لمجلس الوزراء بالنسبة لكل المنتجات الوطنية التي يمكن تطبيقه عليها، ونحن نتخذ قراراً بهذا الشأن، ونعطي مهلة لكل المنتجين كي تحدث عملية تسجيل، على أن تتولى هذه المسألة مؤسسة لديها القدرة على تنفيذ هذا الأمر. إذا قدمت مذكرة فإن مثل هذه الأمور باعتقادي قابلة للتطبيق.

الحكومة جاهزة لأخذ قرارات لمصلحة المستهلك إلى أبعد حدود، لكن دعونا نفكر بخطوات مدروسة وقابلة للتنفيذ، وهذا لا يفصل عن حرصنا على تكريس مسألة توازن المصالح، إذ نحن نُعنى بالمواطن والصانع على حد سواء، وبالتالي فإننا لا نتخذ قرارات تضر بمصالح أية فئة.

على كل، إذا بدأنا بموضوع (البار كود) بصورة تدريجية ضمن قوائم معينة للسلع فيمكن تطبيقه. مقاطعة من باسم خوري: يمكن أن نبدأ مثلاً بالمشروبات ونخصص لهذه العملية ستة أشهر، ومن ثم نتقل منها إلى غيرها وفي غضون عامين باعتقادي ننتهي من المسألة.

عبد الله: بالنسبة إلى ما ذكره ماهر، أقدر بأنه طرح المسائل بشكل صريح جداً، وأنه مجروح من التجربة السابقة، وبتصوري فإن هناك الآن ظروفاً مغايرة، والآن باعتقادي الظروف مواتية لانطلاق عمل لجنة حماية المستهلك، وأنا أعتقد بأن الحكومة جاهزة لتقديم الدعم والحماية لمبادرات حماية المستهلك، ولكن أؤكد أن هذا الموضوع حساس، ولا بد فيه من الابتعاد عن التسرع، لأنه يمس مصالح مواطنين، وبالتالي لا بد من تجنب التسرع بالأحكام.

أما فيما يتعلق بموضوع دعم السلع والأسعار، فسأنتقل للحديث إليه انطلاقاً من فكرة أنني كوزير يأتيني كثير من الناس الذين يحبون رفع الأسعار، لدرجة أن بعضهم سألني، لماذا لا يتم تحديد حد أدنى للأجور؟، ولكن في ظل وضع تصل فيه البطالة إلى ٢٠٪، ونسبة المشاركة في سوق العمل محدودة، إذ تصل إلى ١٥٪ للإناث، و ٦٠٪ للذكور، والأجور حددت بشكل غير مرتبط بالاقتصاد، فإن تطبيق هذه المسألة باعتقادي لن يكون له المردود الإيجابي المتوقع في حماية العامل، بل على العكس يمكن أن يلعب دوراً سلبياً، وأن يؤثر على نظام التعاقدات، وهذا باعتقادي ينطبق على موضوع الأسعار وتحديدها. أغلب السلع في السوق مستوردة، وارتفاع أسعارها غالباً من دول المنشأ، وإذا لم يكن لدينا رصيد كبير لدعم السلعة، تصبح لدينا سوق سوداء.

إمكانية الدعم في ظل وضع الحكومة، حيث ٥٠٪ من كل دولار تأتي من الخارج، يصعب فتح باب جديد على الموازنة، لكن يمكن أن تفاجؤوا بما نقوم به على صعيد دعم المشتقات النفطية، لكننا نقوم بذلك بهدف منع التهريب من السوق الإسرائيلية، وبالتالي نحن مضطرون إلى أن نجعل الأسعار أقل.

أما بالنسبة إلى موضوع الفقراء، فإن ما لا يقل عن ٢٥٪ من موازنة الحكومة تذهب لدعم الفقراء والتحويلات الاجتماعية، في فاتورتنا للعام ٢٠٠٧ اضطررنا إلى دعم فواتير المياه والكهرباء،

ووصلت قيمة الفواتير المسددة من الحكومة عن المواطنين إلى ٥١٢ مليون دولار، دفعت ليس عن غرة وحدها، بل عن مدن وقرى في الضفة أيضاً. نحن ندرك أن ٢٠٪ ربما لا يستطيعون الدفع، لكن هناك من لديهم فلل ومصانع وبسبب الفلتان لا يدفعون فواتيرهم أيضاً.

ولو أن المواطنين يدفعون ما عليهم من فواتير، يمكننا تنفيذ أفضل نظام ضمان، وسنصل فيه إلى كل الفقراء والمحتاجين، ورغم ذلك نفكر في نظام أمان بحيث لا أحد يكون مضطراً لمديده لأية جهة.

مقاطعة من صلاح: أريد أن أسأل عن موضوع أسعار الخبز واللحوم وعدم تدخل الحكومة لتخفيضها؟

عبد الله: أعتقد بأنه لا بد من إحداث ضبط في هذا الموضوع، خاصة في ضوء ما طرح بخصوص أسعار الطحين والأعلاف، وبالتالي يمكن دراسة هذا الملف، بما يتيح أن يحدث تخفيض مناسب.

حول الخدمات

جعفر صدقة: سؤال موجه لباسم، الفرق الهائل في الفائدة بيننا وبين الدول المصدرة للعمالات على مستوى الودائع والإقراض، وكذلك كلفة الكهرباء، كيف يؤثر هذا الارتفاع على كلفة الإنتاج في مؤسسات القطاع الخاص، وأيضاً نود أن نعرف إن كان إنشاء جمعية لحماية المستهلك من شأنه أن يخدم القطاع الخاص؟

خوري: هناك الكثير مما يمكن أن يقال عن

الخدمات المصرفية، أول من أمس، كان هناك عشاء نظمته سلطة النقد، وكان د. سلام فياض، رئيس الوزراء متحدثاً رئيساً فيه، ومن الواضح، وهو ما نتفق عليه، أن أقل نسبة إقراض في العالم بالنسبة إلى الودائع موجودة في فلسطين، وإن بنوكنا العظيمة - وأنا أتحدث الآن عن الموضوع بعد أن استقلت من مجلس إدارة أحد البنوك - تعمل على أخذ أغلبية الودائع دون مقابل، ولا تدفع عليها فوائد وتذهب بها إلى الخارج.

اليوم ما يحدث أن لدينا ٨٥ مليار دولار وودائع في البنوك، وهذا رقم ضخّم بكل المقاييس، وهذه المبالغ لا توظف في الاقتصاد الفلسطيني، ولا يوجد طريقة لإجبار البنوك على زيادة الإقراض.

كذلك، فإن الفوائد على القروض لدينا تزيد عن الدول المجاورة، لهذا هناك حاجة للمراقبة، وأنا أتفاجأ من أن بنكاً أردنياً يحقق أرباحاً هنا بينما يخسر في الأردن.

بالنسبة إلى الكهرباء، لماذا تصلني بسعر أعلى من المصنع الإسرائيلي؟ إننا نقوم حالياً بإقامة منشأة صغيرة في مالطا لغرض التصنيع، ونفاجأ بوجود أدوات لحفض كلفة الكهرباء والفااتورة مثل جهاز مرشد لاستهلاك الطاقة، وهو ممنوع في الأراضي الفلسطينية بنص القانون، وبالتالي فإن استهلاكنا للكهرباء في مالطا يقل بنسبة تتراوح بين ٣٠-٤٠٪.

وبموازاة ذلك، أعتقد بأنه لا بد من إعادة النظر بموضوع ضريبة الدخل، فلا بد من أن يكون لدينا توجه معين على صعيد الإعادات الضريبية، فلا بد

من حدوث ضغط لتعديل هذه المسألة. من الواضح أن هناك مشكلة، فلما أخذنا موضوع الأفران مثلاً، أعتقد بأن علينا أن نتصرف حيالها كما يجري في إسرائيل فيما يتعلق بموضوع الضرائب، إذ لا تفرض عليها سعراً معيناً، لكنها تحدد قيمة الضريبة عليها بناء على كل طن يباع من الطحين.

أنا أصعق اليوم عندما أعرف أن معدل ما يدفعه المخبز بالخليل من ضريبة شهرياً يصل إلى ٢٣ شيكلاً فقط، والصيدلية ٤٢ شيكلاً، هذا أمر لا يصدق عقل، وبالتالي فلو نظرنا إلى العبء الضريبي، لوجدنا أن من يتحملة عدة أشخاص.

مرة أخرى، أعود لأؤكد أنه لا بد من التركيز على بعض القطاعات مثل اللحوم والخبز، فهما يمكن أن يحدثا اختراقاً، وبالنتيجة فإنني أفاجأ من أننا نريد كل شيء من الحكومة، ولا نريد أن ندفع لها شيئاً في المقابل.

أعتقد بأنه خلال العام ونصف العام الماضيين وضعت نواة لبداية جديدة، إذ بات هناك انفتاح بين الحكومة والقطاع الخاص والمواطن، ولذا فإن جمعية لحماية المستهلك، مسألة مهمة من وجهة نظري، وما دامت الحكومة تمد يدها، فإن علينا أن نفعل المثل بالمقابل.

جعفر صدقة: عندما نتحدث عن جمعية حماية المستهلك، هل تعتمد لجنة حماية المستهلك أو الراصد الاقتصادي في مواقفهما على تقارير ودراسات علمية وإحصائيات، ولو بالحد الأدنى؛ بما يمكنهما من القيام بدورهما؟ وأيضاً ماذا يلزم

من ناحية قانونية وتمويلية لإيجاد جمعية لحماية المستهلك؟

قضية التمويل

الدسوقي: إذا لم يكن هناك تمويل مستقل يصعب عليك التحرك، وبالتالي لا تكفي النية لتأسيس جمعية، بل لا بد من ميزانيات، وفي مثل هذا الموضوع لا يمكن التوجه للقطاع العام أو الخاص لأنهما طرف في المسألة.

وإنني أتابع تصريحات أطراف كثيرة في السلطة، تتحدث عن وجود ٣٠ احتكاراً للسلطة، وأخرى تتحدث عن أكثر من ٥٠ احتكاراً، فيما غيرها يقدرها بأكثر من ٩٠ احتكاراً، وهذه أمور لا بد من النظر إليها بتمعن.

بالنسبة إلى إنشاء الجمعية؛ يمكننا النظر إلى التجربة الألمانية والإيطالية، وما يجري عادة هو أن هناك لجنة كبيرة، ولجاناً فرعية في كل مدينة، وتعمل هذه الهيئات عن طريق دافع الضرائب.

لكن كل هذا لا ينفصل عن افتقارنا إلى مسائل مختلفة أساسية مثل المختبرات، ففي أي منتج لا يهمني ما يعبأ به، بل ما يهمني هو مكوناته، وإذا كانت السلطة تشير إلى عدم وجود مختبرات لديها، ماذا بالإمكان أن نفعل؟

مقاطعة من باسم: ليس صحيحاً أنه ليست هناك مختبرات.

الدسوقي: سمعنا أكثر من تصريح بهذا الخصوص من أكثر من مسؤول، ويكفي أن وزارة الصحة أعلنت في مرات أنها أرسلت عينات إلى

الأردن لغرض الفحص، وفي بعض الحالات الشائكة مثل القصة التي ارتبطت بحليب (تنوفا) الإسرائيلي؛ فحص العينة استدعى دفع مبلغ ١٠٠ دولار، وهذا كثير، ولا يمكن للكل تحمله، وبالتالي فالمطلوب من السلطة أن توفر هذه المختبرات.

أعتقد بأن صحة المواطن أولوية، لكنها مستهدفة من المستوطنين والمافيات وغيرهم، وبالتالي ينبغي أن نكون مدركين لهذه المسألة.

كما أنه من الملاحظ رغم حدوث العديد من الحوادث، أن المواطن ليست لديه الجاهزية لمتابعة أية قصة تحدث معه وتتعلق بصحته لدى الشرطة والقضاء.

وفيما يتعلق بالأسعار، أعتقد جازماً بأن هناك تغولاً من قبل التجار.

وارتباطاً بموضوع الخدمات وخاصة الكهرباء، هناك دراسة أعدّها مركز الطاقة التابع للسلطة في نابلس، يتحدث عن أسعار الكهرباء بما في ذلك في إسرائيل، حيث يلاحظ أن التسعيرة هناك متحركة.

جعفر صدقة: تنمّة لسؤال؛ عندما حدث ارتفاع في الأسعار في السوق العالمية؛ حدث ارتفاع في الأسعار لدينا يفوق مستواه في الخارج، ولكن ما أريد معرفته: هل استعنتم بخبراء ومختصين لإعداد دراسة وتقارير لكم؟

الدسوقي: حدث ذلك، أما فيما يتعلق بالأسعار وإذا كان صحيحاً أن ارتفاع الأسعار لدينا مرتبط بالسوق العالمية، فإنه كان يفترض أن تقل الأسعار كثيراً لدينا حالياً، لكن ذلك للأسف

لم يحدث، فهناك غياب لسياسة عامة واضحة في هذا الصدد لدى الحكومة فيما يتعلق بهذه القضايا بالإجمال.

لدينا سندان الحكومة وهناك مطارق الأسعار والأغذية الفاسدة تنزل على رأس المواطن، وبالتالي على الحكومة أن تتحرك باتجاه حماية المستهلك.

كما أن هناك غياباً للحاضنة الاجتماعية، ما يكشف ظهر المواطن، ويجعله عرضة لكل الرياح التي تأتي من التجار الذين يتاجرون بقوت الناس، والتجار الذين يتلاعبون بالأسعار، أمر غير معقول، إلا إذا كان الهدف من ذلك سياسي، إذ لا يمكن التوقع من إنسان جائع أن يفكر بالتححر الوطني، وبالنتيجة فإنه إذا لم تنتظم هذه المعادلة سنظل نراوح مكاننا.

مداخلة من عبد الله: أولوية الحكومة هي التعليم بغية توفير مواطن قادر على التعامل مع متطلبات الاقتصاد الحديث واقتصاد المعرفة؛ ما من شأنه إيجاد إنسان منافس.

هناك عملية إصلاح تتم على صعيد القطاع الصحي، وبالتالي فإننا ننفق بشكل هائل عليه، وأتذكر أنه في بداية عمل الحكومة كنا ندفع أسبوعياً ٣ - ٤ ملايين دولار كتحويلات لأناس عادييين يعانون من الحاجة لعمليات ومستلزمات طبية، عدا تحويلات للخارج وإسرائيل.

هناك جهد كبير من الحكومة، ولكن لا نريد أن ننظر وكأن جهد الحكومة محصور بمجال صحة المواطن، أقول إنه رغم أن هناك اختراقاً للسوق

وفلتاناً وحالات شاذة إلا أن هذه الحالات ليست عامة، وأنا أقول إن مثل هذه الحالات بحاجة حتى تضبط ويقطع دابرها من السوق، إلى تعاون المؤسسات والمواطن، وفي الوقت نفسه على الحكومة أن تقوم بواجبها في هذا الجانب.

الآن أولوية الحكومة هي الارتقاء بقطاع التعليم خاصة بعد التدهور الكبير الذي أصابه، وبالتالي؛ فإن هذا يحتاج إلى جهود كبيرة للنهوض به، كذلك فإن القطاع الصحي ضمن سلم أولويات الحكومة.

هذا لا يعني أن موضوع إنشاء جمعية حماية المستهلك موضوع هامشي، لكنه لم يرتق إلى أن يكون الشغل الشاغل للحكومة مثل التعليم، وإطلاق الاقتصاد، والتنمية، والنهوض بالقطاع الخاص، والذي بعد مرور ٨ أعوام من عدم الاستقرار، لا يزال خائفاً ويشعر أن المخاطر كبيرة جداً.

أما بالنسبة إلى البنوك، فأنا أعتقد بأنها تبالغ في سياستها الإقراضية أكثر من اللازم، صحيح أن الوضع لدينا ليس مثل أي نظام مصرفي آخر في العالم، لكنني أرى أن نظامنا المصرفي لديه خيارات عديدة، كما أرى أن تقدير البنوك للمخاطر غير عادل، وهذا ما ينبغي إيجاد حل له.

تعليق من باسم: كل القضايا المثارة مهمة من وجهة نظري، وتستدعي ورقة موقف من قبل لجنة حماية المستهلك.

تعليق من الدسوقي: د. سمير يعرف أنه منذ ٢٠ عاماً وأنا أعمل في المجال الصحافي، وبالتالي فقد

أثير في الصحافة، كما تحركنا على أكثر من صعيد سواء عبر عقد ندوات، أو نشاط ميداني.

نحن لا نرغب بخلق عداوات، وبالتالي فنحن بحاجة إلى رقابة شعبية ووعي، ورقابة رسمية، وتشريع حازم، ورقابة من وسائل الإعلام، إيجاد مثل هذه الحالة المتكاملة بين الإعلام والجانب الرسمي والشعبي كفيل بحماية المستهلك والمنتج بكل مكونات العملية الإنتاجية، وحمايتنا من المنتجات التي تأتي من الخارج، وبالتالي فعلينا الإقرار بأن لدينا واقعاً سيئاً - للأسف - لأن هناك حالة فلتان في الأسواق.

نماذج دولية

صلاح هنية: هناك تجربة على المستوى الدولي فيما يتعلق بإنشاء جمعيات حماية المستهلك، كما أن هناك جمعيات عربية لهذا الغرض، وبالتالي يمكننا الاستفادة من كل هذه التجارب، ولذا يمكن بداية العمل على إعداد نظام خاص لمثل هذه الجمعية ليشمل نشاطها كل محافظات الوطن. بيد أنه باعتقادي أن مثل هذه الجمعية لا ينبغي

أن تكون جهة تنفيذية، خاصة في ظل وجود جهات مثل وزارة الاقتصاد ومؤسسة المواصفات والمقاييس وغيرها، وبالتالي يمكن أن ينام بها لفت الانتباه إلى أي خلل فيما يختص بترويج سلع فاسدة أو مهربة أو منتجات مستوطنت.

أما بالنسبة إلى أوراق الموقف التي تحدث عنها باسم، فقد كان لنا جهود في هذا المجال، أنه هنا بأننا أجرينا قبل فترة اجتماعاً لتجار الطحين الكبار، والموزعين، والمستوردين، وأجرينا مقارنة بين المخازن وحجم أرباحها، وبالتالي كانت لدينا أوراق موقف تشمل مواقف الأطراف المختلفة.

عبد الله: لا أعتقد بأن هناك مشكلة في تمويل الجمعية المقترحة من الموازنة، وأعتقد بأنه يمكن تنظيم هذه المسألة بقانون، بما لا يؤثر على استقلالية هذه اللجنة، أسوة بما هو الحال بالنسبة إلى المجلس التشريعي.

جعفر صدقة: أعتقد بأن هذا الأمر يستحق ندوات وأنشطة أخرى نحو الخروج بأفكار واضحة قابلة للتطبيق في هذا المجال، على كل حال، أشكر لكم مشاركتكم في هذه الندوة.

تطور قطاع الكهرباء في فلسطين بين الحاضر والمستقبل

د. عماد بريك*

مقدمة:

تُعتبر الكهرباء في المجتمعات الحديثة ركناً أساسياً في خطط التنمية، ولا بد من تحقيقها وتطويرها؛ لتشجيع النمو الاقتصادي وتأمين حياة اجتماعية حديثة، إضافةً إلى تزويد الطاقة الكهربائية بأسعار مناسبة وجودة عالية. وقد اعتمدت المناطق الفلسطينية بشكل كليّ على إسرائيل لهذا الغرض منذ العام ١٩٦٧، علماً أن أسعار الكهرباء مرتفعةً بالمقارنة مع الدول المجاورة؛ وأن ذلك يؤدي إلى مخاطر سياسية عالية.

تغطي هذه الدراسة وصفاً لقطاع الكهرباء في فلسطين وتتضمن كذلك تحليلاً لأحوال قطاع الكهرباء وتضميناً لحاجات القطاع الكهربائي مستقبلاً، وفرص الاستثمار التي يمكن أن تظهر أثناء محاولة تلبية الحاجات المتزايدة.

تعتمد الضفة الغربية بشكل كامل، تقريباً،

*معهد الطاقة في جامعة النجاح الوطنية.

على شركة الكهرباء الإسرائيلية؛ من أجل التزود بالكهرباء، ويتم تزويد الضفة بالكهرباء عن طريق ثلاث محطات تحويل ٣٣/١٦١ (كيلوفولت): واحدة في الجنوب (منطقة ج)، قريبة من الخليل، ومحطة ثانية في الشمال قرب مستوطنة أريئيل (منطقة ج)، قريبة من نابلس، وثالثة في عطروت في (منطقة ج)، قريبة من القدس. ويتم تزويد الكهرباء إلى وسط الضفة الغربية بشكل واسع عن طريق شركة القدس لتوزيع الكهرباء بواسطة خطوط توزيع قوتها ٣٣ (كيلوفولت) و ١١ (كيلوفولت) على نقاط ربط متعددة مع شركة الكهرباء الإسرائيلية في رام الله وأريحا وبيت لحم والقسم الشرقي من القدس. القدرة القصوى للتزويد الكهربائي للضفة الغربية تبلغ ٥٥٠ (ميغا فولت أمبير) منها ٤٠٪ مباشرة بواسطة شركة الكهرباء الإسرائيلية التي تزود الكهرباء بشكل كبير لقراية ٢١٥ مدينة وقرية في الضفة الغربية، ٦٠٪ بصورة غير مباشرة من

وبهدف تغذية المستوطنات والمناطق الفلسطينية قامت شركة الكهرباء الإسرائيلية ببناء العديد من خطوط الضغط المتوسط داخل الأراضي الفلسطينية، وتم هذا الربط بشكل عشوائي، من خلال عدة نقاط للربط في المدينة الواحدة، وأصبح هذا الواقع هو فقط البداية لأية خطة فلسطينية، وقد اعتمدت كافة المناطق الفلسطينية بشكل كلي على مصدر الطاقة الكهربائية من شركة الكهرباء الإسرائيلية.

شجعت السلطة الوطنية الفلسطينية القطاع الخاص على إنشاء شركات لتوليد وتوزيع الكهرباء؛ بهدف تحقيق الاستقلال الكامل عن الشبكة الإسرائيلية؛ ولذلك قامت مجموعة من الشركات المحلية والدولية بتأسيس شركة كهرباء فلسطين والتي أعطيت حق توليد الكهرباء في قطاع غزة.

مصادر الطاقة الكهربائية المتاحة للمناطق الفلسطينية

تتوفر في فلسطين مجموعة من مصادر التزود بالكهرباء وتمثل بـ:

- شركة الكهرباء الإسرائيلية (IEC).
- ماتورات الديزل.
- الربط مع الدول المجاورة (مصر، الأردن).
- محطة توليد كهرباء غزة.
- مصادر الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح).

يعتبر سعر الـ (كيلو واط ساعة) المولد من خلال مولدات الديزل الأعلى ثمناً حيث يصل إلى شيككين للـ (كيلو واط ساعة)؛ وذلك بسبب ارتفاع سعر وقود الديزل عالمياً.

شركة الكهرباء الإسرائيلية عن طريق شركة كهرباء القدس، التي تقوم بتزويد الكهرباء لشرق القدس وبشكل كبير لـ ١٦٥ مدينة وقرية في الضفة الغربية، ولقد وافقت السلطة الفلسطينية على أن تقوم الأردن بتزويد الطاقة الكهربائية الأردنية لمنطقة أريحا عبر خط نقل بفولتية ٣٣ (كيلوفولت) عن طريق جسر الملك عبد الله، وتقدمت شركة الكهرباء في القدس بطلب لرفع قوة الخط إلى ١٣٢ (كيلوفولت)؛ ليكون متوافقاً مع فرق الجهد الكهربائي الذي تزوده شركة الكهرباء الأردنية، وستقوم شركة الكهرباء في القدس بتنفيذ العمل على الجانب الفلسطيني وسيتم فصل الكهرباء القطرية الإسرائيلية عن منطقة أريحا، وستقوم شركة كهرباء القدس بتزويد الكهرباء للمستهلكين في منطقة أريحا من خلال الطاقة المزودة من الجانب الأردني.

من جهة أخرى، تم البدء ببناء محطة توليد الكهرباء في قطاع غزة في العام ١٩٩٩؛ لتغذية القطاع بالكهرباء اللازمة، وبدأ بالفعل تشغيل المحطة في منتصف العام ٢٠٠٢ وتحتوي المحطة على ٤ توربينات تعمل على الوقود، سعة التوربين الواحد ٢٢ (ميغا واط ساعة) تقريباً، وتوربينين آخرين يعملان بالبخار سعة الواحد (٢٣ ميغا واط ساعة)، بحيث تكون سعة المحطة بكامل قدرتها ما يقارب ١٣٦ (ميغا واط)؛ لتغطي معظم استهلاك القطاع.

مصادر الطاقة في فلسطين

قبل قدوم السلطة الفلسطينية تمت إدارة قطاع الكهرباء في معظم الأراضي الفلسطينية من قبل البلديات والمجالس والجمعيات المحلية باستثناء منطقة القدس، التي أديرت من قبل شركة كهرباء القدس؛

شركة غزة لتوليد الكهرباء

تأسست هذه الشركة في ٢٦ حزيران ١٩٩٩ كشركة مساهمة خصوصية ومن أهم غاياتها: إنشاء محطة أو محطات لتوليد الطاقة الكهربائية في مناطق السلطة الفلسطينية.

القيام بجميع الأعمال اللازمة لإنتاج وتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها في مناطق السلطة.

مصادر الطاقة المتجددة في فلسطين

تُعتبر فلسطين من بين الدول التي تحظى بقدر وافر من الطاقة الشمسية حيث يبلغ المعدل kWh ٤, ٥ في اليوم، كما يصل المعدل السنوي لساعات سطوع الشمس إلى ٢٨٥٠ ساعة، ويجدر القول إن المعدل اليومي لكثافة الإشعاع الشمسي خلال الفترة من بداية نيسان إلى نهاية أيلول يتراوح من ٦ إلى ٨, ٧ (كيلو واط ساعة) لكل متر مربع، كما يتراوح خلال باقي السنة من ٣ إلى ٦ في اليوم؛ مما يشجع على استغلال هذه الطاقة. وبكل تأكيد فإن ضمان الجدوى الاقتصادية يعتمد بشكل رئيسي على اختيار التطبيق المناسب، ثم التصميم الهندسي لنظام الطاقة الشمسية.

ويتم استغلال الطاقة الشمسية من خلال تحويلها إلى طاقة حرارية يستفاد منها في تسخين المياه والتدفئة وتوليد الكهرباء وتخفيف المحاصيل الزراعية، كما يمكن استغلال الطاقة الشمسية في إنتاج الطاقة الكهربائية مباشرة؛ من خلال استعمال أنظمة الخلايا الشمسية.

انتشر استعمال السخان الشمسي في فلسطين، والذي يتكون غالباً من ثلاثة مجمعات شمسية مساحة كل منها ١,٧ متر مربع وخزان للماء الساخن سعته ٢٠٠ لتر ويكفي مثل هذا النظام؛ لتغطية كافة الاحتياجات اليومية من الماء الساخن لأسرة مكونة من ٦ إلى ١٠ أفراد لفترة لا تقل عن تسعة أشهر سنوياً؛ وبذلك يتم الاستغناء كلياً في هذه عن استعمال البويلرات العاملة بالديزل أو الغاز أو الكهرباء، والتي يرتبط استعمالها بتكاليف عالية متكررة تتمثل بالوقود والصيانة.

وللمقارنة؛ فإن استعمال السخان الشمسي يوفر على الأسرة مبلغاً لا يقل عن ٧٥ شيكلاً شهرياً، كما أن فترة استرداد رأس مال السخان لا تزيد على عام واحد.

والجدول التالي يبين نسب مستخدمي السخان الشمسي في الأراضي الفلسطينية، ٢٠٠٦ م.

Region	Using Solar Heater		
	المجموع Total	غير مستخدم Not Using	مستخدم Using
Palestinian Territory	100	33.1	66.9
West Bank	100	37.2	62.8
North of West Bank	100	36.1	63.9
Middle of West Bank	100	32.1	67.9
South of West Bank	100	44.8	55.2
Gaza Strip	100	24.9	75.1

تم استغلال أنظمة الخلايا الشمسية (PV) في فلسطين لتزويد بعض العيادات الخارجية بالطاقة الكهربائية، ويقوم مركز بحوث الطاقة في جامعة النجاح الوطنية حالياً بتنفيذ مشروع إنارة كامل قرية عطوف بواسطة الخلايا الشمسية، وستتم دراسة إنارة قرى أخرى جنوب الخليل خلال الفترة المقبلة، حيث إن تكلفة (كيلو واط ساعة) الآن تضاهي تكلفة الديزل، ولكن تبقى أعلى من المصادر التقليدية الأخرى.

الأوضاع الراهنة لقطاع الكهرباء

يتم توزيع الكهرباء في غزة من خلال شركة توزيع كهرباء غزة، فيما توجد ثلاث شركات مسؤولة عن توزيع الكهرباء في جنوب ووسط الضفة الغربية، وفي الوقت الحالي يتم تزويد الكهرباء لشمال الضفة من خلال البلديات، وتغطي شركة كهرباء القدس شرق القدس ووسط الضفة الغربية، أما شركة كهرباء الخليل فتغطي منطقة الخليل، جنوب الضفة الغربية، وتقوم شركة كهرباء جنوب الخليل بتغطية ما تبقى من جنوب الضفة، أما شركة كهرباء الشمال

والتي ما زالت قيد الإنشاء فستستخدم شمال الضفة الغربية وتضم بلدية نابلس - كبرى بلديات شمال الضفة - والتي تزود وحدها ٥٠,٠٠٠ مشترك، وكذلك تقوم البلدية بخدمة المحافظة، والتي يبلغ عدد سكانها ٢١٥ ألف نسمة، وشركات التوزيع الثلاث تغطي معاً ما يقارب ٦٠٪ من سكان الضفة الغربية، بينما القسم المتبقي من سكان الضفة يأخذ الكهرباء عن طريق البلديات.

تبلغ نسبة الاستهلاك المنزلي في الضفة الغربية بين ٦٠-٧٥٪ من الكهرباء، وما تبقى من الاستهلاك ناتج عن استهلاك المباني التجارية والصناعية، ويبلغ معدل الاستهلاك المتوسط لكل بيت قرابة ٣٠٠٠ (كيلو واط ساعة) في السنة، ويبلغ معدل الاستهلاك للفرد الواحد ما يقارب ٦٨٠ (كيلو واط ساعة) في السنة. ومعدل الاستهلاك في المدن أعلى من معدل الاستهلاك في القرى والمخيمات.

والجدول التالي يبين نسبة تزويد المناطق الفلسطينية بالكهرباء وحسب نوع المصدر المستخدم، ٢٠٠٦ م.:

Region	المصدر الرئيسي للكهرباء Main Electricity Source			
	المجموع Total	لا يوجد كهرباء No Electricity	مولد خاص Private Generator	شبكة عامة Public Network
Palestinian Territory	100	0.6	0.1	99.3
West Bank	100	0.7	0.1	99.2
North of West Bank	100	0.7	0.2	99.1
Middle of West Bank	100	0.6	0.0	99.4
South of West Bank	100	1.0	0.0	99.0

والجدول التالي يبين عدد ساعات توفير خدمة الكهرباء في المناطق المختلفة في فلسطين :

Region	Number of Hours of Electricity Service			
	المجموع Total	24 ساعة Hours 24	17-23 ساعة Hours 23-17 Not Using	أقل من 17 ساعة Less Than 17 Hours
Palestinian Territory	100	82.9	13.8	3.3
West Bank	100	95.0	0.1	4.9
North of West Bank	100	90.5	0.2	9.3
Middle of West Bank	100	99.1	0.0	0.9
South of West Bank	100	97.2	0.0	2.8
Gaza Strip	100	59.1	40.8	0.1

• العمل على ايجاد نظام تعرفه موحد ومناسب

لشركات الكهرباء .

تمثل مسؤوليات سلطة الطاقة الفلسطينية بما يلي :

إعداد السياسات واللوائح وتطوير النظام والتنسيق بين جميع عناصر قطاع الطاقة .

التخطيط والإشراف ، حيث إن قطاع الكهرباء

يقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

١- التوليد : اعتمدت الخصخصة كسياسة عامة

لهذا القسم ؛ لعدم وجود الإمكانيات لتنفيذ

مشاريع التوليد، وقد أعطت السلطة الحق

الحصري لتوليد الكهرباء في قطاع غزة لشركة

كهرباء فلسطين، وتكون السلطة مسؤولة

عن شراء الكهرباء المولدة من المحطة، كما

تكون مسؤولة عن توفير الوقود اللازم لتوليد

الكهرباء . أما في الضفة الغربية، فما زال دور

السلطة يقتصر على إعداد السياسات واللوائح

وتطوير النظام والتنسيق .

٢- النقل : ستؤسس سلطة الطاقة شركة حكومية

سلطة الطاقة والموارد الطبيعية

أسست سلطة الطاقة عام ١٩٩٤ لتشرف

على تطوير قطاع الطاقة والكهرباء حيث عملت

خلال الفترة الماضية على استكمال انارة الريف

الفلسطيني واعادة تاهيل شبكات التوزيع في معظم

المدن والقرى الفلسطينية، ومن أنجازاتها :

• العمل على توفير مصدر كهربائي مستقل من خلال

تشجيع الاستثمار في مجال توليد الكهرباء .

• تفعيل امكانية التزود من اكثر من مصدر بما في

ذلك الربط مع الدول الشقيقة المجاورة (الاردن،

مصر) .

• العمل على بناء بنية تحتية لنظام كهربائي موحد،

وساعد على ذلك انشاء شركات توزيع (شركة

كهرباء الشمال، شركة كهرباء جنوب الخليل،

شركة كهرباء الخليل) حيث ستعمل هذه

الشركات على دمج شبكات المدن والقرى

الفلسطينية في مناطق ألامتياز الشمال، الوسط

والجنوب .

(شركة نقل الطاقة الفلسطينية المحدودة)، والتي ستدار بشكل مهني وتجاري، كما ستقوم شركة النقل بتأمين الطاقة الكهربائية من عدة مصادر لتزويد شركات التوزيع بالطاقة الكهربائية، وذلك من خلال تنسيق العقود والاتفاقيات بين شركات التوليد والتوزيع.

الأداء الفني لشركات الكهرباء في الضفة الغربية:

تقوم شركة الكهرباء الإسرائيلية بتزويد الكهرباء عبر خطوط توزيع هوائية في الأراضي الفلسطينية الموجودة بالقرب من نقاط ربط إسرائيلية، حيث يبلغ الحمل الكهربائي الموجود في الضفة الغربية بين ٥٠٠-٦٠٠ (ميغا واط) ويتم تزويده من شبكة الكهرباء القطرية الإسرائيلية. حيث توجد ثلاث محطات رئيسية متفرعة عن شركة الكهرباء الإسرائيلية بقوة ٣٣/١٦١ (كيلوفولت) في الخليل وعطروت وأريئيل، وتقوم بتغذية الضفة بالطاقة الكهربائية.

إن شبكات التوزيع كلها في الضفة الغربية تعتبر شبكات توزيع بقوة ٣٣ و ٢٢ (كيلوفولت). وبعض الأحمال الكهربائية خاصة في شمال الضفة الغربية يتم تزويدها بواسطة محطات توزيع من محطات تحويل ١٦١ (كيلوفولت) ومن تلك المحطات يتم تزويد بعض المدن والقرى الفلسطينية عبر محطات ٢٢ (كيلوفولت) مثل ما يتم تزويده لمدينتي: قلقيلية وطولكرم. وكذلك بعض المغذيات بفولتية ٣٣ (كيلوفولت) من بيسان والتي تزود منطقتي: طوباس وجنين.

في العام ٢٠٠٧ بلغت طاقة التزويد القصوى للأراضي الفلسطينية ٦٠٠ (ميغا فولت أمبير)

توزعت كما يلي: ١٣٥ (ميغا فولت أمبير) لشمال الضفة، ١١٥ (ميغا فولت أمبير) لجنوب الضفة، والقدرة المتبقية ٣٥٠ (ميغا فولت أمبير) لتغذية المنطقة الوسطى من خلال شركة كهرباء القدس.

يتم تزويد الكهرباء لنقاط الربط الفلسطينية بفولتية ٣٣ و ٢٢ (كيلوفولت) بواسطة شركة الكهرباء الإسرائيلية التي تمتلك خطوط الضغط العالي. وفي معظم الحالات فإن أقسام الكهرباء في البلديات وشركات الكهرباء تقوم بتزويد الكهرباء للمشاركين مع عدم السيطرة على الخطوط المزودة أو الموزعة التي تمتد من محطات تحويل الطاقة ذات الفولتية ١٦١ (كيلوفولت). وتبدأ السيطرة الفلسطينية على خطوط الكهرباء في معظم الحالات بعد نقطة الوصل مع مغذيات شركة الكهرباء الإسرائيلية المربوطة بعددات؛ من أجل محاسبة البلديات وشركات الكهرباء.

عدد نقاط الربط مع شركة الكهرباء الإسرائيلية في منطقة الشمال تزيد على ٤٠ نقطة، وبقدرة تزويد تصل إلى ١٢٥ (ميغا فولت أمبير)، أما في منطقة الجنوب فيوجد أكثر من ٤٥ نقطة مع قدرة تزويد تصل إلى ٩٥ (ميغا فولت أمبير)، وفي منطقة امتياز شركة كهرباء القدس يوجد ٢٥ نقطة وبقدرة تصل إلى ٣٥٠ (ميغا فولت أمبير). ونقاط الربط تلك تكون إما من خلال الفولتية المنخفضة ٤٠٠ (فولت) أو المتوسطة، التي هي إما ٢٢ أو ٣٣ (كيلو فولت)، فإذا كانت نقطة الربط مع الشركة الإسرائيلية على فولتية متوسطة؛ فإن بإمكان شركات توزيع الكهرباء الفلسطينية أن تزيد وتوسع شبكات الضغط المتوسط وأن تتركب محولات

وخطوط ضغط منخفض، بينما لو كانت نقطة الربط مع الجانب الإسرائيلي على طرف الضغط المنخفض؛ فلا تستطيع الشركات الفلسطينية المزودة للكهرباء أن توسّع شبكة الضغط المتوسط .

إن محدودية قدرة المصدر «القطرية» وعدم القدرة على توسيع شبكات الضغط المتوسط والضغط المنخفض ساهمت في ضعف الشبكات؛ ما سبب ضعف الفولتية الواصلة للمستهلكين وزيادة الخسائر الفنية، إضافة لذلك فإن العجز عن تمويل التوسعات اللازمة؛ بسبب الوضع المتدهور في جباية فواتير الكهرباء من المشتركين لصالح شركات توزيع الكهرباء أثر على صيانة الشبكات؛ ما أدى أيضاً إلى ازدياد الخسائر الكهربائية فيها، وازدياد نسب التحميل عليها. إن معدل الخسائر الكهربائية في شبكات المدن والقرى الفلسطينية تصل إلى ما بين ١٥ - ٢٥٪، ونظراً لاختلاف نظام توزيع الكهرباء ونقاط الربط في المحافظات الشمالية والجنوبية في الضفة؛ فلا يمكن حتى الآن على سبيل المثال تبادل الطاقة الكهربائية بين نقطة ربط وأخرى عند حدوث عطل ما في المصدر أو نتيجة نقص في القدرة المزودة. هذه الحالة لا نَجدها لدى شركة كهرباء القدس؛ بسبب وجود شبكة موحدة بين نقاط الربط .

شركة غزة لتوزيع الكهرباء

تم توحيد أقسام الكهرباء التابعة للبلديات في قطاع غزة في شركة توزيع كهرباء غزة، وهي شركة تتبع سلطة الطاقة، وتقوم هذه الشركة بتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية المستوردة من إسرائيل، وكذلك

المولدة في محطة شركة غزة لتوليد الكهرباء بالفرق للمستهلكين. وهي مسؤولة عن تحصيل ثمن الكهرباء المباعة للمستهلكين ونقل الأموال المستحقة لشركة غزة للتوليد .

وفي نهاية العام ٢٠٠٦ عُقدت اتفاقيتان: واحدة مع مصر لتزويد رفح (جنوب غزة) بـ ٣٣ (كيلو فولت) بواسطة خط هوائي بقدرة (17 MW) أما الاتفاقية الأخرى فتمت مع الأردن لتزويد أريحا بـ ٣٣ (كيلو فولت) بخط قدرته (MW) ٢٠ .

استهلاك الكهرباء في فلسطين:

إن استهلاك الفرد الواحد من الكهرباء في فلسطين يقدر بـ ٦٨٠ (كيلو واط ساعة) وبالمقاييس العالمية تعتبر هذه نسبة منخفضة جداً بالمقارنة مع بلدان مجاورة مثل الأردن، حيث يبلغ الاستهلاك السنوي للكهرباء فيه ١٠٤٥ (كيلو واط ساعة) للفرد الواحد، أما في إسرائيل فالاستهلاك السنوي هو ٥١٦٧ (كيلو واط ساعة) للفرد الواحد؛ أي عشرة أضعاف الضفة الغربية تقريباً. والجدول التالي يبيّن معدل الاستهلاك في محافظات مختلفة من الضفة الغربية .

المراجع: مركز بحوث الطاقة لسنة ٢٠٠٧

المنطقة / المحافظة	استهلاك الطاقة لكل فرد (كيلو واط ساعة)
مدينة جنين	٤٤٦
مدينة طولكرم	٥٧٩
مدينة نابلس	٧٠٠
مدينة الخليل	٥٢٠
قلقيلية	٦٥١
شركة كهرباء القدس	٦١٠
غزة	٤٢٥

الجدول التالي الفرق في معدل سعر الكهرباء (للمستهلكين) لكل (كيلواط ساعة) في مدن الضفة الغربية :

المراجع : البلديات وشركات الكهرباء ٢٠٠٧/٢٠٠٨

المنطقة / المحافظة	معدل السعر للمستهلك	
	بالشيكال	بالدولار
جنين	٠,٦٥	٠,١٧
طولكرم	٠,٦	٠,١٦
نابلس	٠,٧٢	٠,١٩
الخليل	٠,٦٥	٠,١٧
قلقيلية	٠,٦	٠,١٦
القدس	٠,٦	٠,١٦

قيمة التعرفة في كل الحالات بسيطة التركيب (فليست هناك تعرفة ليلية ولا يوجد وقت ذروة في استخدام التيار) وتصنيفات الزبائن ليست أمراً معقداً، بل هي أمر محدود. ويتم تقديم خصوم للزبائن الذين يسددون ما عليهم في الوقت المحدد في الفاتورة.

حاجات التطوير المستقبلية لشبكات الكهرباء

حاجات عاجلة لشبكات الكهرباء (من سنة إلى سنتين).

* تشغيل وصيانة الشبكات الكهربائية. تزامن وجود الانتفاضة مع وجود وضع اقتصادي سيئ ونقص في الموارد المالية المتوفرة لدى شركات الكهرباء؛ ما أثر على صيانة شبكات الكهرباء خلال السنوات الماضية وتطويرها؛ فالمساعدة

وسبب هذا الاستهلاك المنخفض؛ هو أن القدرة غير كافية من مصادر تزويد الطاقة الحالية، إضافة إلى ارتفاع أسعار الكهرباء المشتراة من القطرية.

الجدول التالي يبين تقريباً كمية الطلب الأعظم على الكهرباء في محافظات الضفة الغربية :

المراجع : البلديات وشركات الكهرباء لسنة ٢٠٠٧

المنطقة / المحافظة	ذروة الحمولة الكهربائية (ميغاواط)
مدينة جنين	١٦
مدينة طولكرم	١٧
مدينة نابلس	٦٠
مدينة الخليل	٥٨
قلقيلية	١٣
شركة كهرباء القدس	٣٥٠

تعتبر نسبة الخسائر في الطاقة الكهربائية عالية جداً مقارنة بالدول الأخرى؛ ويرجع ذلك لأسباب فنية متعلقة بسوء حال الشبكات الكهربائية في بعض المناطق، وهناك بعض الأسباب غير الفنية مثل عدم تسديد فواتير الكهرباء من قبل المشتركين.

معدلات وقيم التعرفة لأسعار الكهرباء في الضفة الغربية :

إن معدل السعر الذي تدفعه شركات الكهرباء والبلديات لصالح شركة الكهرباء القطرية في الضفة الغربية يقارب ٠,٤٢ شيكل لكل (كيلو واط ساعة) أو (١١,٠ دولار)، أما معدل السعر "التعرفة" الذي يدفعه المستهلك فهو ٠,٦٨ شيكل لكل (كيلواط ساعة) أو (١٨,٠ دولار)، ويظهر

(VK22 /33 /161).

والقصد من ذلك استبدال كل نقاط الربط الموجودة والمبعثرة في منطقة الشمال بنقاط ربط مركزية من خلال محطتي تحويل (161 KV) وإنشاء مغذيات جديدة بفولتية (33KV)؛ لتوحيد نظام التوزيع الذي ذكرناه سابقاً. وسيتم بناء كل محطة بقدرة (90 MVA) وستتم تغذيتها بخط إسرائيلي بفولتية (161 KV) كمرحلة أولية. وقد ضمنت الشركة الإسرائيلية وتعهدت بأن الخطوط الموجودة (161 KV) يمكن أن تقدم هذا الحمل دون الحاجة لتعزيز هذه الخطوط. والفائدة الأخرى من هذا الاستثمار هي أن تعرفه (سعر) الكهرباء الإسرائيلية ستقل بحوالي ١٠٪ إلى ١٢٪ بفضل التغيير من (MV) إلى (HV) بطريقة الإمداد.

الحاجات على المدى

المتوسط (من ٣ إلى ٤ سنوات)

* تطوير محطات تحويل وتجميع كهربائية فرعية (VK 33 /161) في المنطقة الوسطى من الضفة الغربية وإعادة تنظيم وضبط نظام التوزيع. فنظام التوزيع في المنطقة الوسطى يحتاج إلى زيادة المصدر الكهربائي من الشركة الإسرائيلية للكهرباء، وذلك عن طريق تركيب محطتين فرعيتين كمرحلة أولية بقوة (VK 33 /161) وبقدرة تصل إلى (AVM 09) لكل منهما. إحدى هاتين المحطتين ستكون قرب رام الله لتغطي منطقة رام الله، والأخرى قرب القدس لتغطية القدس. وهاتان المحطتان تحلان محل

الفورية ضرورية لإعادة تأهيل الشبكات من خلال التزويد بالمعدات والمواد اللازمة لتشغيل وصيانة هذه الشبكات.

* تركيب عدادات مسبقة الدفع مع الأنظمة الأوتوماتيكية اللازمة لقراءة هذه العدادات.

إن استخدام عدادات مسبقة الدفع والتي بواسطتها يتم دفع إثمان الكهرباء المطلوبة يزيد من عوائد الجباية لصالح شركات تزويد الكهرباء والبلديات. باشرت سلطة الطاقة الفلسطينية بتركيب ٣٠,٠٠٠ عداد كهرباء في كل مناطق الضفة الغربية بتبرع من حكومات النرويج والسويد. ولا يزال مطلوباً قرابة ثمانين إلى مئة ألف عداد على مدى السنتين القادمتين، هذا إضافة إلى أنظمة قراءة العدادات الأوتوماتيكية (AMR).

* تطوير نظام توزيع الكهرباء في المناطق الشمالية.

فالاستثمارات أيضاً ضرورية لإعادة تحسين شبكات التوزيع على الفولتية المتوسطة (22KV)، (33KV) في منطقة شمال الضفة الغربية؛ استعداداً للربط مع محطة التحويل المركزية (KV 161) المنوي إنشاؤها في منطقة الشمال: (نابلس، قلقيلية، جنين، طولكرم، سلفيت، طوباس)؛ لتدار بواسطة شركة كهرباء الشمال (NEDCO). وهذا النظام سيزيل مشاكل الحمل الزائد على المغذيات الموجودة وسيكون بمقدرة المغذيات التعامل مع الحالات الطارئة.

* تطوير واستحداث مغذيات تزويد ومحطات تحويل في شمال الضفة بفولتية

نقاط الربط الموجودة وستزودان الطاقة على الشبكة الحالية مع بعض التعديلات للوصل بهاتين المحطتين.

* تطوير توزيع الكهرباء في المنطقة الجنوبية من الضفة الغربية. فمشاكل المنطقة الجنوبية هي مشاكل المنطقة الشمالية نفسها فيما يخص شبكات التوزيع وخصوصاً بالنسبة للخسائر الفنية وسوء حالة المغذيات نتيجة زيادة التحميل.

والمطلوب هو تطوير شبكات التوزيع بإضافة مغذيات جديدة قادرة على حمل الطاقة إلى مراكز الحمل حتى في الحالات الطارئة. ويدار نظام التوزيع في الجنوب من خلال شركتي الكهرباء (SELCO)، (HEPCO). وتنفيذ هذا الاستثمار سيكون له الأثر الإيجابي في الجنوب، كما هو الحال في الشمال.

* تطوير محطة فرعية جديدة لتوزيع الكهرباء بقوة (VK ٣٣/١٦١) في المنطقة الجنوبية. والاستثمار بهذا مطلوب لتوفير تيار (عالي الفولتية) في المنطقة الجنوبية من الضفة الغربية، وذلك من أجل تحويل التزويد الكهربائي الحالي من (VK ١٦١) في المحطة التي تسيطر عليها الشركة الإسرائيلية للكهرباء والتي تقع قرب الخليل إلى محطة تجميع فرعية فلسطينية (VH) ليكون موقعها قرب مدينة الخليل. والقصد من ذلك هو استبدال كل نقاط التوصيل المبعثرة التي تأخذ من المحطة الإسرائيلية بنقطة ربط واحدة. وستبدأ هذه المحطة الجديدة بقدرة (AVM ٠٩) ويتم تزويدها من شركة الكهرباء الإسرائيلية

على خط (VK ١٦١) في المرحلة الأولى.

الحاجات المطلوبة

على المدى الطويل (من ٥ إلى ٧ سنوات).

* أصبحت فلسطين مؤخراً عضواً مراقباً في مشروع الكهرباء الإقليمي الذي يضم: (الأردن، مصر، العراق، ليبيا، لبنان، سورية، تركيا)، وستصبح عضواً كاملاً قريباً.

هذه العضوية ستفتح المجال أمام فلسطين لتستفيد من ربط الأردن بمصر وتستفيد من إمكانية تزويدها بالكهرباء من الدول المجاورة بدل الاعتماد فقط على الشركة الإسرائيلية للكهرباء؛ لذلك فإن ربط فلسطين بالأردن سيعزز الحاجة إلى محطات فرعية للتزود بالكهرباء بنظام (HV) وبواسطة خط يمتد من محطة التجميع الفرعية بجنين في شمال الضفة إلى محطة الخليل في المنطقة الجنوبية. ويمكن وصل النقاط الأردنية بهذه المحطات لتزويد الطاقة الكهربائية لمراكز الحمل الفلسطينية.

* نظراً للطلب المتوقع خلال الـ ٤ إلى ٧ سنوات في مناطق طولكرم وقلقيلية، ستكون هناك حاجة إلى محطة تحويل ثالثة بقدرة (AVM ٠٩) في شمال الضفة تقع بين طولكرم وقلقيلية. حيث إن إنشاء تلك المحطة الثالثة سيزيل الحمل الزائد الذي يتوقع حصوله نتيجة ازدياد الطلب على الكهرباء في المنطقتين.

فرص الاستثمار الممكنة في القطاع الكهربائي
إن سلطة الطاقة الفلسطينية (PEA) تقوم بتشجيع الاستثمار في القطاع الكهربائي لتحقيق

الأهداف التالية :

- إعادة تأهيل شبكات الكهرباء الموجودة .
- إنشاء شبكات كهربائية جديدة وعمل تسهيلات في توزيع الكهرباء .
- بناء محطة توليد جديدة للطاقة الكهربائية في شمال الضفة الغربية .
- التمهيد لكي تصبح فلسطين موصولة بالكهرباء إقليمياً حسب المشروع الجديد (الربط الثماني) .

وكما بينا سابقاً فإن كمّاً كبيراً من الاستثمار مطلوب لتطوير قطاع الكهرباء في الضفة الغربية، ومن فرص الاستثمار الممكنة في هذا المجال : الاستثمار بالمواد الكهربائية : (مثل الموصلات، الكوابل، الأبراج . . .) وستكون هناك حاجة متزايدة لتطوير شبكات كهربائية جديدة وإعادة تأهيل الشبكات الموجودة وخاصةً في المحافظات الشمالية؛ ما سيستدعي الحاجة لاستيراد أو تصنيع المواد الكهربائية اللازمة لهذه المشاريع . الاستثمار في بناء محطات طاقة كهربائية في

الضفة الغربية وخصوصاً المساهمة في بناء محطة توليد تقليدية وبقدرة ٢٠٠ (ميغا واط) لتغذية منطقة الشمال، ومن المقترح أن يكون موقع المحطة في جيوس بالقرب من مدينة قلقيلية . الاستثمار في تنفيذ مشاريع طاقة نظيفة لإنتاج الكهرباء من خلال استغلال طاقة الرياح والطاقة الشمسية، ومن الممكن كهرة القرى البعيدة عن الشبكات بواسطة الخلايا الشمسية، وخصوصاً في مناطق شمال وجنوب الضفة الغربية .

المراجع :

- *** (PCBS) (ميزانية الطاقة في فلسطين) ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ .
- *** سلطة الطاقة الفلسطينية (PEA) وشركة كهرباء القدس ٢٠٠٦ (JDECO) .
- *** مركز المعلومات الفلسطيني للطاقة ٢٠٠٧ (PEA، PEIC) .
- *** تقرير واقع الطاقة في غزة والضفة الغربية ٢٠٠٥ .
- *** تقرير "تعزيز التقدم"، تشرين الأول ٢٠٠٣، إعداد مؤسسة الكهرباء الفلسطينية .
- *** بلديات نابلس، طولكرم وجنين، وشركة كهرباء القدس
- *** تقرير البنك الدولي في فلسطين .

الصراع على القوقاز: موسكو تعود إلى الواجهة العالمية

داود تلحمي*

عاصمةً للاتحاد السوفيتي - البلد الشاسع ومتعدّد الجمهوريات والقوميات واللغات - الذي كان يسعى للقطيعة مع النظام الرأسمالي ومحاولة الانتقال إلى صيغة من صيغ «الاشتراكية».

وفيما شكّلت معركة ستالينغراد انتصاراً حاسماً لموسكو (السوفييتية آنذاك) على قوات ألمانيا النازية - وجاءت منعطفاً بارزاً في مسار الحرب الألمانية النازية على الجبهة الأوروبية، وبداية العد العكسي لخسارة أدولف هتلر لحربه الكونية التوسعية وسعيه لتأمين «المجال الحيوي» الجغرافي للدولة الألمانية - فإن معارك جنوب القوقاز الأخيرة، صيف العام ٢٠٠٨، كانت محدودةً زمنياً، كما على صعيد الخسائر البشرية والمادية، بالمقارنة مع معركة ستالينغراد. فمعركة ستالينغراد، التي دامت من ١٧/٧/١٩٤٢ وحتى ٢/٢/١٩٤٣، تُعتبر المعركة الأكثر دمويةً في تاريخ الحروب البشرية، حيث

ربما يبدو الربط بين ما جرى من معارك (محدودة نسبياً) في شهر آب من العام ٢٠٠٨ على أرض جمهورية جورجيا (السوفييتية سابقاً) وحولها، في جنوب منطقة القوقاز (لاحظ الخرائط التوضيحية في نهاية الدراسة)، وبين المعركة الكبيرة، والفاصلة والمُكلّفة بشرياً ومادياً، التي جرت في مدينة ستالينغراد (فولغوغراد حالياً) ومحيطها، شمال القوقاز، في النصف الثاني من العام ١٩٤٢ ومطلع العام ١٩٤٣، ربما يبدو هذا الربط، للوهلة الأولى، مفتعلاً.

فموسكو اليوم هي عاصمة الاتحاد الروسي (الفيدرالية الروسية)، التي لم تعد تسعى لبناء الاشتراكية، بل عادت إلى نظام رأسمالي، له سماته الخاصة طبعاً، ولكنه نظام سوق رأسمالية بالكامل. هذا، في حين كانت موسكو الأربعينيات

*كاتب وباحث فلسطيني من رام الله

وصل عدد ضحاياها - العسكريين والمدنيين من الجانبين، السوفييتي وتحالف المحور بقيادة ألمانيا النازية (والتي كانت تشارك فيها، إلى جانب القوات الألمانية، قوات من كل من إيطاليا ورومانيا والمجر وكرواتيا) - إلى زهاء المليون وثمانمئة ألف ضحية.^١ لكنّ المجابهات في جورجيا والجمهوريتين المنفصلتين عنها، أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، على محدوديتها، دقت، وإن بشكل رمزي، ناقوس نهاية مرحلة القوة الكونية الواحدة، التي كانت قد بدأت، تحديداً، مع انهيار الاتحاد السوفييتي في مطلع التسعينيات الماضية، وها هي تنقضي وتفتح الباب أمام إعادة رسم الخارطة العالمية وتوازاناتها الجديدة.

نهاية مرحلة «القطب الأوحـد»

ذهب شوماس مايلن، أحد المحررين الرئيسيين في صحيفة (ذي غارديان) البريطانية، إلى وضع عنوانٍ صارخ لمقالة له نُشرت في عدد ٢٨/٨/٢٠٠٨ من الصحيفة، يقول: «جورجيا مقبرة عالم أميركا أحادي القطبية»^٢.

أما بول كينيدي - المؤرخ البريطاني الشهير الذي يعمل أستاذاً للتاريخ في جامعة ييل الأميركية، وصاحب زهاء العشرين كتاباً، أشهرها كتاب (صعود وسقوط القوى العظمى) الذي ترجم إلى ٢٣ لغة من لغات العالم - فكان قد نشر في الصحيفة ذاتها، في عدد ١٦/٨/٢٠٠٨، مقالاً بعنوان: «جورجيا مهمة، ولكن ما تقوله لنا حول السياسات الكونية أهم بكثير». وتحدث في هذا المقال عن كون التحرك الروسي في جورجيا أظهر تلاشي «النظام الأوروبي الجديد» لما بعد

١٩٩١، قائلاً إن الأمور «سارت مسافة بعيدة منذ أن سقط الجدار في تشرين الثاني ١٩٨٩»، ويقصد جدار برلين، طبعاً. وأضاف: «تستطيع أن تدفع بالتأثير الغربي شرقاً في أورو/آسيا إلى هذا الحد فقط: نابليون تعلّم ذلك، وهتلر تعلّم ذلك، والآن جاء دور جورج بوش». واستخلص: «أن العقد الذي تلا ١٩٩١ لوضع الولايات المتحدة كالرقم واحد غير القابل للتحدي... أو (مرحلة القطبية الواحدة) قد انتهى». مع أنه رأى «أن التحدي الحقيقي للولايات المتحدة في المستقبل، وربما للغرب عامة، هو الصعود المتواصل لآسيا، وخاصة الصين»^٣.

كل هذا مع العلم أن عملية التحول هذه في الوضع العالمي كانت قد بدأت بشكل متدرج قبل ذلك، وعلى أكثر من صعيد، مع تراجع الدور الأميركي الكوني، خاصةً بعد التورط في حربي أفغانستان والعراق، ثم تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية الأميركية، وبالمقابل التنامي المتواصل لدور وثقل أكثر من قوة عالمية جديدة مرشحة لدور كوني، تبلور صعودها هذا خلال السنوات الأخيرة، وفي المقدمة، كما أشار بول كينيدي، الصين، بالإضافة إلى قوى أخرى مرشحة لدور عالمي متزايد الأهمية، مثل الهند والبرازيل.

وقد ذهب جون غراي، الفيلسوف السياسي البريطاني والأستاذ السابق في الجامعة الشهيرة المعروفة باسم كلية لندن للاقتصاد، بدوره، في مقال له في الصحيفة ذاتها (ذي غارديان)، في عدد يوم ٢٨/٩/٢٠٠٨، إلى حد الحديث في العنوان عن «لحظة مهشمة في سقوط أميركا

من موقع القوة»، وفي سياق عنوان فرعي تحت العنوان الرئيسي أورد هو، أيضاً، أن «مرحلة السيطرة الأميركية انتهت». ويقول جون غراي في مقالته: «ما هو واضح هو أن القوة تتسرب من أيدي الولايات المتحدة بوتيرة متصاعدة. جورجيا أظهرت أن روسيا تعيد رسم الخارطة الجيوسياسية، بينما بقيت أميركا متفرجة لا حول لها». ويضيف: «إن القيادة الكونية الأميركية تنحدر بسرعة. وعالم جديد يأتي إلى الوجود، بشكل تقريباً غير ملحوظ، حيث أميركا هي واحدة من عدة قوى عظمى، تواجه مستقبلاً لم تعد تستطيع أن ترسم ملامحه».^٤

ومن جانبه، وضع المعلق البريطاني بيتر بومونت لمقال له في أسبوعية (ذي أوبزيرفر)، اللندنية أيضاً، عنواناً يختصر هذا التحول الكبير الذي تبلور في صيف العام ٢٠٠٨: «الأسبوع الذي دفن النظام العالمي الجديد».^٥ ومعروف أن تعبير «النظام العالمي الجديد» استخدم مراراً على لسان مسؤولين أميركيين وغير أميركيين، ومن بينهم الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الأب، الذي ألقى خطاباً تضمن هذا التعبير،^٦ وذلك أمام الكونغرس الأميركي يوم ٦/٣/١٩٩١، مباشرة بعد الحرب الأميركية الأولى في الخليج في مطلع العام ١٩٩١، وهي الحرب التي تُسمى أحياناً «حرب الخليج الثانية»، على أساس اعتبار أن الحرب العراقية/الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) هي الأولى. وحديث جورج بوش الأب عن «نظام عالمي جديد» لم يكن يشير فقط إلى الدخول الأميركي العسكري المباشر في منطقة الخليج وإخراج القوات العراقية من

الكويت وضرب القوة العسكرية للعراق، بل كان يؤشر إلى تلاشي دور الاتحاد السوفيتي وحضوره الدولي الفاعل، والذي كانت مقدماته واضحة آنذاك، وذلك قبل أشهر من الإعلان الرسمي عن انتهاء وجوده كدولة موحدة في أواخر العام ذاته ١٩٩١، عام البداية الرسمية لمرحلة «القطب الكوني الأوحده»، التي يشير بومونت أعلاه إلى كونها مرحلة قد انتهت، على خلفية صدمات صيف العام ٢٠٠٨.

هذا في حين رأى الفيلسوف والمحلل الاقتصادي السياسي الأميركي، ياباني الأصل، فرانسيس فوكوياما، المعروف بمقولته الشهيرة عن «نهاية التاريخ» في أواخر القرن الماضي، وهي المقولة التي تجد نفسها الآن في وضع حرج، أن الموقف الروسي لن يذهب أبعد من ذلك.^٧

نقطة تقاطع معارك ١٩٤٢ - ١٩٤٣ ٢٠٠٨: الصراع على النفط

لكن، بالرغم من الفروق الكبيرة بين المرحلتين التاريخيتين المختلفتين، مرحلة معركة ستالينغراد الكبيرة في العامين ١٩٤٢ - ١٩٤٣ وصدمات جنوب القوقاز في العام ٢٠٠٨، سواء في ما يتعلق بطبيعة الأنظمة السياسية / الاقتصادية القائمة لدى أطراف الحريين في كل مرحلة، أو ما يتعلق بحجم المعارك طبعاً، حيث تُعتبر معارك جورجيا ومحيطها محدودة مساحةً وزمناً بالمقارنة، كما ذكرنا، هناك شيء مشترك بين الحداثين، اللذين تفصلهما ٥٥ سنة، شهدت خلالها البشرية الكثير من التطورات والتغيرات الدرامية والعميقة: وهذا المشترك هو،

بالتحديد، الصراع على مصادر الطاقة، والنفط خاصةً، أحد الموارد الأهم للطاقة في حقبة الحرب العالمية الثانية، كما في زمننا الحاضر، وهي المادة التي تُشكّل منطقة القوقاز أحد مصادرها المهمة في العالم (وإن لم تكن بأهمية منطقة الخليج الشرقية طبعاً). ففي الحالتين، في الحرب العالمية كما في الصراع الأخير الذي جرى في جنوب القوقاز، كان النفط عنواناً رئيساً، وعنصراً بارزاً في اعتبارات وأسباب الحرب والصراع . . . وإن لم يكن العنصر الوحيد طبعاً.

فأحد أبرز أهداف اجتياح جيوش أدولف هتلر للاتحاد السوفيتي ابتداءً من ٢٢ حزيران ١٩٤١ كان السعي للوصول إلى مصادر النفط المهمة في جنوب القوقاز وعلى ضفاف بحر قزوين، وفي مرحلة تالية الانطلاق جنوباً، وفق خطط هتلر وقادته العسكريين، نحو إيران والعراق والمنطقة الخليجية، التي كان النفط قد فرض حضوره فيها.^٨

استُخرج النفط في روسيا القيصرية على نطاق تجاري، وخاصةً في منطقة القوقاز وبحر قزوين، منذ أواسط القرن التاسع عشر. فتحوّلت روسيا منذ تلك الحقبة إلى أحد مراكز النفط الرئيسة في العالم، إلى جانب الولايات المتحدة، وعدد قليل آخر من مناطق العالم التي تم اكتشاف النفط فيها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.^٩ وكان النفط في بدايات تلك الحقبة مصدراً، بالأساس، لمادة الكاز (الكيروسين) المستخدمة آنذاك للإضاءة، قبل أن ينتشر استخدام القنديل الكهربائي (اللمبة) في أواخر ذلك القرن، من

جهة، وقبل أن يتم توظيف أحد مشتقات النفط الأخرى، البنزين، في آلات الاحتراق الداخلي والبدء في بناء السيارات الأولى المرتكزة إلى هذا النظام في السنوات الأخيرة من القرن ذاته.^{١٠}

وشهدت مشتقات النفط (الكاز، البنزين . . .) اتساعاً في استخدامها منذ بدايات القرن العشرين، خاصةً كوقود لوسائل النقل البرية، ولاحقاً لوسائل النقل البحرية والجوية، وخاصةً في سياق السباق الذي شهدته الحرب العالمية الأولى بين القوى المتنافسة، بحيث تحوّل النفط، شيئاً فشيئاً، إلى مصدر رئيسي للطاقة طوال القرن العشرين، الذي يمكن أن يُعتبر قرن النفط بامتياز.

والوضع على هذا الصعيد لم يختلف كثيراً في هذه السنوات الأولى من القرن الجديد. فما زال للنفط دور مركزي في توفير الطاقة في مختلف مناحي الحياة، فهو ما زال المصدر الأول للطاقة (حيث يوفر قرابة الـ ٤٠ بالمئة من الطاقة المنتجة في العالم)، ويأتي بعده، بالترتيب، الغاز الطبيعي، ثم الفحم، ثم المصادر المتجددة: (الماء المتدفق، الشمس، الرياح، بعض المواد الزراعية . . .)، ومن ثم الطاقة النووية.

أما علاقة الحرب الأخيرة في جورجيا ومحيطها بالنفط، فقد تبدو، للوهلة الأولى، أقل وضوحاً، خاصةً وأن جورجيا، التي استقلت في العام ١٩٩١، بعد انفراط عقد الاتحاد السوفيتي، لم تكن قط بلداً نفطياً.

ولكنها، بالمقابل، تحوّلت إلى ممرٍّ مهم لنقل النفط والغاز الطبيعي من منطقة بحر قزوين، ممرّ ازدادت أهميته منذ ذلك الحين، حيث إن موقعها

الجغرافي بين تركيا، الواقعة إلى الجنوب الغربي منها، من جهة، وأذربيجان المجاورة، البلد القوقازي النفطي الواقع إلى الجنوب الشرقي من جورجيا والمشاطئ لبحر قزوين، من جهة أخرى، جعلها ذات أهمية إستراتيجية لنقل النفط والغاز الطبيعي من منطقة قزوين، خاصةً عبر الأنابيب. وهذه الأهمية تنبع من رغبة بعض الأطراف الدولية المهمة، وخاصةً الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا وشركاتها المعنية بالنفط والغاز، في الالتفاف على طرق النقل الأخرى، أو منافستها، وتحديدًا طرق النقل عبر روسيا، شمالاً، أو عبر إيران جنوباً. والطريق الأخيرة، أي عبر إيران، مستبعدةً مسبقاً من هذه الأطراف الدولية، بالرغم من كون إيران، الواقعة إلى الجنوب من القوقاز، بلداً مشاطئاً لبحر قزوين وللخليج الغني بالنفط والغاز الطبيعي، في آنٍ واحد. ولكنه بلدٌ يُعتبر من قبل هذه القوى الغربية، وخاصةً الولايات المتحدة، بلداً منبوذاً أو من غير المرغوب التعاطي معه، أو تسهيل الأمور أمامه اقتصادياً.

أما أذربيجان، الواقعة جنوب شرقي القوقاز وعلى الحدود الشمالية الغربية لإيران، والتي كانت، هي، أيضاً، في الماضي، جزءاً من روسيا القيصرية ثم من الاتحاد السوفييتي، فقد أصبحت، منذ إعلانها دولةً مستقلةً، بلداً محورياً في الصراع الدولي الكبير على النفط والغاز الطبيعي في تلك المنطقة. ومنذ مطلع التسعينيات، بدأت الشركات النفطية الأميركية والأوروبية الغربية، مشجعةً ومدعومةً من قبل حكومات بلدانها، أو سائرةً في ركاب موفدي هذه الحكومات، تسعى إلى

توسيع نشاطها في تلك المنطقة ولعب دور أساسي في عمليات التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي واستخراجهما ونقلهما إلى مناطق الاستهلاك، وخاصةً وأولاً باتجاه القارة الأوروبية.

هذا علماً أن هناك جمهوريات سوفيتيةً سابقةً أخرى، واقعةً إلى الشرق من بحر قزوين، لديها مصادر مهمة من النفط والغاز، وخاصةً كازاخستان وتركمانستان. وبالفعل، تم وضع مشاريع لمد أنابيب لنقل النفط والغاز من هاتين الجمهوريتين - المطلتين على الضفاف الشرقية لبحر قزوين، عبر البحر نفسه - إلى أذربيجان، ل يتم، بعد ذلك، النقل عبر الأنابيب التي تنطلق من أذربيجان، وتمرّ عبر جورجيا، إما باتجاه الموانئ الجورجية على البحر الأسود، وإما براً عبر تركيا، المتاخمة لجورجيا، إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط التركية.

وقد تم العمل، بالفعل، في السنوات الماضية، على إقامة أنبوب لنقل النفط من منطقة باكو، عاصمة أذربيجان، عبر جورجيا، ثم تركيا، وصولاً إلى ميناء جيهان على ساحل تركيا الشرقي على البحر الأبيض المتوسط، وقد عُرف باسم أنبوب (باكو - تبليسي - جيهان)، وهو أنبوب بدأ النفط يتدفق فيه من باكو في ربيع العام ٢٠٠٥ وبدأ يصل إلى ميناء جيهان التركي في أيار ٢٠٠٦، أي بعد زهاء العام تقريباً من انطلاقه من باكو. ويمتد هذا الأنبوب الناقل على مسافة تزيد على ١٧٠٠ كيلومتر. وهو يُعتبر الأنبوب الثاني من حيث الطول في العالم، بعد الأنبوب العابر لسيبيريا لنقل النفط الخام إلى شواطئ المحيط الهادئ،

يهدف التصدير إلى بلدان شرق آسيا، وخاصة اليابان والصين وكوريا (طوله ٤٧٠٠ كم).

وإلى جانب أنبوب النفط هذا أنبوب (باكو - تبليسي - جيهان)، تمت إقامة أنبوب لنقل الغاز الطبيعي، أيضاً عبر جورجيا إلى شرق تركيا، وهو الأنبوب المعروف باسم (باكو - تبليسي - إرزوروم). وتبليسي هي، بالطبع، عاصمة جورجيا، أما إرزوروم فهي مدينة تقع شرق تركيا، ومنها يُفترض أن يتم استكمال بناء خط أنابيب (نابوكو) لنقل الغاز نحو وسط أوروبا، وتحديدًا نحو النمسا، مروراً ببلغاريا ورومانيا والمجر.^{١١}

ومن شواطئ تركيا المتوسطة، يتم نقل نفط وغاز المنطقة القزوينية إلى أوروبا، وأيضاً إلى جنوب وشرق آسيا، إما عبر قناة السويس وإما عبر أنبوب (عسقلان - إيلات) الإسرائيلي، الذي يختصر الطريق ويُعتبر أكثر ضماناً وتوفيراً بالنسبة لبعض الأطراف الغربية والآسيوية، خاصةً لقصر المسافة البحرية بين ميناء جيهان التركي وميناء عسقلان (قربة ٤٠٠ كيلومتر). كما تقوم إسرائيل، في السياق ذاته، بأخذ حصتها من نفط منطقة قزوين لاستهلاكها الخاص.

هذه المشاريع لإقامة أنابيب نقل النفط والغاز عبر هذه الطرق، وخاصة عبر جورجيا، تقف وراءها شركات كبرى غربية، أميركية وأوروبية، وإلى حد أقل يابانية. وتستهدف، كما ذكرنا، الالتفاف على طرق نقل النفط والغاز الأخرى، وخاصة عبر روسيا، البلد المنتج للنفط (الثاني بعد السعودية في العالم) وللغاز الطبيعي (الأول في الإنتاج، كما في حجم الاحتياطي المكتشف)،

والمصدر الحيوي، خاصة في مجال الغاز، للعديد من بلدان أوروبا الشرقية والغربية.

ومن حيث المسافة، فإن الطريق من أذربيجان إلى تركيا أقرب عبر أرمينيا منها عبر جورجيا، لكن أرمينيا في حالة صراع وعداء مع أذربيجان حول منطقة ناغورنو كاراباخ، والحدود مغلقة بين البلدين. وهو موضوع سنأتي عليه لاحقاً.

وهكذا نعود إلى المربع الأول: الصراع على جنوب القوقاز مرتبط بشكل وثيق بالصراع العالمي على مصادر النفط والغاز الطبيعي، وممراتها.^{١٢}

الخط الإسرائيلي في جورجيا

وفي سياق الحديث عن موقع جورجيا ودورها الإقليمي وعلاقاتها الدولية، لا بد من الإشارة إلى أن نظام الحكم الذي أُقيم في هذا البلد بعد وصول ميخائيل ساكاشفيلي إلى الرئاسة في العام ٢٠٠٤، لم يعمل على توطيد علاقاته العسكرية والأمنية والاقتصادية مع الولايات المتحدة فحسب، وهو ما كان متوقعاً مسبقاً؛ نظراً لخلفية الرئيس الجورجي الجديد السياسية، وإنما، أيضاً، مع إسرائيل، على كافة الأصعدة، بما في ذلك على الصعيدين العسكري والأمني. إلى حد أن عدداً من المسؤولين الجدد في هذا النظام هم من حملة الجنسية الإسرائيلية، إلى جانب الجورجية، وفي مقدمتهم وزير الدفاع الجورجي الحالي، دافيت كيزيراشفيلي، الذي درس وعاش في إسرائيل ويتكلم اللغة العبرية بطلاقة. والوضع نفسه ينطبق على وزير آخر في الحكومة الجورجية على الأقل، هو وزير الدولة للاستيعاب تيمور ياكوباشفيلي،

كما أوردت صحيفة (يديعوت أحرونوت) الإسرائيلية.^{١٣}

وتشير بعض المصادر السياسية الغربية إلى أن الحضور العسكري والأمني الإسرائيلي الكثيف في جورجيا، البلد الواقع على حدود تركيا الشمالية الشرقية، كما ذكرنا، والذي لا تفصله عن حدود إيران الشمالية سوى أراضي دولة أرمينيا، كان من بين أهدافه التحضير للانطلاق من هناك لضرب إيران، في حال تم إقرار اللجوء إلى القوة تجاهها من قبل إسرائيل، بضوء أخضر من قبل الولايات المتحدة طبعاً، حيث لا يمكن أن تقدم إسرائيل على عمل خطير النتائج كهذا دون غطاء أميركي كامل. وفي كل الأحوال، فإن الحضور الإسرائيلي في جورجيا اتخذ شكل تحالف حميم، حيث تم توفير أسلحة إسرائيلية متطورة لجيش جورجيا، بما في ذلك طائرات حربية مقاتلة وطائرات تجسس دون طيار، كما تم بناء مصانع إسرائيلية متطورة للأسلحة والطائرات الحربية في البلد، وتم تنظيم دورات تدريب واسعة للقوات الجورجية، بما في ذلك في مجال «العمليات الخاصة» التي اشتهر بها الجيش الإسرائيلي.

وعندما اندلعت المعارك في جورجيا ومحيطها، وأبرزت وسائل الإعلام العالمية هذا الحضور الإسرائيلي المكثف في جورجيا بشكل واسع، حاولت الجهات الإسرائيلية المسؤولة التخفيف من الظهور العلني على الساحة الجورجية، وتخفيض العلاقات الظاهرة مع الحكم هناك؛ خشيةً على المصالح الإسرائيلية الكبيرة في روسيا ومعها، وتحسباً لاحتمال تنامي دور روسيا العالمي في

مناطق الجوار الروسي، أي في ما يعرف بأورو/آسيا، وهو الاسم الذي يشمل في ما يشمل المناطق والبلدان المحيطة بروسيا، والممتدة على عرض القارتين الأوروبية والآسيوية، من الشواطئ الأوروبية للمحيط الأطلسي إلى الشواطئ الآسيوية الشمالية للمحيط الهادئ في أقصى الشرق.

وجدير بالذكر أن إسرائيل حاولت أن تعزز علاقاتها مع روسيا ومع مجمل جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، بعد انهياره وتفككه، وكذلك مع دول حلف (وارسو) المنحل السابقة، أي دول أوروبا الشرقية التي كانت متحالفةً مع الاتحاد السوفييتي، مستفيدةً من حالة الفوضى التي سادت معظم هذه البلدان في مرحلة الانتقال إلى شكل من أشكال الرأسمالية المتسببة والفوضوية في بداياتها، بما في ذلك في روسيا نفسها. وقد برز، منذ مطلع التسعينيات، عدد من الشخصيات الروسية اليهودية الوثيقة الصلة بإسرائيل، وبعضها تحول إلى مصاف كبار الأثرياء في البلد، وكبار المتنفذين في القطاع الاقتصادي وفي مجال وسائل الإعلام الكبرى، وإن كان قد حصل هناك بعض التراجع لدور هذه الأوساط داخل روسيا مع تنامي سطوة الدولة الروسية في عهد فلاديمير بوتين في المجالين الاقتصادي والإعلامي.

القوقاز: منطقة تنازع وصراعات تاريخية

والقوقاز منطقة جبلية تقع بين بحر قزوين، شرقاً، والبحر الأسود، غرباً. ويشمل شمال القوقاز مقاطعات روسية وجمهوريات حكم ذاتي، كلّها تُعتبر جزءاً من الاتحاد الروسي، وهي:

مقاطعتا كراسنودار وستافروبول الروسيتان، ومناطق أقليات قومية وإثنية في جنوب روسيا، هي مناطق الشيشان، وإنغوشيا، وداغستان، وأديغيا، وكاباردينو - بالكيريا، وكاراشاي - تشيركيسيا، وأوسيتيا الشمالية. وبعض هذه الأسماء مألوفة في منطقتنا، خاصة في البلدان العربية المشرقية التي تعيش فيها أقليات من الشركس والشيشان، الذين هاجر عدد كبير منهم طوال القرن التاسع عشر، بعد المذابح التي تعرضوا لها على يد حكام روسيا القيصرية، من نمط مذابح العام ١٨٦٤، وهي المذابح والملاحقات المختلفة التي دفعت العديد من عناصر هذه الأقليات للهجرة إلى مناطق أخرى من السلطنة العثمانية، بما في ذلك بعض المناطق العربية، حيث يعيش نسلهم حتى الآن.^{١٤}

شهدت فترة التسعينيات - بشكل خاص - انفجارات وحروباً متواصلةً في منطقة الشيشان (تشيتشنيا، بالروسية)، وشهدت هذه الجمهورية الصغيرة - أكثر قليلاً من مليون نسمة، والخاضعة للنظام الفيدرالي في إطار الاتحاد الروسي، حربين كبيرتين (١٩٩٤-١٩٩٦ و ١٩٩٩-٢٠٠٠) - معارك عنيفةً بين الجيش الروسي وحركات محلية كانت تدعو إلى الاستقلال والانفصال عن روسيا. وهما حربان خلفتا حجماً كبيراً من الضحايا والدمار في هذه المنطقة.

وأهمية جمهورية الشيشان بالنسبة لروسيا تتأتى من كونها تشكل، بدورها، ممراً لأنابيب النفط والغاز المتجهة من منطقة قزووين الروسية إلى شاطئ البحر الأسود وإلى قلب روسيا، ومن ثم إلى أوروبا الوسطى والغربية. وإن كان بإمكان

روسيا أن تستخدم طريقاً أخرى، عبر داغستان مثلاً، لكن مشكلة روسيا تكمن في كون القبول باستقلال منطقة مثل الشيشان يفتح الباب أمام مطالبات أخرى بالانفصال عن روسيا، مما قد يقود إلى تفكك روسيا نفسها، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينيات الماضية.^{١٥}

وفي سياق الحديث عن تفكك الاتحاد السوفيتي، فقد لفت الانتباه، في حينه، كلام ورد على لسان الرئيس الروسي السابق ورئيس الوزراء الحالي، فلاديمير بوتين، في سياق خطاب «حالة الأمة» أمام البرلمان الروسي، في نيسان ٢٠٠٥، والذي اعتبر فيه انهيار الاتحاد السوفيتي «أكبر كارثة جيو سياسية في القرن العشرين»^{١٦}. وهي صيغة استنفرت، في بعض الأوساط الغربية، مناخاً من النقد والتشكيك في صدقية تخلي بوتين عن طموحات روسيا لإعادة ضم جمهوريات سوفيتية سابقة إليها. وفي الواقع، ليس هناك أي مؤشر على وجود توجهات فعلية لدى بوتين وخليفته في الرئاسة ميدفيدف، سواء للسيطرة بالقوة على جمهوريات سوفيتية سابقة أو العودة إلى نظام اقتصادي قائم على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج. أما الحؤول دون توسع نفوذ قوى أخرى، وخاصة الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، في مناطق متاخمة لروسيا الاتحادية، فهو يدخل في إطار آخر، ويستند إلى حسابات الأمن الخاصة لروسيا ودورها الإقليمي والكوني. وما زالت هناك حالياً حركات في شمال القوقاز تدعو إلى الانفصال عن روسيا، لكنها ضعفت كثيراً في السنوات الأخيرة.

أما جنوب القوقاز، فيضم، بالأساس، ثلاث جمهوريات سوفيتية سابقة، استقلت في مطلع التسعينيات، وهي جمهوريات جورجيا وأرمينيا وأذربيجان. والأخيرة، أي أذربيجان، ذات الأغلبية السكانية - أكثر من ٩٣ بالمئة - المسلمة (شيعية بالأساس، مع أقلية سنية)، وذات اللغة المنتمية إلى عائلة اللغات التركية، فهي وحدها منتجة للنفط والغاز بين هذه الجمهوريات الثلاث. وجغرافياً، تُعتبر عادةً مناطق تركيا الشمالية الشرقية، أيضاً، جزءاً من المنطقة القوقازية، من الناحية الجغرافية.

وكانت هناك في الجمهوريات الثلاث المذكورة، في جنوب القوقاز، والتي استقلت في مطلع التسعينيات، كما ذكرنا، مشكلات إثنية: مشكلتنا منطقتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، في أراضي جورجيا ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، ومنطقة ناغورنو-كاراباخ، ذات الأغلبية السكانية الأرمنية، التي كانت، في العصر السوفيتي، جزءاً من جمهورية أذربيجان، لكن نتيجة الحرب التي وقعت بين أرمينيا وأذربيجان في أوائل التسعينيات واستمرت حتى العام ١٩٩٤، مكّنت أرمينيا من السيطرة العسكرية على هذه المنطقة. ولا يزال الوضع القانوني لهذه المنطقة غير مبتوت به حتى الآن، حيث لا تزال أذربيجان تطالب باستعادتها، في حين لم تُقَمَّ أرمينيا بإعلان ضمها رسمياً أو إعلان جمهورية مستقلة فيها.

أما منطقتا أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، اللتان رفضتا سيادة جورجيا عليهما منذ ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينيات، فقد

أعلنتا الاستقلال بعد الهجوم الجورجي الأخير على أوسيتيا الجنوبية والصدامات التي أعقبته مع القوات الروسية في آب الماضي. وقامت روسيا بالاعتراف بهما كدولتين مستقلتين، وأعلنت في شهر تشرين الأول عن إقامة سفارتين لروسيا فيهما. وهي قرارات روسية لم تُثر غضب حكام جورجيا فحسب، وإنما غضب الإدارة الأميركية الحليفة لها واستياء بعض بلدان الاتحاد الأوروبي، الذي يرى في ذلك إضعافاً لجمهورية جورجيا، قليلة السكان أصلاً (أقل من ٥ ملايين نسمة)، ولكن ذات الموقع الإستراتيجي الحساس، كما سبق وأوضحنا.

والحقيقة أن بعض الدول الأوروبية الغربية لم تكن بحماسة الولايات المتحدة نفسها لإدانة روسيا في المجابهة التي دارت رحاها على أرض جورجيا ومحيطها؛ سواء بسبب العلاقات الاقتصادية المتطورة مع روسيا أو الحاجة لنفطها والغاز الطبيعي اللذين توفرهما روسيا بكميات كبيرة لبلدان القارة الأوروبية، أو بسبب التحفظات على نظام ساكاشفيلي في جورجيا وتجاوزاته السلطوية داخل البلد، ومبادرته «الحمقاء»، برأي بعض المعلقين الأوروبيين، لاجتياح أوسيتيا الجنوبية يومي ٧ - ٨/٨/٢٠٠٨، وهو الاجتياح الذي شكّل استفزازاً كبيراً للقوات الروسية الموجودة في هذه المنطقة منذ مطلع التسعينيات. وعلى سبيل المثال، أورد موقع مجلة (در شبيغل) الألمانية واسعة النفوذ على الإنترنت بتاريخ ١٥/٩/٢٠٠٨ وبعنوان «الغرب بدأ يشكك في الزعيم الجورجي» تحليلاً إخبارياً يشير إلى اعتراض الحكومة الألمانية -

على لسان وزير خارجيتها - على الطلب الأمريكي إدانة روسيا بشأن تطورات الصراع في جورجيا، ورفضها فرض عقوبات أوروبية عليها.^{١٧} وفي كل الأحوال، فقد واصل حكام روسيا - سواء رئيسها الجديد ديميتري ميدفيديف أو رئيس وزرائها فلاديمير بوتين، صاحب النفوذ الكبير في البلد، على الأقل بحكم كونه رئيس حزب الأغلبية الحاكم - التأكيد على مضيقهم قدماً في التعامل مع قرارهم الاعتراف بأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا كدولتين مستقلتين كقرار لا رجعة عنه، كما قال الرئيس الروسي في حينه. وهو موقف أظهر تشدداً روسياً واضحاً ليس تجاه حكومة جورجيا فحسب، وإنما بالأساس تجاه الولايات المتحدة.

روسيا تصعد لهجتها تجاه

الولايات المتحدة منذ مطلع ٢٠٠٧

وما من شك في أن هذا الموقف الروسي لا يشكل فقط رداً على الهجوم العسكري الجورجي على عاصمة أوسيتيا الجنوبية، يومي ٧-٨ آب الماضي، والتحدي المستمر الذي شكلته جورجيا لروسيا من خلال توثيق تحالفها مع الولايات المتحدة (ومع إسرائيل) وتكثيف الحضور العسكري والأمني للأيرانيين والإسرائيليين في جورجيا على الترخوم الجنوبية لروسيا الاتحادية. بل جاء الرد الروسي القوي كرسالة حازمة للولايات المتحدة، بدرجة أولى، ولمجمل حلف شمال الأطلسي، بعد جملة من التحديات الأميركية، سواء بضم عدد من دول حلف (وارسو) السابق وكذلك جمهوريات سوفيتية سابقة لحلف شمال الأطلسي، والحديث

عن ضم جمهوريتين سوفيتيتين سابقتين آخرين، هما جورجيا نفسها وأوكرانيا، بالإضافة إلى التوجه إلى إقامة شبكة صواريخ مضادة للصواريخ ومحطة رادار داعمة لها في كل من بولندا وتشيكيا.

وتفاقت الأمور، قبل أشهر من انفجار الوضع في جورجيا ومحيطها، بعد دعم الأيرانيين ومعظم الأوربيين لفصل مقاطعة كوسوفو عن جمهورية صربيا (اليوغوسلافية سابقاً) في منطقة البلقان، الأوروبية الشرقية، واعترافهم بها كجمهورية مستقلة في مطلع العام ٢٠٠٨. وصربيا، التي كانت جزءاً من يوغوسلافيا الاتحادية السابقة، هي الدولة الأقرب إلى روسيا من بين الجمهوريات التي انبثقت عن تفكك يوغوسلافيا منذ مطلع التسعينيات الماضية.

ذلك أنه، بالرغم من كون مقاطعة كوسوفو ذات أغلبية سكانية ألبانية إثنيةً ومسلمة دينياً، وهي كانت مركز الحركة القومية الألبانية في القرن التاسع عشر، فإن الصرب يعتبرونها مركزاً تاريخياً لمملكتهم وكنيستهم الأرثوذكسية في العصور الوسطى. وفي كل الأحوال، اعتبر الصرب هذا الاعتراف الغربي باستقلال كوسوفو إمعاناً في تفتيت ليس فقط يوغوسلافيا الاتحادية منذ مطلع التسعينيات، والتي أصبحت الآن ست دول مستقلة، على الأقل، وإنما في تفتيت صربيا نفسها، بحدودها التي كانت قائمة ضمن الاتحاد اليوغوسلافي، وحتى، قبل ذلك، ضمن مملكة يوغوسلافيا التي قامت بعد الحرب العالمية الأولى (بين العامين ١٩١٨ و ١٩٤٣). حيث كانت صربيا، في الفترة الملكية، تشمل كوسوفو

ومقدونيا، والأخيرة هي الآن دولة مستقلة من بين إفرازات تفكك يوغوسلافيا.

وقد وقفت روسيا إلى جانب صربيا في رفض استقلال كوسوفو، معتبرةً هذه الخطوة غير قانونية، ورافضةً بالتالي دخولها إلى هيئة الأمم المتحدة، حيث يتطلب الدخول عدم معارضة أيٍّ من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وموافقة غالبية أعضاء مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. وحتى أواسط تشرين الأول من العام ٢٠٠٨، كانت الدول التي تعترف باستقلال كوسوفو في العالم بالكاد يتجاوز عددها ربع عدد الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة.^{١٨}

وهذا الوضع الدولي أتاح لروسيا وصربيا طرح موضوع انفصال كوسوفو على محكمة العدل الدولية لأخذ رأي استشاري منها بشأن قانونية هذا العمل، وهو الطرح الذي حصل على موافقة ٧٧ من الدول الأعضاء في الجمعية العامة، واعتراض ٦ فقط وامتناع ٧٤ دولة، في تصويت جرى يوم ٨ تشرين الأول من العام ٢٠٠٨.

وهكذا ترى روسيا في اعتراض الولايات المتحدة وبعض حلفائها على اعترافها هي، في الشهر الثامن من العام ٢٠٠٨، باستقلال جمهوريتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عن جمهورية جورجيا كلاً بميزانين مختلفين وازدواجية في المعايير.

وفي واقع الحال، فإن الرد الروسي على هجوم قوات جورجيا على عاصمة أوسيتيا الجنوبية، تسخينفالي، عبر تقدم القوات الروسية التي كانت موجودة في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا

ك«قوات حفظ سلام» منذ مطلع التسعينيات، بقرار دولي، بالإضافة إلى قوات دعم روسية أخرى لهذه القوات، باتجاه الأراضي الجورجية خارج هاتين المنطقتين، بالإضافة إلى الاعتراف الروسي باستقلال هاتين المنطقتين وتبادل التمثيل الدبلوماسي معهما، كما ذكرنا، هذا الرد يُعتبر استعراض قوة من قبل روسيا تجاه الغرب، وخاصة تجاه الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي. وهو يُعتبر، كما سبق وأشرنا، عودةً روسيةً إلى واجهة الأحداث العالمية، بعد أكثر من عقد من الزمن، إثر انهيار الاتحاد السوفييتي، من الضعف والفوضى وانحدار المستوى الاقتصادي والوضع الأمني للمواطنين، وتراجع حضور البلد على الساحة الدولية، إلى حد جعل بعض المعلقين الروس، يتحدثون في التسعينيات عن انحدار بلدهم إلى مستوى بلدان «العالم الثالث».

وهكذا أرادت روسيا الناهضة من جديد أن تؤكد أنها قوة رئيسة في عالم اليوم، خاصةً بعد الوهن الذي أصاب الولايات المتحدة ودورها كقطب أوحده منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، تحديداً على أرضية تورطها المتواصل في حربي العراق وأفغانستان وتدهور صورتها العالمية ووضعها الاقتصادي، كما عبّر عنه تفاقم الخلل في ميزانها التجاري وفي ميزان المدفوعات وارتفاع حجم ديونها الخارجية، ثم الانهيارات التي شهدتها مؤسسات الرهن العقاري وبنوك الإقراض والاستثمار والاضطراب الكبير الذي أحدثته هذه الانهيارات في أنحاء العالم.

يقول الفيلسوف السياسي البريطاني جون

غراي، في المقالة سابقة الذكر: «إن عصر السيطرة الأميركية قد انتهى»، مشيراً إلى انفجار الأزمة المالية في (وول ستريت) والبنوك الأميركية. فالمسألة، برأيه أكبر من أزمة مالية: «إنها اهتزاز جيوسياسي تاريخي، حيث ميزان القوة في العالم يجري تغييره بشكل غير قابل للعودة إلى الوراء. إن عصر القيادة الأميركية الكونية، الذي يعود إلى الحرب العالمية الثانية قد انتهى».^{١٩}

وكان من منطق الأمور أن يطالب الرئيس الروسي ميديديف، في ظل أوضاع كهذه، بتجاوز سياسة التفرد الأميركية على المسرح الدولي واعتماد تعددية قطبية،^{٢٠} هي، في حقيقة الأمر، أصبحت أمراً واقعاً، وإن لم يعجز ترسيمه بعد.

وهذا التصعيد في اللهجة الروسية تجاه الولايات المتحدة وسياساتها الدولية لم يبدأ بعد الاشتباك الجورجي في صيف العام ٢٠٠٨، وإنما كان نتيجة جملة من التراكمات، كما ذكرنا، ليس أقلها أهمية ذلك السعي الأميركي الحثيث لتكثيف نفوذ الولايات المتحدة وحضورها العسكري في البلدان المحيطة بروسيا الاتحادية، بما في ذلك تلك التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي السابق، وضم عددٍ من بلدان أوروبا الشرقية الحليفة سابقاً للاتحاد السوفييتي - مثل بولندا والمجر وتشيكيا وسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا، وكذلك جمهوريات البلطيق الثلاث، إستونيا وليتوانيا ولاتفيا، التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي نفسه بعد الحرب العالمية الثانية وحتى العام ١٩٩١ - إلى حلف شمال الأطلسي، الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة، كبرى القوى العسكرية في العالم، والدولة التي

يُشكّل إنفاقها العسكري السنوي زهاء نصف الإنفاق العسكري لكافة دول العالم الأخرى. وما زاد الطين بلةً، على هذا الصعيد، ما ذكرناه أعلاه حول قرار واشنطن العمل على إقامة شبكة من الصواريخ البالستية المضادة للصواريخ وموقع للرادار الكاشف للصواريخ في كلٍّ من بولندا وتشيكيا، القريبتين جغرافياً من حدود روسيا الغربية، إلى جانب التوجه المعلن من قبل واشنطن لضم كل من أوكرانيا وجورجيا، السوفييتيتين السابقتين والمحاذيتين لروسيا، إلى حلف شمال الأطلسي.

وفي الواقع، فإن لهجة التصعيد الروسية تجاه هذا «التقدم» الإستراتيجي الأميركي باتجاه حدود روسيا هي، كما أشرنا، ردة فعل تراكمية على جملة من السلوكيات الأميركية طوال التسعينيات وسنوات القرن الجديد الأولى، رأى فيها الروس، سلطةً وشارعاً - على حد سواء - سعيّاً أميركياً لإذلال بلدهم، أولاً، والإمعان في إضعافه ومحاصرته، عبر محاولة اجتذاب الدول المحيطة به، سواء أكانت من بين جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، أو من دول حلف وارسو السابق التي كانت حليفةً له، وإقامة قواعد عسكرية فيها.

وكانت صحيفة (موسكو نيوز) الروسية نشرت مقالاً على موقعها على شبكة الإنترنت بتاريخ ٢٦/٧/٢٠٠٧ تحت عنوان «١٠ أسباب لعدم استطاعة روسيا الوثوق بالعم سام»، تحدثت فيه في ما تحدثت عن أسباب الاستياء الروسي من قرار الرئيس بوش من طرف واحد، في كانون الأول ٢٠٠١، إلغاء المعاهدة المتعلقة بأنظمة الصواريخ

البالستية المبرمة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في العام ١٩٧٢، أي في عهدي الزعيم السوفيتي ليونيد بريجنيف والرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون. كما أشارت الصحيفة الروسية إلى غزو العراق دون تفويض من الأمم المتحدة، والزيادة الكبيرة في الموازنات العسكرية الأمريكية، والأهم توسّع حلف شمال الأطلسي ليشمل ليس فقط دول حلف (وارسو) السابق في أوروبا الشرقية، وإنما ثلاث جمهوريات سابقة كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي، هي جمهوريات إستونيا ولاتفيا وليثوانيا، فيما يجري الحديث عن احتمال ضم جورجيا وأوكرانيا للحلف، وهو ما قالت الصحيفة: إنه «اقترب شديد من البيت» بالنسبة لروسيا. كما أشارت طبعاً إلى نظام مواجهة الصواريخ في بولندا وتشيكيا.^{٢١}

وكان تحليلُ لباحث في المركز البحثي والسياسي الأمريكي النافذ المعروف باسم «مجلس العلاقات الخارجية»، هو ليونيل بينر، قد نُشر بتاريخ ١٤/٢/٢٠٠٧، أي قبل زهاء العام ونصف العام من أحداث جورجيا الأخيرة، على موقع المركز على شبكة الإنترنت، تحت عنوان «المصالح الأمريكية / الروسية على سكة التصادم»، قد تناول، أيضاً، قضايا انسحاب واشنطن من معاهدة الحدمن الأسلحة البالستية الموقعة في العام ١٩٧٢، وتوسع حلف شمال الأطلسي شرقاً، وإقامة نظام الصواريخ في بولندا وتشيكيا، وإقامة قواعد عسكرية أميركية في بلغاريا ورومانيا، و«الثورات الملونة» في جورجيا وأوكرانيا. كما أشار المحلل الأمريكي في مقاله إلى ردة فعل الرئيس الروسي

فلاديمير بوتين الحادة على السياسات الأميركية في مداخلته خلال مؤتمر ميونيخ، الذي كان قد انعقد قبل ذلك بأيام، وهي ردة فعل سنتناولها أدناه. ولخصّ الباحث الأمريكي الأمر كلّ في عنوان داخلي في المقالة، يعبر عن المشاعر الروسية المجروحة والغاضبة تجاه هذه السياسات تحت عنوان: «المطالبة بالاحترام».^{٢٢}

ومن المؤكد أن الروس قد كتموا غيظهم لفترة طويلة منذ تفاقم أوضاعهم بعد سنوات قليلة من انهيار الاتحاد السوفيتي، وطوال ولاية بوريس يلتسين في التسعينيات الماضية، كما في السنوات الأولى الحذرة لولاية فلاديمير بوتين الأولى (٢٠٠٠-٢٠٠٤). ولكن مع بدء تحسن الأوضاع الاقتصادية في روسيا، على خلفية ارتفاع إنتاج روسيا من النفط والغاز الطبيعي، وارتفاع الأسعار العالمية، مقابل تورط الولايات المتحدة في حربين دامتيتين في كلّ من أفغانستان والعراق منذ أواخر العام ٢٠٠١، وفشل إستراتيجية واشنطن في تثبيت هيمنتها الانفرادية على العالم، وسيطرتها على المناطق الغنية بالموارد الطبيعية الحيوية، وخاصةً مصادر الطاقة، من نفط وغاز، بدأت روسيا تستعيد ثققتها بنفسها، وترفع لهجتها تجاه السياسات الأميركية، سواء تلك المتعلقة بروسيا نفسها أو بقضايا عالمية أخرى، وخاصةً مسألة الحرب على العراق، التي كانت روسيا معارضةً لها عشية شنها في آذار ٢٠٠٣.

وكانت إحدى الإشارات العلنية الأولى البارزة لهذا التصعيد في السياسة الروسية باتجاه التعاطي الحازم مع ما اعتبرته موسكو تحدياً أميركياً /

أطلسياً لها، مداخله للرئيس الروسي آنذاك، فلاديمير بوتين، يوم ١٠/٢/٢٠٠٧، في «مؤتمر ميونيخ الثالث والأربعين حول سياسات الأمن» والتي انتقد فيها بحدّة ووضوح تفرّد الولايات المتحدة بالقرارات المصيرية في الشأن العالمي والمبادرة إلى التدخل في شؤون بلدان ومناطق أخرى في أنحاء العالم، بما في ذلك على الصعيد العسكري، متجاوزة كل الهيئات الدولية وقواعد القانون الدولي. حسب تعبيره.^{٢٣}

وهي مداخله فاجأت الحضور، بمن فيهم وزير الدفاع الأمريكي، المشارك في المؤتمر، روبرت غيتس، والذي ذهب في رده على الرئيس الروسي باتجاه استخدام لهجة ساخرة ومستخفة به عبر تذكيره بكون كليهما، أي بوتين وغيتس، خريجي أجهزة المخابرات في بلديهما. ومعروف أن غيتس كان رئيساً للمخابرات الأميركية (سي.آي.إيه) بين العامين ١٩٩١ و١٩٩٣.

لكن الوزير الأميركي لم يكن، في حينه، قد أدرك، بالضبط، كم أن الأمور تغيرت في المزاج الروسي، الرسمي والشعبي، تجاه الولايات المتحدة والدول الغربية عموماً، عما كانت عليه في السنوات الأولى التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي، وكذلك في خارطة العالم السياسية. وتالت بعد ذلك إشارات التشدد الروسية تجاه السياسات الأميركية التي تعتبرها روسيا استفزازاً لها وتهديداً لأمنها وأمن محيطها المباشر. وهو تشدد رسمي روسي من الواضح أنه كان يلقي تجاوباً كبيراً لدى الشارع الروسي، كما أشارت إلى ذلك استطلاعات الرأي وكذلك نتائج الانتخابات

الرئاسية التي جددت لبوتين في ربيع العام ٢٠٠٤، حين حصل على أكثر من ٧٠ بالمئة من الأصوات منذ الدورة الأولى، وهو ما أعطاه المزيد من التفويض الشعبي للحكم بدرجة عالية من الثقة، وذلك بمعزل عن بعض الأساليب السلطوية التي كانت تطبع سياساته الداخلية.

وجدير بالإشارة أن القيادة الروسية رأت يد واشنطن وراء ما أطلق عليه تعبیر «الثورات الملونة»، وخاصة «ثورة الورود» في جورجيا في أواخر العام ٢٠٠٣ والتي أطاحت بالرئيس الجورجي إدوارد شيفاردنازه وجاءت برئيس موالٍ للغرب، هو ميخائيل ساكاشفيلي، الذي انتُخب رئيساً في الأيام الأولى من العام التالي ٢٠٠٤، ثم «الثورة البرتقالية» في أوكرانيا إثر الانتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٤، وأوكرانيا هي كبرى الجمهوريات السوفييتية السابقة بعد روسيا، من حيث عدد السكان، وهي «الثورة» التي قامت بعد التشكيك بنتائج الانتخابات الرئاسية المعلنة في حينه؛ ما دفع لإجراء دورة أخرى جاءت بالرئيس فيكتور يوشتشينكو، ذي العواطف الغربية، بديلاً عن المرشح الذي كان يُعتبر قريباً من موسكو، فيكتور يانوكوفيتش. وبعد أن جرى طرح فكرة ترشيح البلدين، جورجيا وأوكرانيا، للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، رأت موسكو أن عملية حصار حقيقي تجري لها من قبل الولايات المتحدة غرباً وجنوباً، وقبل ذلك شرقاً، مع تكثيف المحاولات الأميركية، منذ التسعينيات، لاجتذاب الجمهوريات السوفييتية السابقة في آسيا الوسطى،

ذات الأغلبية السكانية المسلمة، والواقعة جنوب روسيا الآسيوية، وإقامة قواعد عسكرية أميركية في عدد منها،^{٢٤} علاوة على تكثيف الحضور الأميركي في مجال استخراج ونقل النفط والغاز الطبيعي الذي سبق وتحدثنا عنه.

ولم تكن محاولات الإدارة الأميركية لطمأنة حكام روسيا عبر التصريح بأن نصب الصواريخ وشبكة الرادار المضادة للصواريخ في بولندا وتشيكيا موجهة بالأساس لمواجهة «خطر التسليح النووي والصاروخي الإيراني» مقنعةً بالنسبة لحكام روسيا، الذين عرضوا جملة من الاقتراحات البديلة، بما في ذلك نصب رادار في موقع روسي في أذربيجان المتاخمة لإيران، وهي اقتراحات رفضتها إدارة جورج بوش الابن كلها، مؤكدةً عزمها نصب هذه الأسلحة الإستراتيجية في المواقع المقررة، أي على مقربة من الحدود الغربية والجنوبية الغربية لروسيا.

وجدير بالذكر أن وزير الخارجية الأميركي الأسبق في عهد جورج بوش الأب، جيمس بيكر، كان قد تعهد للرئيس السوفييتي الأخير، ميخائيل غرباتشوف، عشية التسليم السوفييتي بتوحيد شطري ألمانيا، بالألا تقوم الولايات المتحدة بتوسيع حضور حلف شمال الأطلسي وقواته وقواعده في البلدان والمناطق التي كانت جزءاً من حلف (وارسو) أو من الاتحاد السوفييتي. لكن من الواضح أن ضعف روسيا في السنوات التي تلت الانهيار السوفييتي جعل الأميركيين ينكثون بوعدهم هذا، ويواصلون التمدد شرقاً حتى باتجاه الحدود الروسية، وهو ما أشعل الضوء الأحمر

لدى القادة الروس في السنوات الأخيرة بعد أن شعروا بمزيد من الثقة بالنفس مع عودة وضعهم الاقتصادي للتحسن وتدعيم قوتهم العسكرية وتطوير علاقاتهم الدولية، بما في ذلك في المناطق التي غابوا عنها منذ الانهيار السوفييتي، في مختلف قارات العالم، بما في ذلك في الحديقة الخلفية للولايات المتحدة، أميركا اللاتينية، دون أن يكون لذلك كله أي مضمون أيديولوجي طبعاً، أو أي سعي لمواجهة ساخنة مع واشنطن.

قبل «مبدأ بوش الابن» الكوني، كانت هناك وثيقة وولفوويتز في العام ١٩٩٢

لا شك في أن السياسات شبه المعلنة للإدارات الأميركية المتتالية منذ انهيار الاتحاد السوفييتي في أوائل التسعينيات الماضية حول السعي لمنع تنامي قوى دولية منافسة للولايات المتحدة، أو مرشحة للتحول إلى قوى كبرى تهدد التفرد الأميركي في النفوذ الكوني، جعلت التصريحات والأحداث الأميركية التي حاولت طمأنة موسكو بشأن حسن النوايا الأميركية تجاهها غير مقنعة بالنسبة لموسكو.

ونشير هنا، بشكل خاص، إلى الوثيقة الشهيرة التي تسربت عن وزارة الدفاع الأميركية في أوائل العام ١٩٩٢ والتي عُرفت باسم وثيقة «توجيه التخطيط الدفاعي للأعوام ١٩٩٤ - ١٩٩٩»، وكان المشرف على إصدارها بول وولفوويتز،^{٢٥} الذي كان مساعداً لوزير الدفاع الأميركي لشؤون السياسات في عهد الرئيس جورج بوش الأب (١٩٨٩ - ١٩٩٣)، ثم ارتقى إلى موقع نائب

ومما جاء في الوثيقة أيضاً:

«هدفنا الأول هو الحؤول دون عودة منافس جديد، سواء على أراضي الاتحاد السوفيتي السابق أو أي مكان آخر، يشكل تهديداً على غرار ما كان يشكّله الاتحاد السوفيتي . . . علينا أن نسعى لمنع أية قوة معادية من السيطرة على منطقة لديها موارد طبيعية يمكن أن تكون كافية، في ظل سيطرة معززة، لتشكيل قوة كونية شاملة (. . .) على الولايات المتحدة أن تظهر القيادة الضرورية لإقامة نظام جديد وحمائته، يوفر الوعد بإقناع منافسين محتملين بأن ليس عليهم أن يتطلعوا إلى دور أكبر وأن يتخذوا خطوات أكثر إقدامية^{٢٧} لحماية مصالحهم المشروعة . . . علينا أن نؤمن آلية لردع المنافسين المحتملين حتى من التطلع إلى دور إقليمي أو كوني أكبر»!

هذا النص الذي نقلته صحيفة (نيويورك تايمز)، وأثار، في حينه، ردات فعل غاضبة واسعة في العالم، كما ذكرنا، دفع الإدارة الأميركية - إدارة جورج بوش الأب - إلى اتخاذ قرار بإعادة صياغة الوثيقة بلغة أقل حدة وإثارة، لكن مع الحفاظ على جوهر الموقف. وجرت إعادة الكتابة هذه بإشراف مباشر من وزير الدفاع آنذاك، ديك (ريتشارد) تشيني، ورئيس أركان الجيوش الأميركية، الجنرال كولن باول، وتم نشر النص المعدل في ١٦/٤/١٩٩٢.

ومن الواضح أن إدارة جورج بوش الابن، التي تسلمت الحكم في مطلع العام ٢٠٠١، والتي تولى فيها كل هؤلاء الأشخاص المذكورين

وزير الدفاع في عهد الرئيس جورج بوش الابن، وكان من بين أبرز المحرّضين على الحرب على العراق وفرض النفوذ الأميركي في مناطق النفط الخليجية. كما نشير إلى العديد من الإعلانات والمواقف، المعبر عنها علناً من قبل من عرفوا باسم «المحافظين الجدد»، والذين كانوا أصحاب سطوة ونفوذ في ولاية الرئيس بوش الابن الأولى (مطلع ٢٠٠١ - مطلع ٢٠٠٥) والتي ذهبت بالاتجاه ذاته.

ومما ورد في «وثيقة وولفويتز» هذه، في نسختها الأولى التي تم تسريبها إلى صحيفة (نيويورك تايمز)، ونشرتها في عددها المؤرخ يوم ٨ آذار ١٩٩٢، حول روسيا تحديداً، والتي كانت آنذاك في بداية خطواتها الأولى كدولة منبثقة عن تفكك الاتحاد السوفيتي وإعلان نهاية وجوده في أواخر العام ١٩٩١، وكدولة عائدة إلى النظام الرأسمالي بعد تخليها عن مشروع التحول الاشتراكي، الفقرة التالية:

«نواصل الإقرار بأن القوات التقليدية، بجمعها، للدول التي كانت سابقاً تشكل الاتحاد السوفيتي ما زالت تحتفظ بالاحتياطي العسكري الأكبر في كل أورو/ آسيا، ولا نلغي المخاطر على استقرار أوروبا من ردة فعل قومية في روسيا أو مجهودات لإعادة استيعاب جمهوريات مستقلة مثل أوكرانيا وبيلاروسيا، وربما غيرهما، في روسيا. لذلك أن علينا أن ندرك أن التغير الديمقراطي في روسيا قابل للتراجع عنه، وأنه، بالرغم من أوضاعها الحالية، تبقى روسيا القوة العسكرية الأقوى في أورو/ آسيا، والقوة الوحيدة في العالم التي لديها الإمكانية لتدمير الولايات

- وغيرهم من المسؤولين عن هذه الوثيقة الشهيرة
- مهماتٍ أساسية، أعادت تبني مضمونها كنهج
استراتيجي لها، بما في ذلك في وثيقة أُعلنت يوم
٢٠/٩/٢٠٠٢ وصدرت عن مجلس الأمن القومي
الأميركي تحت عنوان «استراتيجية الأمن القومي
للولايات المتحدة»، واعتُبرت إحدى ركائز ما بات
يُعرف باسم «مبدأ بوش». وقد شددت وثيقة العام
٢٠٠٢ على اعتماد «الحرب الاستباقية» لمواجهة
أية تهديدات للمصالح الأميركية أو أمن الولايات
المتحدة، وهو المبدأ الذي استخدم لتسويق الحرب
على العراق.

وما من شك في أن الارتياح الروسي تجاه
هذه السياسة الأميركية، والذي لم يكن معبراً
عنه بوضوح خلال فترات التقارب مع الغرب
والفوضى الداخلية في ظل إدارة بوريس يلتسين
(١٩٩١ - ١٩٩٩)، كما في مناخات الحذر التي
طبعت السنوات الأولى لحكم فلاديمير بوتين؛ هذا
الارتياح خرج إلى السطح بشكل واضح مع تنامي
تطبيقات مضمون الوثيقة الاستراتيجية الأميركية،
بما في ذلك في قرار الحرب على العراق واحتلاله،
كما ذكرنا، وهي خطوة قامت بها إدارة بوش في
مناخ معارضة دولية، شعبية ورسمية، واسعة ودون
غطاء من منظمة الأمم المتحدة، بعد أقل من عامين
على حربها على أفغانستان، والتي تم تبريرها في
حينه بكون حكام هذا البلد، من الجماعة المعروفة
باسم «طالبان»، رفضوا تسليم أسامة بن لادن،
المفترض أنه كان يقيم في ذلك البلد، والذي يعتبر
مسؤولاً عن هجمات ١١/٩/٢٠٠١ في نيويورك
وواشنطن، إلى السلطات الأميركية.

وبعد أن أخذت تطور الحربين في العراق وأفغانستان
يستنزف السياسة والاقتصاد الأميركيين، ومع
تزايد النقمة العالمية على نهج إدارة جورج بوش،
ومع تزايد ثقة روسيا بنفسها واستعادة شيء من
توازنها على الصعيد الاقتصادي، خاصةً مع
عائدات النفط والغاز الطبيعي الوفيرة، وبالتالي
تخفيف الاحتقانات الشعبية التي سادت خلال
التسعينيات، أخذت موسكو ترفع صوتها، وتعبّر
علناً عن عدم ثقتها بحسن نوايا الولايات المتحدة
تجاهها، وارتياحها من سعي واشنطن لإضعافها
ومحاصرتها وإحاطتها بخصوم وأنظمة حليفة
لواشنطن وقواعد عسكرية قريبة من الحدود
الروسية.

وعندما جاء الحدث الجورجي في أواسط العام
٢٠٠٨، بدا للعالم وكأن روسيا عادت بقوة إلى
المسرح العالمي، ابتداءً من المسرح الأوروبي/آسيوي
الواسع القريب منها، مطالبةً بدور يتناسب مع
مكانتها كقوة نووية رئيسة؛ (الوحيدة القادرة على
تدمير الولايات المتحدة)، وفق ما جاء في وثيقة
وولفويتز الشهيرة المشار إليها أعلاه، وكبلد قوي
عسكرياً يملك الأسطول البحري الثاني في
العالم، ويتجه لتدعيم وضعه الاقتصادي مستنداً
إلى ثروات طبيعية غزيرة، ويسعى لتأكيد دوره
العالمي، كإحدى القوى الرئيسة في صيغة عالمية
جديدة تتجاوز صيغة وحدانية القطبية، التي تم
دفعها في القوقاز، وفق تعبير المحلل السياسي
البريطاني شوماس مايلن في صحيفة (ذي
غارديان)، المشار إليه أعلاه. ^{٢٨}

تفاعلات في المحيط إثر انفجار جورجيا

ضعف ردة الفعل الغربية - الأميركية والأوروبية - على التحرك العسكري الروسي ضد جورجيا، شكّل إنذاراً مؤثراً للعديد من الدول المحيطة بروسيا أو القريبة منها، سواء تلك التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي أو من حلف (وارسو) المنحل، أي دول أوروبا الشرقية والوسطى، وطبعاً دول القوقاز وآسيا الوسطى.

فمن جهة، بدأت بعض الجمهوريات السوفييتية السابقة، التي اقتربت في السنوات الأخيرة من واشنطن والدول الغربية عامة، تعمل على إحداث توازن في سياساتها، أو حتى تحقيق تقارب متجدد مع موسكو والسعي لتطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية معها: ذلك كان حال أذربيجان، البلد النفطي الواقع إلى الشرق الجنوبي من جورجيا والقوقاز والمحاذي لإيران، والذي سبق وتحدثنا عنه. حيث كان النظام هناك قد وسّع في السنوات الأخيرة من علاقاته مع واشنطن وفتح الباب أمام الشركات الأميركية والأوروبية واليابانية للاستثمار في مجالي النفط والغاز الطبيعي. فقد سارع الرئيس الأذري، إلهام علييف، بعد اشتباكات جورجيا، إلى القيام بزيارة إلى روسيا والالتقاء مع رئيسها ديميتري ميدفيديف. وكذلك فعل حكام جمهوريات آسيا الوسطى، السوفييتية سابقاً، وأبرزهم رئيس كازاخستان، نور سلطان نزاربايف، الأطول عمراً في السلطة والأكثر خبرةً من بين أقرانه حكام تلك المنطقة، وحاكم البلد الأكبر مساحةً، والأغنى باحتياطي النفط والأكثر

إنتاجاً وتصديراً له في تلك المنطقة، بعد روسيا طبعاً.

أما جمهورية أرمينيا، التي كانت تحافظ في السنوات الماضية على علاقات إيجابية مع موسكو، خاصةً لكونها على علاقات متوترة، كما ذكرنا أعلاه، مع اثنتين من جاراتها: أذربيجان، أولاً، المتاخمة لها شرقاً، بسبب الخلاف، المشار إليه سابقاً، بين البلدين حول مقاطعة ناغورنو كاراباخ، التي كانت جزءاً من جمهورية أذربيجان في العهد السوفييتي، والتي لا تزال أرمينيا تسيطر عليها بعد حرب أوائل التسعينيات. وتركيا، ثانياً، المتاخمة لها غرباً، والتي تُعتبر خصماً تاريخياً لأرمينيا على خلفية المذابح التي تعرض لها الأرمن أثناء الحرب العالمية الأولى في مناطق السلطنة العثمانية، وهي المذابح التي ترفض الأنظمة التركية الجمهورية، التي ورثت السلطنة العثمانية، الاعتراف بالمسؤولية التاريخية عنها، فيما تصر أرمينيا على ذلك. هذا، مع العلم أن النظام الحالي في تركيا، في ظل حكومة طيب رجب إردوغان، سعى لشيء من الترتيب في العلاقات، حيث بادر الرئيس التركي عبدالله غُل، المنتمي إلى حزب إردوغان نفسه، إلى استغلال فرصة مباراة كرة قدم بين فريقي البلدين في إطار تصفيات بطولة العالم التي جرت في العاصمة الأرمنية يريفان، لزيارة البلد في الأسبوع الأول من شهر أيلول ٢٠٠٨، والالتقاء برئيسها سيرج سركيسيان. وبما أن أرمينيا لا شواطئ لها ولا حدود مباشرة لها مع روسيا، فهي تحتاج إلى جورجيا كمعبر للاستيراد والتصدير.^{٩٢} وهو ما جعلها تبدي بعض الحذر

تجاه تطورات جورجيا وتجاه مسألة الاعتراف بجمهوريةتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. فيما تقيم أرمينيا علاقات سياسية واقتصادية طبيعية وودية مع جارتها الجنوبية، إيران، التي تعيش فيها، منذ زمن بعيد، أقلية أرمنية.^{٣٠}

وقد بادر الرئيس الروسي ميديفيد، في سياق المناخ الذي ساد منطقة القوقاز الجنوبي بعد الأزمة الجورجية، إلى دعوة كلٍّ من رئيسي أرمينيا وأذربيجان إلى موسكو يوم ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨؛ في محاولة للبحث عن حلحلة للأزمة بين البلدين بشأن موضوع منطقة ناغورني كاراباخ، وهي الدعوة التي أظهرت تعزيز الدور المركزي الروسي في جنوب القوقاز، على حساب الدور الذي كانت تحاول لعبه دول حلف شمال الأطلسي، وخاصةً الولايات المتحدة، التي حاولت تثبيت حضورها ونفوذها، خاصةً في جورجيا وأذربيجان، على حساب دور روسيا، في تلك المنطقة.

وكان عدد من الجمهوريات السوفيتية السابقة قد شكّل في العام ١٩٩٧ نوعاً من التحالف الذي عُرف باسم منظمة (غوام) للديمقراطية والتنمية الاقتصادية. و(غوام) هي الأحرف الأولى بالإنكليزية لأسماء هذه الجمهوريات (جورجيا، أوكرانيا، أذربيجان، مولدوفا).

وهو تحالف نظرت إليه موسكو بارتياح، ورأت فيه محاولة من دول التكتل، مدعومة من الدول الغربية، لمواجهة النفوذ الروسي، مقابل تدعيم العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. وقد انضمت

جمهورية أوزبكستان، السوفيتية السابقة أيضاً، والواقعة في آسيا الوسطى وعلى الحدود الشمالية لأفغانستان، إلى هذه المنظمة (غوام) في العام ١٩٩٩، لكنها انسحبت منها في العام ٢٠٠٥. وقد عقدت (غوام) قمة لها في تموز ٢٠٠٨ في مدينة باتومي الجورجية، أي قبل فترة وجيزة من اندلاع المعارك في جورجيا. وقد أشار بعض المراقبين إلى تناول مسألة تعاطي حكومة جورجيا مع المنطقتين اللتين انفصلتا عنها خلال هذه القمة، التي حضرها بالإضافة إلى الدول الأعضاء، رئيساً كلٍّ من ليثوانيا، السوفيتية السابقة أيضاً، وبولندا، العضو سابقاً في حلف (وارسو) المنحل، وكلتا الدولتين حالياً عضو في حلف شمال الأطلسي. وقد دعم رئيسا هذين البلدين توجهات رئيسي جورجيا وأوكرانيا، خاصةً؛ للحد من النفوذ الروسي في بلديهما وعموم المنطقة. مع العلم أن جمهورية مولدوفا، السوفيتية السابقة، والواقعة بين أوكرانيا ورومانيا، شمال غربي البحر الأسود، لم تعد تشارك بشكل فعال في تحالف (غوام)، حتى قبل الانفجار في جورجيا.^{٣١} كما أن أذربيجان، كما أشرنا، اتجهت للسعي لإيجاد توازن في علاقاتها بين الولايات المتحدة وروسيا، بحيث تبقى النواة النشطة من (غوام) مشكلة عملياً من كلٍّ من جورجيا وأوكرانيا.^{٣٢}

هذا، مع العلم أن ما جرى في جورجيا أحدث تطوراً سياسياً مهماً داخل أوكرانيا، تمثل في تفاقم الخلاف في الائتلاف الحاكم بين الرئيس فيكتور يوشتشنكو (تلفظ يوشتشنكا) وحزبه، من جهة، ورئيسة الحكومة يوليا تيموشنكو (تيموشنكا)

وحزبها، من جهة أخرى. حيث أراد الأول تقديم دعم قوي لرئيس جورجيا إبان الأزمة مع روسيا، وأعلن عن احتمال فرض قيود على حركة الأسطول الروسي، الذي لا يزال يحتفظ بقاعدة بحرية في شبه جزيرة القرم على الشاطئ الشمالي للبحر الأسود، وهي شبه جزيرة تابعة لأوكرانيا من حيث السيادة، مع أن غالبية سكانها من الروس، وقد جرى الاتفاق بين حكام البلدين في العام ١٩٩٧ على استمرار استخدام روسيا لقاعدتها البحرية هناك، في ميناء سيياستوبول، لمدة ٢٠ عاماً. من جانبها، حاولت رئيسة الحكومة تيموشنكو إرسال إشارات إيجابية بعض الشيء إلى موسكو، في طموح، على ما يبدو، لتوفير دعم لها في التنافس المحتمل على انتخابات الرئاسة في العام ٢٠٠٩ مع الرئيس الحالي، وهو دعم يمكن أن يأتي من قبل حزب الأقاليم، الحزب القوي (المعارض حالياً) القريب من موسكو، الذي يقوده رئيس الحكومة السابق فيكتور يانوكوفيتش. وبعض المحللين رأوا هذه الخلفية في رفض يوليا تيموشنكو اتخاذ أي قرار ضاغط على روسيا؛ ما دفع الرئيس يوشتشنكو يوم ٢٠٠٨/٩/٣ إلى سحب حزبه من الائتلاف الحكومي، بحيث فقد الائتلاف الحاكم الأغلبية في البرلمان، فأعلن الرئيس يوشتشنكو بعد ذلك دعوته لإجراء انتخابات نيابية جديدة، تحدد موعدها في الشهر الأخير من العام ٢٠٠٨. ولكن لا أحد يستطيع أن يتنبأ بأن هذه الانتخابات ستحل الإشكال السياسي المستمر في هذا البلد منذ عدة سنوات.

في المقابل، دفع الحدث الجورجي حكومتي كل من بولندا وتشيكيا للإسراع في تفعيل مشروع

الاتفاقيين الخاصين بإقامة شبكة صواريخ مضادة للصواريخ في البلد الأول، وشبكة رادار لرصد الصواريخ في تشيكيا، رغم وجود معارضة شعبية قوية في البلدين، وخاصة في تشيكيا، لمثل هذه الخطوة، علاوة على المعارضة الروسية الحازمة المعلنة لهذه الخطوة الأميركية، والتي تحدثنا عنها. وهذه المعارضة الشعبية ربما تكون قد تراجعت بعض الشيء في ظل محاولات تفسير السلوك الروسي في جورجيا وكأنه سابقة يمكن أن تُستخدم مع دول أخرى في محيط روسيا.

وكان قد جرى، بالفعل، التوقيع في شهر تموز ٢٠٠٨ من قبل كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأميركية، ونظيرها التشيكي كاريل شفاترسينبيرغ على معاهدة إقامة قاعدة رادار على أراضي تشيكيا. وفي النصف الثاني من آب-أي بعد معارك أوسيتيا / جورجيا- وقعت رايس اتفاقية مع وزير الخارجية البولندي، رادوسلاف سيكورسكي، تنص على إقامة عشرة أنظمة مواجهة للصواريخ في بولندا في العام ٢٠١٢.

ملامح خارطة سياسية عالمية جديدة، متعددة الأقطاب

وهكذا، وبالرغم من نفي الأوساط الروسية والأميركية وجود «حرب باردة» جديدة بين البلدين؛ بحجة غياب نزاع أو تنافس أيديولوجي بين البلدين؛ لكون روسيا أصبحت بلداً رأسمالياً، يمكن القول إن العلاقات بين البلدين يشوبها توتر شديد، حيث دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة شد وجذب، مرتبطة بمخاوف روسيا، من وجود

مشروع لمحاصرتها وتعزيز الحضور العسكري الأميركي والأطلسي على مقربة من حدودها، واستمرار طموحات الولايات المتحدة، خاصة في عهد جورج بوش الابن، للحؤول دون تنامي قوة روسيا، وغيرها من القوى الصاعدة مثل الصين؛ التنامي الذي يهدد الهيمنة الأميركية الكونية المنفردة، حسب ما أشرنا إليه أعلاه. لكن الواقع -على ما يبدو- قد فرض أوضاعاً مختلفة وخارطةً سياسية عالمية جديدة غير تلك التي كانت إدارات واشنطن ما بعد العام ١٩٩١ تسعى إليها.

لكنّ انتخاب مرشح الحزب الديمقراطي الأميركي باراك أوباما رئيساً في مطلع تشرين الثاني قد يفتح الباب لشيء من التهدئة في العلاقة بين البلدين، روسيا والولايات المتحدة، وهو ما ألمح إليه الرئيس الروسي ميديديف في أحد تصريحاته. كل ذلك بانتظار أن يتولى أوباما مسؤولياته الفعلية في ٢٠/١/٢٠٠٩ وتبدأ سياسته الخارجية بالتبلور بشكل ملموس.

وكما سبق وأشرنا، فإن هذه الهيمنة الأميركية المنفردة باتت، حسب العديد من المحللين في أنحاء العالم، بما في ذلك في الولايات المتحدة وبريطانيا، جزءاً من الماضي. فقد انتهت مرحلة التفرد الأميركي التي بدأت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أو قبله بقليل، وبات العالم أمام مشروع تبلور صيغة جديدة لتوازن دولي، يختلف المحللون على توصيفه.

فهناك من يتحدث عن مشروع تعددية قطبية تضم القوى الصاعدة في العالم، إلى جانب الولايات المتحدة، وخاصةً روسيا والصين،

والبعض يتحدث عن الاتحاد الأوروبي والهند وربما البرازيل، بالرغم من كون الاتحاد الأوروبي لم يتشكل حتى الآن كقوة سياسية متماسكة. ويذهب محللون آخرون إلى الحديث عن دور لعدد أوسع من الدول، مثل صيغة (ج ٢٠)، التي تضم ١٩ دولة من دول العالم القوية اقتصادياً ومالياً، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي. وتحدث بعض المحللين عن إمكانية حلول هذه الصيغة، أي صيغة (ج ٢٠) عملياً مكان صيغة (ج ٧) القديمة للدول الرأسمالية الأغنى: (الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، كندا)، التي كان قد بدأ العمل بها بصيغة ٦ دول في العام ١٩٧٥ بمبادرة من الرئيس الفرنسي آنذاك، فاليري جيسكار ديستان، على خلفية انعكاسات الحظر النفطي العربي أثناء حرب تشرين الأول ١٩٧٣ ورفع أسعار النفط في العامين ١٩٧٣-١٩٧٤، ثم تمت إضافة كندا لتصبح المجموعة سباعية في العام ١٩٧٦. ولاحقاً أصبحت ثمانية بإضافة روسيا إليها، أي صيغة (ج ٨) + ٧ روسيا.

وهناك من يتحدث عن عالم جديد «لاقطبي»، وتحديدًا ريتشارد هاس، الموظف الكبير السابق في إدارتي بوش الأب والابن، والمدير الحالي لمركز العلاقات الخارجية - المؤسسة الدراسية النافذة في الولايات المتحدة - وذلك في المقال الذي نشره في مجلة (فورين أفيرز)، التي تصدر عن المركز، عدد شهري ٦/٥ للعام ٢٠٠٨، تحت عنوان «عصر اللاقطبية... ماذا سيأتي بعد السيطرة الأميركية».^{٣٣}

الأزمة المالية والاقتصادية الطاحنة

طبعاً، جرت المواجهة العسكرية في القوقاز قبل أن تتخذ الأزمة المالية والاقتصادية الكبيرة في الولايات المتحدة، الناتجة عن تفاقم أزمة الرهن العقاري وبنوك الإقراض والاستثمار، طابعاً درامياً صახباً، إثر انهيارات أواسط أيلول ٢٠٠٨، بدءاً بإفلاس مؤسسة «ليمان براذرز» المالية / المصرفية، إحدى كبريات المؤسسات المصرفية الأمريكية.

وهي الأزمة التي سرعان ما انتقلت إلى أوروبا الغربية، ثم إلى العديد من دول العالم الأخرى، فاتحة الباب أمام جملة من الانهيارات المالية والمصرفية الأخرى في الولايات المتحدة وفي عدد آخر من دول العالم، بدءاً بدول أوروبا، وأمام مرحلة من الانكماش والركود في العديد من هذه البلدان، بما في ذلك بلدان منطقة عملة اليورو، وفي مقدمتها البلد الأقوى اقتصادياً في أوروبا، ألمانيا، وكذلك في اليابان.

واتخذت هذه الأزمة، بالتالي، طابعاً شاملاً، وتوقع العديد من المحللين الاقتصاديين أن يطول مداها، حيث تحدث مسؤولو صندوق النقد الدولي ومؤسسات دولية مختصة أخرى عن احتمال استمرارها حتى أواخر العام ٢٠٠٩، على الأقل. وقد بات واضحاً من تصريحات العديد من المسؤولين - بما في ذلك رؤساء دول ووزراء أوروبيين، وليس فقط مسؤولي روسيا، الذين عبّروا عن رأيهم بقوة حول ضرورة إحداث تغيير جاد في النظام المالي العالمي الساري منذ نهايات الحرب العالمية الثانية - أن هذا النظام المالي لم يعد ملائماً للعالم الراهن.^{٤٣}

ومن المؤكد، كما سبق ونقلنا عن جون غراي، أن مرحلة الهيمنة الأميركية على الوضع الاقتصادي العالمي أصبحت، هي أيضاً، جزءاً من التاريخ، وأن قوى أخرى صاعدة في العالم، وخاصة في آسيا، تطالب بنظام أكثر توازناً، بما في ذلك روسيا، كما أشرنا، والتي هي دولة آسيوية بمقدار ما هي أوروبية.

وقد اعتبر المسؤولون الروس، سواء الرئيس ديميتري ميدفيديف أو رئيس الحكومة فلاديمير بوتين، أن هناك حاجة، فعلاً، إلى صيغة مختلفة، وذهبوا في بعض تصريحاتهم إلى حد المطالبة بالتخلي عن الدولار كعملة رئيسة. لكن هذه المسألة ستحتاج إلى وقت لبلورتها، وهو ما ستقوم به الاجتماعات الدولية المتتالية المقترحة للتداول بشأن الوضع الاقتصادي العالمي، بدءاً من الاجتماع الذي انعقد في أواسط تشرين الثاني ٢٠٠٨ في واشنطن لمجموعة العشرين (ج ٢٠) التي تضم، كما ذكرنا، الاتحاد الأوروبي، و١٩ دولة من الدول الغنية، أو تلك الصاعدة اقتصادياً أو ذات الاحتياطي النقدي الكبير، من كافة القارات. وتشكّل مجموعة العشرين، بالإضافة إلى أعضاء مجموعة الثماني والاتحاد الأوروبي من ١١ دولة أخرى، هي الصين والهند وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وأستراليا والمملكة السعودية وتركيا وجنوب إفريقيا والبرازيل والمكسيك والأرجنتين. ويشكّل سكان مجموعة العشرين ثلثي سكان العالم، وتنتج قرابة ٩٠ بالمئة من الناتج الداخلي الإجمالي العالمي، وتستحوذ دولها على ٨٠ بالمئة من تجارة العالم، باحتساب التجارة

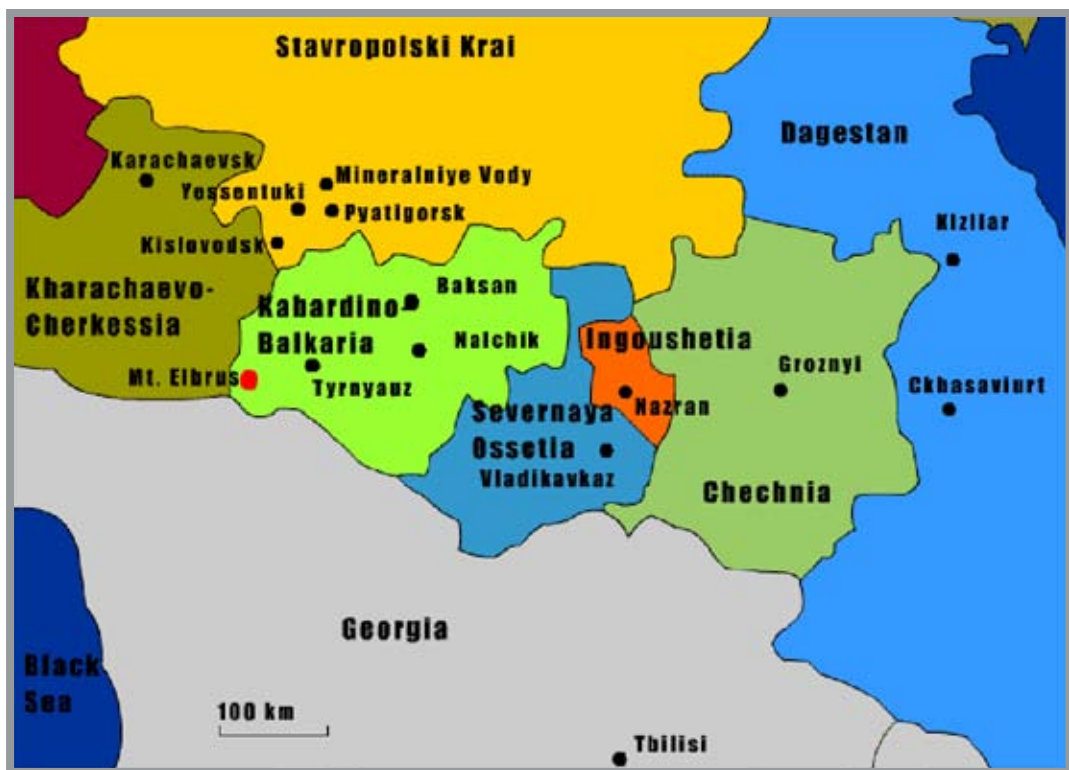
الداخلية بين دول الاتحاد الأوروبي .

يبقى أن نرى كيف ستتطور كل هذه السياسات بعد أن تبدأ إدارة أوباما الأميركية في ممارسة مهامها في أواخر الشهر الأول من العام ٢٠٠٩ . وكان العديد من المحللين الجادين قد رأوا في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية انهياراً مدوياً للسياسة الاقتصادية التي أطلق عليها تعبير «الليبرالية الجديدة»، والتي كانت رئيسة الحكومة البريطانية السابقة مارغريت ثاتشر (١٩٧٩-١٩٩٠) والرئيس الأمريكي الجمهوري رونالد ريغن (١٩٨١ - ١٩٨٩) أبرز دعائها ومطبقيها في الربع الأخير من القرن العشرين، المرحلة التي شهدت انطلاق ما تم التعارف على تسميته تعبير «العولمة» .

وفيما يرى المحللون اليساريون، وحتى بعض غير اليساريين، أن العاصفة المالية والاقتصادية هذه هي أعمق من كونها عرضية، وأنها مؤشر على أزمة عميقة في النظام الرأسمالي، إلا أن الظروف الذاتية للقوى الداعية لتجاوز النظام

الرأسمالي لا تتيح - في الأمد القريب على الأقل - سوى محاولة إصلاح ما يمكن إصلاحه من النظام الاقتصادي العالمي القائم حالياً؛ نفاذاً لما هو أسوأ، وإبعاداً لشبح أزمة ١٩٢٩-١٩٣٣ الطاحنة . ومن المعروف أن تلك الأزمة الاقتصادية الكبرى، التي انطلقت، أيضاً، من الولايات المتحدة، شهدت مآسي رهيبية في أنحاء العالم، مع انتشار المجاعات والفقر والبطالة . وكانت هذه الأزمة، في حينه، أرضية خصبة لصعود أنظمة استبدادية ودموية في قلب العالم الرأسمالي المتطور، وخاصة في أوروبا، مع صعود نجم هتلر والنازية في ألمانيا، وأنظمة شبيهة في بلدان أخرى .

فمن المؤكد أن العام ٢٠٠٨ سيُسجل كمنعطف كبير في تاريخ العالم . ولكن . . . إلى أين؟ من المبكر الإجابة عن هذا السؤال . أما ما هو مؤكد، فهو أن العالم سيكون، بعد هذا المنعطف الذي شكّله أحداث هذا العام، مختلفاً عن العالم الذي كان قائماً قبله .



الخارطة السياسية لمنطقة القوقاز .



خارطة أنابيب نقل النفط والغاز عبر القوقاز .



خارطة فرنسية للصراع في جورجيا وجنوب القوقاز .



بحر قزوين ومحيطه الجغرافي .

- 1 Walberg, 2008
- 2 Milne, 2008
- 3 Kennedy, 2008
- 4 Gray, 2008
- 5 Beaumont, 2008

٦ خطاب الرئيس الأميركي للكونغرس في السادس من آذار العام ١٩٩١ حول النظام العالمي الجديد. يمكن قراءته من موقع www.al-bab.com

- 7 Fukuyama, 2008

٨ منذ السنوات الأولى للقرن العشرين بالنسبة لإيران، أي قبل الحرب العالمية الأولى، ومنذ العقد الثالث، أي العشرينيات، بالنسبة للعراق، والعقد الرابع، أي الثلاثينيات، بالنسبة للبحرين، ثم للعربية السعودية. فيما لحقت بلدان الخليج الأخرى بالركب النفطي لاحقاً، أي بعد الحرب العالمية الثانية. Venn, 1986 .

- 9 Yergin, 1991

١٠ كان أبرز المبادرين لبناء أولى السيارات، التي تدير وفق نظام الاحتراق الداخلي، الصناعات الألمانية كارل بنز - تُلَفَظ بيتس -، وما زالت إحدى السيارات التي أنتجتها من بين السيارات الأشهر في العالم، وقد حملت اسم (مرسيدس) منذ أن بدأت شركة كارل بنز تصنيعها في العام ١٩٠١، ثم تحوّل اسمها ابتداءً من العام ١٩٢٦ إلى مرسيدس بنز، أو بيتس، على اسمه واسم شركته، وهو الاسم الذي ما زالت تُعرف به هذه السيارة الألمانية حتى الآن.

١١ "نابوكو" هو اسم عمل أوبرالي شهير للموسيقي الإيطالي البارز جوزيبي فيردي. وكلمة نابوكو هي اختصار لاسم نابوخذ نصر، حاكم بابل الكلداني في النصف الأول من القرن السادس قبل الميلاد، صاحب الإنجازات المعروفة

- 12 Chow, 2008

١٣ انظر الخبر على موقع صحيفة (يديعوت أحرونوت) الإسرائيلية على الإنترنت - ٢٠٠٨/٨/١٠.

١٤ المعلومات مستقاة من موقع موسوعة ويكيبيديا تحت مدخل "قوقاز"، "Caucasus"

١٥ روسيا، بحدودها الحالية، هي بلد متعدد القوميات واللغات والأديان، وإن كان الروس أغلبية كبيرة فيها (في روسيا قرابة ١٦٠ قومية وإثنية يتكلم أفرادها زهاء المئة لغة، ومع أن اللغة الروسية هي اللغة الرسمية على صعيد البلد ككل، إلا أن هناك لغات أخرى معترفاً بها كلغات رسمية في بعض الجمهوريات والمناطق الإثنية داخل روسيا الاتحادية. ومن حيث الدين، فإن الإسلام هو الدين الثاني في روسيا بعد المسيحية الأرثوذكسية، ويُقدّر عدد المسلمين في روسيا بما بين ١٥ و ٢٠ مليون نسمة من أصل ١٤٢ مليون مواطن في روسيا، أي بين ١٠ و ١٤ بالمئة من السكان.

- 16 "Putin Deplores Collapse of USSR"- BBC News Online- 25 April 2005.

١٧ انظر الخبر في صحيفة دير شبيغل في ٢٠٠٨/٩/١٥

١٨ ٥١ دولة من أصل ١٩٢ دولة، ليس من بينها سوى دولة

ABRAHAMYAN, Gayane, 2008. "In Wake of Georgia War, Armenia Faces Hobson's Choice", Eurasianet, (10 September 2008).

BEAUMONT, Peter, 2008. "The Week that Buried the New World Order"- The Observer, London, (31 August 2008).

BEEHNER, Lionel, 2007. "U.S.-Russia Interests on Collision Course», Council on Foreign Relations, (14 February 2007).

CHOW, Edward C., 2008. "An Oil Crossroad in the Cross Hairs", Center for Strategic and International Studies (CSIS), (15 August 2008).

ENGDAHL, F. William, 2008. "Russia, Europe and USA: Fundamental Geopolitics", Global Research, (4 September 2008).

FUKUYAMA, Francis, 2008. "They Can Only Go So Far", Washington Post, (24 August 2008).

GRAY, John, 2008. "A Shattering Moment in America's Fall from Power", The Guardian, (28 September 2008).

HASS, Richard, 2008. "The Age of Nonpolarity-What will follow U.S. Dominance", Foreign Affairs, May/June 2008.

ISMAILZADE, Fariz, 2008. "Georgia War Ruin West's Image in Azerbaijan", Central Asia-Caucasus Institute (CACI), (3 September 2008).

KENNEDY, Paul, 2008. "Georgia is Important. But What it Tells us about Global Politics is Far More so", The Guardian, (16 August 2008).

KHACHTRIAN, Haroutiun, 2008. "Armenian Society Shares Common Views on Georgian-Russian War and its Consequences", Central Asia Caucasus Institute (CACI), (3 September 2008).

MARITRA, Ramtanu, 2005. "U.S. Scatters Bases to Control Eurasia", Asia Times Online, (30 March 2005).

MILNE, Seumas, 2008. "Georgia is the Graveyard of US Unipolar World", The Guardian, (28 August 2008).

TYLER, Patrick E., 1992. "U.S. Strategy Plan Calls for Insuring No Rivals Develop", The New York Times, (8 March 1992).

VENN, Fiona, 1986. Oil Diplomacy in the Twentieth Century, MacMillan, London.

WALBERG, Eric, 2008. "The Ghost of Stalingrad... Russia is determined to bring NATO's Expansion Eastward to a Halt", Al-Ahram Weekly (18 September 2008).

WEITZ, Richard, 2008. "GUAM and the Georgian War", Central Asia-Caucasus Institute (CACI), (20 August 2008).

YERGIN, Daniel, 1991. The Prize- The epic quest for oil, money and power, Simon & Schuster, London.

- 29 Khachtrian, 2008
30 Abrahamyan, 2008
31 Weitz, 2008
32 Ismailzade, 2008
33 Haas, 2008

٣٤ ومعروف أن النظام المالي والنقدي الحالي انبثق عن اتفاق بریتون وودز، على اسم البلدة الواقعة في ولاية نيو هامبشير في الولايات المتحدة، التي انعقد فيها المؤتمر المالي والنقدي الدولي في الشهر السابع من العام ١٩٤٤، في أواخر الحرب العالمية الثانية، وهو الاتفاق الذي أرسى النظام المالي الدولي اللاحق والقائم على مركزية العملة الأميركية ودور مؤسسات، تحل فيها واشنطن موقع نفوذ رئيسي، أقيمت بعد ذلك، وخاصة صندوق النقد الدولي ثم البنك الدولي. ويرى العديد من المسؤولين في الدول الغنية أو الصاعدة في العالم أن نظام بریتون وودز بات يحتاج إلى تغييرات جذرية، وإعادة الاتفاق على نظام نقدي ومالي عالمي جديد تتوزع فيه المسؤوليات بشكل أوسع، خاصة وأن الولايات المتحدة تعاملت مع اتفاق بریتون وودز بشيء من الخفة، خاصة بعد أن قرر رئيسها في العام ١٩٧١، ريتشارد نيكسون، فك ارتباط العملة الأميركية بالذهب، بقرار انفرادي. وتواصلت بعد ذلك الخطوات الانفرادية الأميركية، التي كانت تجعل العديد من دول العالم الأخرى تغطي العجز في موازنتها، من خلال شراء سندات الخزينة الأميركية وتقديم القروض للولايات المتحدة والاستثمار في مؤسساتها المالية المختلفة. وهو ما يفسر هذا الامتداد السريع للأزمة الأميركية المنشأ إلى بلدان عديدة في العالم، بدءاً ببلدان أوروبا واليابان.

عربية واحدة هي الإمارات العربية المتحدة، وأربع دول إسلامية أخرى فقط، هي تركيا وألبانيا وأفغانستان والسنگال، في حين لم تعترف غالبية الدول العربية والإسلامية بانفصال كوسوفو؛ لأسباب مفهومة؛ لها علاقة بالخشية من تشجيع انفصال مناطق إثنية وقومية ودينية موجودة داخل حدود العديد من هذه الدول، مثل كردستان العراق وجنوب السودان ومناطق البربر في بلدان شمال إفريقيا المغربية، الخ. والاعتبار ذاته جعل بعض الدول الأوروبية، من بينها إسبانيا وقبرص، تمتنع عن الاعتراف باستقلال كوسوفو

١٩ مصدر سابق

- 20 Engdah, 2008
21 "10 Reasons Why Russia Can't Trust Uncle Sam"- Moscow News- 262007/07/.
22 Beehner, 2007
23 انظر وقائع المؤتمر على موقعه على الشبكة securityconference.de
24 Maitra, 2005
25 Tyler, 1992
26 "Wolfowitz Doctrine"- Wikipedia, free encyclopedia online.

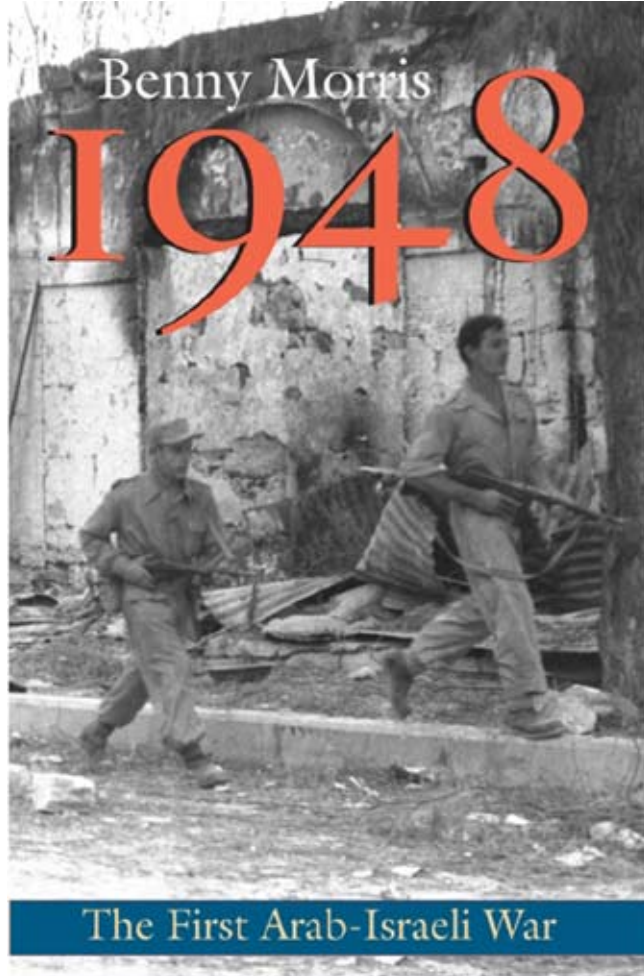
المقصود بـ"أورو/ آسيا" طبعاً هو الكتلة المتواصلة للقارتين الأوروبية والآسيوية، والتي كان الاتحاد السوفييتي يشغل معظم قسمها الشمالي، من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ.

٢٧ التعبير المستعمل، بالإنكليزية، هو "أغريسيف"، التي لا تُترجم دائماً بمعنى "عدوانية" في اللغة السياسية الأميركية، كما هو معناها الحرفي المؤلف

٢٨ مصدر سابق

١٩٤٨: تاريخ الحرب العربية الإسرائيلية الأولى 1948: A History of the First Arab Israeli War

مراجعة: سياسات



الكاتب: بني موريس Morris Benny
الناشر: Yale University Press ، New Haven and London

تاريخ النشر: ٢٠٠٨

عدد الصفحات: ٥٢٤

بني موريس هو أحد المؤرخين الإسرائيليين الأكثر شهرةً حين يتعلق الأمر بتاريخ نشوء إسرائيل على أنقاض الشعب الفلسطيني. وقد اشتهر بكتابات المبكرة مديناً سياسة العصابات الصهيونية في طرد الفلسطينيين من قراهم وبلداتهم، وهو يعود بكتاب جديد يناقش فيه وجهة نظره السابقة؛ ويدافع عن طرد الفلسطينيين بوصفه نتيجةً غير مقصودة لحرب ضروس كان اليهود فيها يدافعون عن أنفسهم. وبني موريس حكواتي جيد؛ فهو يسرد حكاية الحرب بتفصيل دقيق معتمداً على الوثائق والتصريحات والمواقف بلغة رشيقة مشوقة ليصل دائماً إلى خلاصاته الوحيدة في الكتاب التي يريد أن يظهر فيها وكأنه يطهر نفسه من الإثم الذي ارتكبه في كتاباته السابقة، عندما أدان العصابات الصهيونية وكشف عن نيتها المسبقة بتطهير القرى والمدن الفلسطينية من سكانها. والكتاب المسرود بطريقة الكتابة العسكرية التي تروي حكايات الحروب يستعرض المراحل التي سبقت الحرب من مرافعات أيديولوجية وقانونية، إلى اللحظات الحاسمة قبل انفجار البركان ومن ثم اندلاع الحرب ونتائجها ودوافع اللاعبين فيها. وبالطبع كل ذلك من وجهة نظر مسبقة منحازة.

ومنذ الفصل الأول في الكتاب والمخصص

لما يسميه موريس «المزاعم المتناقضة: الخلفية التاريخية» فإن موريس يجتهد في توضيح الحقوق اليهودية في فلسطين خاصةً حقهم التاريخي. ومنذ الفقرة الأولى في الكتاب، يخاطب موريس العقل المعرفي الأوروبي ويضع تطور الصهيونية بوصفها حركةً قوميةً ضمن النسق العام لظهور القوميات الأوروبية في القرن التاسع عشر. ثم تأتي الفقرة الثانية المفعمة بالديماغوجية والدعاية الضيقة. لنقرأ: «ولد الشعب اليهودي في أرض إسرائيل التي حكمها مدة ثلاثين قرناً من الزمن بين الأعوام ١٢٠٠ قبل الميلاد وحتى القرن الثاني بعد الميلاد. والرومان الذين استولوا على البلاد وسيطروا عليها وقمعوا الثورات اليهودية المتعاقبة في القرن الأول والثاني بعد الميلاد أعادوا تسمية البلاد باسم فلسطين... في محاولة لفصل اليهود الذين تم إبعاد أغلبهم عن أرضهم. وشاع اسم فلسطين بين غير اليهود». وموريس -كما سنلاحظ خلال عرض هذا الكتاب- لا يتورع عن الزجّ ببعض المغالطات دون مناقشتها مثل أن يقول في الاقتباس السابق إن اليهود حكموا البلاد ثلاثة عشر قرناً من الزمن. والمعروف أن حكم الدولة اليهودية لم يدم سوى أقل من قرن. ومثل أن يقول إن الشعب اليهودي ولد في أرض فلسطين. وهو كلام يناقض الواقع ويناقض حتى الرواية التوراتية. فالشعب اليهودي جاء إلى أرض مأهولة بحضارة عريقة وقدم مع قدوم إبراهيم عليه السلام ولم يعيش في فلسطين أكثر مما عاش خارجها. ناهيك عن مغالطة التسمية التي يقترح موريس أنها جاءت نكايَةً بالشعب اليهودي.

مثل هذه المغالطات الافتتاحية تحكم منطق موريس في كتابه حتى الكلمة الأخيرة فيه. ويواصل موريس في فصله الأول تقديم قراءة تاريخية منحازة بشكل سافر للرواية الصهيونية. فهو مثلاً يقول إنه في القرن التاسع عشر كانت غالبية اليهود تعيش في مدينة القدس فيما عاش أكثر من ٨٠ بالمائة من العرب في مناطق زراعية وريفية غير حضرية. هل يريد أن يقول شيئاً من وراء ذلك؟ بالطبع هو يعيد الاسطوانة المشروخة التي مفادها أن المهاجرين اليهود هم من جاؤوا بالحضارة إلى فلسطين. وحين يتعرض للكيفية التي اشترى من خلالها اليهود أرض فلسطين فإنه يحاول جاهداً تقديم صورة مخالفة للسائد عن الثراء الفاحش لليهود العالم واحتكارهم الثروة والمال. فيقول إن الآباء الأوائل للحركة الصهيونية التي نمت وترعرعت في شرق أوروبا كانوا فقراء. يحاول موريس أن يناقض أطروحاته السابقة حول ذلك ويقول: إن اليهود كانوا أقل تعداداً واستعداداً وتحصناً، ويجتهد وهو يوفر المادة التاريخية حول ذلك. وموريس يحاول زعزعة اليقين السائد في القراءة التاريخية والقائل: إن الجميع على قناعة بأن الحرب كانت نتيجتها محسومة سلفاً لصالح اليهود المدججين والمدرّبين مقابل الفلسطينيين العزل. وهو اليقين نفسه الذي كتبه موريس في كتابه السابق حول اللاجئين حين يكتب: إن كلّ المراقبين يهوداً وبريطانيين وفلسطينيين وعرباً يتفقون على أن الفلسطينيين عشية الحرب كانوا عاجزين عن هزيمة الصهيونية. كان الفلسطينيون ببساطة ضعفاء. وهو في كتابه

السابق مثلاً يورد أن عصابات اليهود كانت مكونة من ١٠٠ ألف مسلح بكامل ذخيرتهم أو ٢٥ ألف مسلح في بداية الاعتداءات على العرب فيما لم يكن عدد المسلحين العرب ليزيد على ١٠ آلاف أو ٢٠ ألفاً في أحسن الأحوال. وعليه فقد كان من المنطقي أن يفوز اليهود. هكذا كان يعتقد موريس قبل أن يتلاعب بالوثائق ويقلب الأوراق مرة أخرى ليقوم بقص اقتباس من هنا وعبرة من هناك لإثبات أن الاعتقاد السائد في ذلك الوقت كان يقول إن اليهود كانوا سيخسرون الحرب لو خاضوها؛ لأنهم كانوا أقل عدداً والعرب أكثر عدداً وأفضل تسليحاً. والنتيجة المنطقية لذلك هي أن اليهود فازوا بالحرب لعدالة قضيتهم. ورغم أن موريس لم يقل هذا ولكنه يقترح كما في أماكن كثيرة من كتابه أن العرب الفلسطينيين لم يكونوا على مستوى كاف ليدركوا «وطنيتهم» القائمة على فكرة الاستقلال والتحرر، وأن المحرك الأساسي لقتالهم كان طرد اليهود فقط. في المقابل كان اليهود مدفوعين بهاجسهم الوطني في بناء دولة اليهود على «أرضهم التاريخية». مثلاً حين يصف موريس شعور اليهود وسعادتهم في «إجبار» المجتمع الدولي على إصدار قرار تقسيم فلسطين ويصف حالة شوارع تل أبيب والشباب الذين رقصوا حتى الصباح لا يفوته أن يقتبس قول أحد أركان الوكالة اليهودية وهو يتحسر رغم هذا الانتصار على اضطرارهم في حالة الموافقة عليه إلى فقد بقية أرض إسرائيل التاريخية التي ستذهب للعرب. مرة أخرى فإن موريس يجتهد في إثبات عكس ما كان يقوله بالتركيز على عدم ارتكاز اليهود

إلى تفوقهم العددي والعنادي، كما كان الاعتقاد سائداً، بل إن الحال كان أن العرب وفق موريس قد أوقعوا باليهود خسائر موجهة في البداية وأن اليهود فقط استطاعوا في الجولة الثانية استرداد قوتهم. فالعرب كانوا يتصرفون وفق عقيدة الجهاد التي تملي عليهم قتال اليهود سواء رضوا بالصلح أم لم يرضوا. والعرب ورغم سوء الترتيب وعدم وضوح الخطط كانوا سيدمرون إسرائيل، الدول الوليدة، لو استطاعوا. وموريس يبنّي مزاعمه على الرغبة وليس على المقدرة. وينسى أن الحرب هي «إمكانيات» وليست رغبات. بالطبع دون أن يقول الحقيقة التي تؤكد رغبة اليهود الفعلية في طرد الفلسطينيين من بلادهم بأي ثمن وبأن المذابح التي تمت في دير ياسين والقببية وغيرها كانت تقصد إشاعة الرعب في قلوب الفلاحين البسطاء لحملهم على ترك بلداتهم وقراهم وحقولهم. وموريس لا يفوته في ذلك تزوير الحقيقة بخصوص مذبحه مثل دير ياسين حيث يحاول أن يقلل من حجم الضحايا والدمار الذي لحق بالقرية والسكان. وخلاصته في ذلك واضحة وهي أن العرب ضخموا القضية وأعطوها بعداً إعلامياً أكبر من حجمها؛ لأسباب سياسية دعائية واضحة تهدف إلى تصوير البشاعة التي يتصف بها اليهود. وبالنسبة لموريس هذا مجرد افتراء على الحقيقة. (انظر الصفحة ١٢٨).

هذا يثبت كما يريد موريس أولاً أن العرب كانوا هم من بدؤوا الحرب والهجوم على اليهود وهو ما يحاول موريس جاهداً إثباته بالوقائع المنزوعة عن الحقيقة وعن السياق. وهو يعزز هذا ببعض الاقتباسات التي تقترح أن اليهود كانوا سيخسرون

الحرب مثل إشارته إلى تحذير وزير الخارجية الأميركي في حينه جورج مارشال لليهود من أنهم قد يخسرون الحرب أو إشارته إلى تقرير مجهول لـ(سي.آي.إيه) يحمل النتيجة نفسها. بالطبع مغفلاً عشرات آلاف التصريحات والعبارات العنصرية التي كان يطلقها قادة العصابات الصهيونية بحق الشعب العربي الفلسطيني وكيف سيقتلونه من أرضه ويرمونهم في الصحاري. ومن خلال ذلك يحاول موريس تزيف الحقيقة وتصوير قتال اليهود ضد الجيوش العربية بأنه قتال أسطوري استبسل فيه حراس المستوطنات في الدفاع عن تحصيناتهم الخفيفة والبسيطة. فهو كثيراً ما يصور بكلمات رقيقة ومفعمة بالبطولة كيف تصدى حراس مستوطنة ما لهجوم عربي؛ مثل وصفه لصد الحراس اليهود لهجوم الجيش المصري على مستوطنة (ياد مرخادي) و(نيقبا). وهي معركة بالكاد كانت تذكر ضمن معارك النكبة، لكن بني موريس يريد أن يظهر البسالة والبطولة اليهودية أمام القوة العربي؛ لأن النتيجة التي يريدونها هي أن العرب كانوا هم من أرادوا استكمال الحرب وطرد اليهود وليس العكس. هذه البطولة هي ما يعززه موريس حتى حين يختار ألبوم الصور الذي يفضل وضعه في وسط الكتاب؛ فنرى صورة الحارس والحارسة الإسرائيليين في إحدى مستوطنات النقب وصورة مجموعة من المهاجرين يتدربون. والصورة التي تعكس الحقيقة هي صورة مجموعة من المستوطنين اليهود يعيشون في خيم ويكتب موريس تحتها: صورة لمجموعة من اللاجئين اليهود الذي هجروا من ديارهم نتيجة حرب العام ١٩٤٨.

لتنقلب الحقيقة رأساً على عقب. وموريس يرکز في خلاصاته على وجود لاجئين يهود طردوا من المناطق التي سيطر عليها العرب خلال الحرب، منساقاً بذلك وراء الدعاية الصهيونية ومنتكراً للحقيقة التاريخية. لكن وفق تحليل موريس فقد تم استيعاب اللاجئين اليهود الذين طردوا من أماكن سكنهم عشية الحرب في الأماكن التي تقع ضمن سيطرة القوات الإسرائيلية. وعليه فإن أزمة اللاجئين الفلسطينيين هي في المحصلة وفق فهم موريس الجديد أزمة الجيوش العربية التي لم تستوعب اللاجئين الفلسطينيين ولم توطنهم وتوفر مسكناً لهم، كما فعلت ال(هاغانة) بتوطين اللاجئين اليهود.

وفي الفصل الثاني يناقش موريس انتقال ملف فلسطين إلى أروقة الأمم المتحدة بعد قرار بريطانيا في شباط ١٩٤٧ رفع الأمر إليها. ويستعرض موريس موقف بريطانيا ودوافعها ومن ثم طبيعة اللجان التي شكلتها الأمم المتحدة لحل الأزمة الفلسطينية. ففي الرابع عشر من شباط من العام ١٩٤٧ قررت بريطانيا رفض يديها عن فلسطين ورمي المشكلة في حجر الأمم المتحدة. وموريس يحاول أن يصور هذا القرار ضمن معطيات دعاية البطولة اليهودية المتمثلة في حرب تحرير البلاد من القوات البريطانية. ورغم معارضة الجنرالات لانسحاب بريطاني قد يفتح الباب أمام تدخل سوفيتي خاصة وأن العالم كان على عتبات الحرب الباردة إلا أن الحكومة البريطانية أشارت إلى أنها لن تتمكن من الاستمرار في حماية البلاد وفرض سيطرتها عليها ضمن المعطيات المتوفرة.

والشيء الذي يقترحه موريس هو أن ضربات ال(أرغون) و(شتيرون) الموجعة كانت وراء القرار البريطاني. بالطبع بجانب سلسلة الهجمات التي شنتها ال(هاغانة) بين سنتي ١٩٤٥ - ١٩٤٦. بعبارة مختلفة ورغم أن موريس يسرد أسباباً أخرى يقترحها المؤرخون إلا أنه يتركنها مع الانطباع القائل إن قرار بريطانيا كان انتصاراً لحرب المقاومة اليهودية ضد القوات البريطانية. أي تحريف لمسار التاريخ هذا؟!.

ثمة خطأ من البداية اقترفته المجموعة الدولية بالنظر إلى القضية الفلسطينية بوصفها قضية صراع داخلي بين السكان اليهود والسكان العرب، وهو الخطأ نفسه الذي ينطلق منه موريس في فهمه لتحليل المواقف الدولية. عموماً كما يشير الكتاب ووفق ما هو شائع ومعروف فإن غاية التدخل الدولي كانت تقسيم فلسطين إلى دولتين واحدة لليهود وأخرى للعرب وتبقى القدس مدينة دولية وفق ما عرف لاحقاً بقرار التقسيم الصادر في ٢٩/١١/١٩٤٧ بالقرار رقم ١٨١. ويناقش موريس طبيعة عمل لجنة الأمم المتحدة الخاصة حول فلسطين والمعروفة اختصاراً بـ (UNSCOP) وموقف العرب الراض للتعامل معها، في مقابل موقف اليهود الذي شجّع عملها ووفر لطاغم وأفراد اللجنة مساعدين من الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية. وكيف نجح اليهود في تشكيل ضغط على اللجنة لتقسيم فلسطين. وموريس يقدم تحليلاً للطريقة التي تعاملت بها الوكالة اليهودية مع قضية تجميع الأصوات الداعمة لقرار التقسيم في الجمعية العمومية. فعند بداية

مداولات القرار في الجمعية العمومية لم تكن تتوفر للقرار غالبية ثلثي الأصوات التي يتطلبها، ويشرح موريس الدبلوماسية النشطة التي قامت بها الحركة الصهيونية في استقطاب دول من أميركا اللاتينية وإفريقيا لصالح القرار.

في الفصل الثالث يناقش موريس المرحلة الأولى مما يسميه «الحرب الأهلية» في الفترة الواقعة بين تشرين الثاني ١٩٤٧ وأذار ١٩٤٨ وهي الفترة التي أعقبت صدور قرار التقسيم.

ويقترح موريس في ثانيا تحليله أن الرفض العربي والفلسطيني لقرار التقسيم الذي أجاز إقامة دولة إسرائيل مردّه الرفض العربي والإسلامي لوجود اليهود. وموريس يتحدث هنا عن أن هذا الرفض متجذّر في فكرة الجهاد ضد اليهود وفي العداء للسامية. فالدولة التي ستولد كانت ترى بأعين العرب أنها ترجمة للحروب الصليبية وأنها بؤرة للتدخل الغربي إلى جانب كونها دولة اليهود المنبوذين. بالطبع موريس يعرف أنه يعزف على نغمة «الإرهاب» والتعصب الديني التي تسود في الدراسات الاستشراقية حول الثقافة العربية. وهو كما أثر على نفسه ينتقل من عمله كمؤرخ إلى الديماغوجية والتنظير الإعلامي الصرف الذي ينافي الحقيقة.

وهو في هذا الفصل يرمي باللوم على العرب؛ لأنهم من بدأ الحرب ضد المستوطنات الصهيونية للتعبير عن رفضهم قرار التقسيم الذي اعتبره اليهود انتصاراً. فهو يسرد حوادث متفرقة للهجوم على حافلات يهودية من قبل جماعات فلسطينية في يافا والقدس وحيفا (ص ٧٦). وموريس بذلك

يقلب التاريخ رأساً على عقب وكأن الفلسطينيين كانوا هم من أراد ترحيل اليهود ولم يكونوا يردون على اعتداءات المستوطنين التي تهدد حياتهم وممتلكاتهم. وهو يقدم صورة جميلة للمجتمع الصهيوني المنظم والمنتج والفاعل، مقابل المجتمع الفلسطيني غير المنظم وغير واضح الأهداف والمقاصد والذي تأكل الصراعات الداخلية أطرافه وفاعليه. (ص ٨٤ - ٨٥). عموماً وكما يزعم موريس فإن الفترة الأولى من الحرب تميزت بهجوم عربي فلسطيني شديد فيما اكتفى اليهود بالدفاع عن أنفسهم وبردة الفعل. (انظر الصفحة ١٠٢ - ١٠٣) وهو بذلك يؤسس لرغبته في تبرير الهجوم العنيف الذي شنته العصابات الصهيونية ضد الفلسطينيين العزل بعد ذلك في شهري نيسان وآيار وتدميرها أكثر من أربعمئة قرية ومدينة. لكن ما يفوت موريس هو حقيقة أن الشعب الفلسطيني الذي يصفه في الفصل الأول بالقروي والريفي لم يكن يمتلك الأسلحة ولا التدريب الذي هو ذاته يتحدث عنه في بعض المواضع من كتابه والذي تمتعت بها العصابات الصهيونية لا سيما أن الكثير من عناصرها شاركوا في قوات الحلفاء وتلقوا تدريباً عسكرياً غريباً في جيوش قوية.

ويخصص بني موريس الفصل الرابع من كتابه لمناقشة ما يسميه «المرحلة الثانية من (الحرب الأهلية)» في نيسان ومنتصف آيار ١٩٤٨. وقبل الخوض في تفاصيل الحرب يستعرض موريس المزاج السياسي الذي ساد عقب صدور قرار التقسيم، فهو يشير مثلاً إلى أن الإدارة الأميركية ترددت في تنفيذ القرار ومن ثم انقسمت على

نفسها بين موقف ترومان المؤيد وموقف الخارجية الذي يدعو للتريث. فمثلاً يذكر موريس مداخلة وران أوستن ممثل الولايات المتحدة في مجلس الأمن محذراً من تطبيق قرار التقسيم وداعياً إلى وضع فلسطين تحت حكم مجلس الوصاية. وهو ما اعتبرته الحركة الصهيونية تصريحاً عدوانياً يجب مقاومته بكافة السبل الدبلوماسية فيما رحب العرب بالاقتراح (ص ١١٦ - ١١٧). غير أن الرغبة الدولية مدفوعة بحلفاء الصهيونية في أعمال القرار قادت المزاج العالمي. ويخصص موريس بقية الفصل الطويل للحديث عن عمليات ال(هاغاناة) حتى لحظة إعلان الاستقلال. وقبل أن يفعل ذلك لا يفوته تبرير ما يسميه انتقال ال(هاغاناة) من الدفاع إلى الهجوم. لنقرأ: «إن انتقال إستراتيجية ال(هاغاناة) كان يركز في النصف الأول من نيسان إلى أن كل فعل كان على ما يبدو ردة فعل لتحدٍ محليٍّ معين. ولكن في نهاية الفترة كان من الواضح أن تغييراً جذرياً على صعيد المفاهيم قد حدث وأن ال(يوشيفا) قد انتقلت إلى مرحلة العدوان وتخوض حرباً من أجل السيطرة». (ص ١١٨ - ١١٩). ثم يناقش الكاتب (الخطة د) والتي وضعها ال(هاغاناة) للسيطرة على القرى والبلدات العربية. ويخالف موريس قناعاته الأولى في كتاباته السابقة فيركز على أن (الخطة د) كانت تقصد حماية التجمعات اليهودية التي نص قرار التقسيم على أن تكون ضمن نطاق الدولة اليهودية. وأن أي انزياح باتجاه الأماكن المخصصة للدولة العربية كان نتيجة ظروف ميدانية في المعركة. ويناقش موريس حرب العصابات الصهيونية على

المدن العربية: (يافا وحيفا وطبرية وصفد وبيسان . . .). وكما يقول موريس في نهاية الفصل فإن «نتيجة الشهور الخمسة والنصف من القتال بين السكان العرب الفلسطينيين والمتطوعين الأجانب وبين ال(يوشيفا) كانت نصراً مدوياً لليهود. فقد تم سحق القوة العسكرية العربية الفلسطينية وتمزيق المجتمع الفلسطيني وهروب الكثير من السكان المحليين». (ص ١٧٩) بالطبع فالفصل ينتهي بإعلان استقلال بن غوريون. وربما ليس للمفارقة فإن ترومان سيعترف بالدولة الجديدة بعد ١١ دقيقة من إعلان بن غوريون قيام دولة إسرائيل على أنقاض الشعب الفلسطيني.

يخصص الكاتب الفصل الخامس لمناقشة ما يسميه «الغزو العربي الكبير» في الفترة بين ١٥ أيار و١١ حزيران ١٩٤٨. الذي يناقش فيه الكاتب الحرب بين الجيوش العربية وبين الدولة العبرية الوليدة. ويقرّ موريس منذ البداية بأن الجيوش العربية (باستثناء الأردن) لم تكن مستعدة أصلاً للحرب؛ لأن الجيوش العربية لم تكن قد تأسست من قبل الدول الاستعمارية خاصة بريطانيا وفرنسا لتحارب، وأن تحضيرها للحرب جاء فقط بعد بداية الحرب الباردة. (ص ١٨٣) كما يعترف موريس بأن الجيوش العربية لم تكن لديها أية خطة متفق عليها حين دخلت إلى فلسطين. كما أن الجيوش العربية أهملت دور السكان الفلسطينيين في الحرب (ص ١٩٥) ثم ينتقل الكاتب لمناقشة استعدادات كل طرف وقوته قبل أن يتعرض بالتفصيل لمعارك الجيوش العربية واشتباكها مع جيش الدولة العبرية. مثل معارك اللطرون الثلاث

التي خاضها الجيش الأردني (الصفحة ٢٢٠ وما تلاها) ومعارك الجيش المصري حول أسدود و(ياد مردخاي) في الدفاع عن الطريق الرابط بين المجلد وبيت جبرين (ص. ٢٤٢ - ٢٤٣) ومعارك الجيش العراقي في جنين (٢٤٨) ومعارك الجيش السوري حول قرى طبرية (٢٥٤).

يناقش الفصل السادس «الهدنة الأولى في الفترة من ١١ حزيران حتى ٨ تموز ١٩٤٨: المجتمع الدولي والحرب». توقفت الحرب نتيجة التدخل الأممي وتم الاتفاق على هدنة بين الجيوش المشتبكة. وكما يقتبس موريس من القادة اليهود فإن الهدنة جاءت مثل النعمة على العصابات اليهودية. وفي نهاية الفصل القصير جداً (٢٦٤ - ٢٧٢) يضع موريس اللوم على الدول العربية في رفضها تجديد الهدنة. وهو الاتهام الذي يستكمله في الفصل السابع المعنون بـ«الأيام العشرة وما بعدها»، إذ يقول: إن الهدنة التي كان من المقرر أن تنتهي في التاسع من حزيران انتهت قبل ذلك بيوم لرغبة الجيش المصري في مباغته العصابات الصهيونية. (٢٧٣) وبعد يوم من الحرب صارت المبادرة العسكرية كلها بيد اليهود خاصةً بعد افتقار الجيش المصري للذخيرة. أما في الجبهة الشمالية فإن اليهود كانوا هم من بدؤوا الحرب في الجليل ووادي الأردن عبر عمليات «شجرة النخيل» (٢٧٨) و«عملية «شجرة السرو» (٢٨٣). عموماً أحرزت العصابات اليهودية مجموعة من النجاحات تمثلت في ردع التقدم العربي ووقف أي زحف مصري باتجاه الشمال أو أي زحف سوري باتجاه الجليل. وبعد أن أفلحت جهود المبعوث

الأممي الكونت برنادوت في التوصل إلى هدنة جديدة تم اغتياله على يد العصابات الصهيونية. وفي الفصل الثامن يناقش موريس عملية (يوأف) وعملية (حيرام). وعملية (يوأف) كانت بقصد استكمال تدمير القرى والبلدات الفلسطينية التي كانت تقع ضمن نطاق الوجود المصري في منطقة المجلد وما يجاورها. وكان دافع إسرائيل هو أن منطقة النقب المخصصة للدولة العبرية في قرار التقسيم إما تقع تحت السيطرة المصرية وإما ممزقة وغير متواصلة (٣٢٠) بعبارة أخرى لم تكن إسرائيل لتسلم بالحدود التي انتهت عندها حرب الأيام العشرة. وبدأت حرباً في منتصف تشرين الأول لتغير الحدود. وهو ما حدث باحتلالها المجلد وهزيمة الجيش المصري وزحف القوات اليهودية باتجاه غزة حتى بيت حانون. ويناقش الكاتب عملية (حيرام) التي قصدت منها إسرائيل استكمال احتلال شمال فلسطين. ومثل عاداته فإن موريس يحاول أن يبرر الهجمات والحروب اليهودية وكأنها تنفيذ للرغبة الدولية فيقول «استكمل جيش الدفاع الإسرائيلي في عملية (حيرام) الاستيلاء على الجليل ودمجه داخل إسرائيل. وهذا يتوافق على الأقل مع عنصر من مقترحات برنادوت السياسية». (٣٤٨) دون أن يقول مثلاً إن ضم المجلد يتعارض مع هذه المقترحات. كان موريس محقاً هذه المرة عندما ذكر في آخر عبارات هذا الفصل أن «مجموعات الجيش كان تتلقى أوامر بمنع عودة اللاجئين من لبنان» إلى فلسطين. (٣٤٩).

ويتنقل الكاتب في الفصل التاسع لمناقشة

عملية (حوراف) بين أيلول ١٩٤٨ وكانون الثاني ١٩٤٩. وهي عملية استكمال احتلال منطقة النقب. و(حوراف) تعني جبل سيناء. وكان يقصد منها هزيمة الجيش المصري بشكل كامل وإخراجه من حدود فلسطين التاريخية. وهو الأمر الذي تحقق بشكل شبه كامل مع احتفاظ الجيش المصري بالشريط الساحلي الذي سيعرف بعد ذلك بقطاع غزة. وهي كانت آخر حروب إسرائيل لالتهام أكبر قدر من الأراضي الفلسطينية قرابة ٨٠٪ من وطن الفلسطينيين.

ويقوم الكاتب في الفصل العاشر والمعنون بـ«اتفاقيات الهدنة: كانون الثاني - تموز ١٩٤٩» بمناقشة اتفاقيات الهدنة التي أنهت فعلياً حروب العام ١٩٤٨ وثبتت الحدود الإسرائيلية التي باتت تعرف إسرائيل وفقها. وكما يختتم الكاتب فإنه و«حتى العام ١٩٦٧ فإن اتفاقيات الهدنة وبشكل واسع حكمت علاقات الحدود بين إسرائيل والعرب» (ص. ٣٩١). ويعرض الكاتب في الفصل الأخير (الحادي عشر) «بعض الاستنتاجات».

كانت أطروحات بني موريس في كتابه السابق حول اللاجئين قد حملته على جناحي الشهرة وصنعت له اسماً كبيراً في أوساط ما بات يعرف بالمؤرخين الجدد أو السرد التاريخي «ما بعد الصهيوني». وكتاب موريس المعنون (ميلاد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ١٩٤٧ - ١٩٤٩) الصادر العام ١٩٨٨ في الذكرى الأربعين للنكبة عشية اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى اعتبر في حينها اختراقاً واضحاً للرواية الصهيونية عن

مجريات الحرب القائمة على الادعاء بأن العرب الفلسطينيين تركوا قراهم ومدنهم طواعيةً أو بناءً على تعليمات وتوجيهات قيادة الجيوش العربية وفق تكتيك الحرب والمصالح الميدانية. وهي، أي الرواية الصهيونية، بذلك تنفي أية صلة لها بالمسؤولية عن الحرب وتبعاتها. وهو المنطق نفسه الذي يحكم رواية المستعمر عن أخلاقه في المستعمرات للتوصل من أية مسؤولية عن فعله المشين الذي قد يصيب حياة الناس مثلما فعل المستوطنون الأوائل في روايتهم حول استيطان أميركا. كتاب بني موريس كان ميلاد رواية جديدة تنقب في الوثائق والقرارات العسكرية التي سمح بالاطلاع عليها بعد مرور الفترة القانونية. بعد قراءة هذه الوثائق وتحليلها وجد موريس آنذاك أن هناك من اليقين ما يكفي للقول بعكس الرواية الصهيونية. فالحقيقة التي كشف عنها موريس ومجموعة أخرى من المؤرخين أمثال إيلان بابي وآفي شلايم هي أن الخطة العسكرية الصهيونية كانت تقتضي ترحيل السكان الفلسطينيين من قراهم وإجبارهم على الرحيل واستخدام كافة أشكال التهريب لدفعهم إلى ترك بيوتهم حتى القتل. وكان آخرها كتاب آلان بابي Ilan Pappé «التطهير العرقي

لفلسطين» الصادر العام ٢٠٠٧، Ethnic Cleansing of Palestine. لكن هذه كانت قناعات موريس فيما مضى حين كان مؤرخاً لا يعرف إلا الوثائق، أما حين أثر على نفسه أن يكون بوقاً دعائياً لخدمة مصالح الجنرالات فإن روايته اختلفت.

وللمفارقة، فإن موريس اختار أن ينشر كتابه

الجديد الذي يدافع فيه بشكل سافر عن الدعاية الصهيونية التي ناقضها فيما مضى في السنة الستين للنكبة العام ٢٠٠٨. ليس في الأمر من مفارقة. لكن موريس ليس غيباً للدرجة التي ينكر فيها بالطلق ارتكاب العصابات الصهيونية أية مجازر بحق الفلاحين الفلسطينيين، بل هو يعترف في بعض المواضع بوجود مثل تلك الجرائم لكنها الجرائم المنطقية التي تحدث في الحرب. وأبعد منذ ذلك يقول موريس إن مثل هذه المجازر كانت نتيجة للظروف المحيطة بانتصار اليهود على العرب وسيطرتهم على أكثر من أربعمئة قرية ومدينة في الفترة بين نيسان وتشيرين الثاني من العام ١٩٤٨ فيما فشل العرب الفلسطينيون وجيش الإنقاذ في الاستيلاء على أية مستوطنة وأن الجيوش العربية التي دخلت فلسطين - (بكلمات موريس غزت فلسطين) في منتصف أيار ١٩٤٨ - قامت بتدمير عدد قليل من المستوطنات اليهودية. بكلمات أخرى يريد موريس أن يقول إنه لو انتصر العرب لذبخوا اليهود. وعليه، ووفق منطق موريس، فإن عدم ارتكاب العرب للمذابح بحق اليهود لم يكن لعدم وجود رغبة لديهم لفعل ذلك بقدر عدم تمكنهم من فعله. في المقابل فإن ارتكاب اليهود للمذابح كان من ضرورات الحرب. أي منطق هذا.

وموريس يتنصل من كل الحقائق التي دافع عنها سابقاً وعن تلك التي صارت راسخة في القراءات التاريخية حول الحرب ضد الشعب الفلسطيني فهو يقول إن (الخطأ د) لم تكن بالطلق موجهة لطرده الفلسطينيين من مدنهم وقراهم بل إن حوادث

الطرده حدثت عرضاً ولم تكن ضمن خطة محكمة كما لم تكن في بال مخططي «حرب الاستقلال». وعمليات الطرد كانت نتيجة منطقية للحرب.

في كتابه السابق يتحدث موريس عن ٣٥ ألف مسلح من ال(هاغانة) أما في أطروحته الجديدة فيتحدث موريس عن ١٦,٥٠٠ مقاتل من ال(هاغانة) يواجهون أكثر من ٢٠ ألفاً من الجيوش العربية بجانب جيش الإنقاذ العربي والمتطوعين والمسلحين المحليين. وموريس لا ينسى أن يذكر قارئه بأنه لا توجد معارضة في الرقم الذي ذكره في كتابه الأول قبل عشرين عاماً وبين الرقم الذي يصل إلى أقل من النصف الذي يسرده في مؤلفه الجديد. كيف يكون ذلك؟ ببساطة فإن الرقم الذي تحدث به عن ٣٥ ألفاً كان يضم بجانب الجنود المقاتلين الحراس المدنيين والطواقم الإدارية والمكتبيين وكل الطواقم المساعدة للمقاتلين. وعليه فإن العدد الصافي للمقاتلين لا يزيد على الرقم الجديد ١٦,٥٠٠ مقاتل. وليستكمل المقارنة فإنه لا يفوته التذكير بأن الجيوش العربية لها امتدادها من الإداريين والمكتبيين وسلاح الطيران في بلادها. وعليه، وهنا منطق موريس الجديد، فإن الجيوش العربية كانت تفوق العصابات الصهيونية بأضعاف مضاعفة. والنتيجة التي يريد دائماً موريس تذكيرنا بها هي أنه كان بمقدور العرب كسب الحرب والقضاء على إسرائيل وعليه، أيضاً، ووفق المنطق نفسه فإنه من حسن حظ اليهود أن هذا لم يحصل وإلاً لكانوا شردوا من ديارهم كما يذكر موريس قارئه في الفصل الختامي من الكتاب. والنتيجة الأخيرة في ذلك أن تشرد اللاجئين الفلسطينيين كان نتيجة

طبيعية لحرب طاحنة دافع فيها اليهود عن أنفسهم دون أن يقصدوا تشريد الفلسطينيين . وكما يقول موريس فإن العرب كانوا متفقيين في المعارك الجوية في البداية وأن اليهود كانت تعوزهم الدفاعات الجوية وأن التفوق اليهودي حصل بعد الهدنة وبعد وصول شحنات الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا .

وموريس يحاول تقزيم شأن الشعب الفلسطيني ومستوى الرقي والوعي الذي وصل إليه قبل النكبة من خلال التركيز على غياب الوطنية الفلسطينية وأن ما كان موجوداً ليس بأكثر من ردة فعل على الوجود الاستيطاني اليهودي في البلاد؛ لأنه «كان ينقص العرب الوعي السياسي والوطني وكانوا غير منظمين» كما يقول موريس . فالثورات الوطنية الفلسطينية ضد الوجود اليهودي الجديد في مطلع القرن العشرين كانت «أعمال شغب وعنف» . حتى أنه يعزو بعض الأعمال لكونها حدثت على خلفية جنائية مثل السرقة . والنظرية التي تربط نمو الوطنية الفلسطينية بظهور الحركة الصهيونية تجد لها مقاماً في سوق الأفكار حول تطور الوطنية الفلسطينية وهي ليست من بدعة موريس ، لكن موريس يحاول أن يغيب أية إمكانية لظهور وعي قومي في فلسطين قبل الصدام مع المستوطنين اليهود . حتى أنه ينزع عن الفلسطينيين أية مساهمة في الحراك القومي والفكري الذي ساد البلدان العربية عشية بروز الأفكار المناهضة للسيطرة العثمانية على المقدرات العربية . فهو حين يذكر المدن الفاعلة يقول «بيروت ودمشق وبغداد والقاهرة» . متناسياً مثلاً أن يافا كانت في النصف الأول من القرن العشرين مركزاً حضارياً يجتذب

العقول العربية ومركز حراك ثقافي وسياسي فاعل على مستوى الوطن العربي .

كما أن موريس يجتهد في تصوير هجمات العصابات الصهيونية على القوات البريطانية وكأنها معارك تحرر وطني . في المقابل فإن دفاع الشعب الفلسطيني عن وطنه وأرضه وحياته لم يكن مصحوباً بأي وعي قومي أو وطني . ثمة شيء في كتابة موريس يريد أن يضحك من خلاله فكرة الوطنية الفلسطينية . فهو يعاود بين الفينة والأخرى التذكير بغياب الدافع الوطني في نضال الشعب الفلسطيني ضد المستوطنين . لنقرأ : «ولكن العنف لم يكن مرده فقط الشعور الوطني المعاصر . فهو يرتكز أيضاً إلى اندفاعات دينية قوية . فلا شيء كما يبدو يستطيع تحريك الجماهير العربية الفلسطينية للتصرف أكثر من الشعارات والرموز الدينية الإسلامية.» وموريس وحين يعترف بأن ثمة شيئاً من الوطنية كان وراء بعض تصرف الساسة الفلسطينيين إلا أنه يقول إنهم فعلوا القليل لتحقيق وطنيتهم . وعدم نمو الوطنية الفلسطينية له أسبابه الثقافية والسياسية والاجتماعية . (انظر الصفحة ٨٣) .

إضافة لذلك ، فإن موريس يعلي من شأن الخلاف السياسي الداخلي بين العائلات داخل الطيف السياسي الفلسطيني قبل النكبة . ويصور الوطنية الفلسطينية بوصفها فقط خلافاً بين عائلة الحسيني (الحاكمة) وعائلة النشاشيبي . وهو لا يفتأ يذكرنا بهذا الصراع إلى درجة الملل . ببساطة فهو يريد أن يقول إن الحراك الداخلي الفلسطيني كان صراعاً عربياً تقليدياً على السلطة ولم يكن تبلوراً

لفكرة الوطنية .

كما لا يفوت القارئ محاولته تشويه القيادة الفلسطينية والعربية بوصمها بالنازية . وهو يذكر بالحاج أمين الحسيني وفوزي القطب . ورغم أن موريس يذكر أن بعض أقطاب الـ(هاغاناة) طلب ود المخابرات الألمانية في بيروت ، فإنه يقول إن مثل هذه التصرفات كانت خروجاً على النمط ، فيما كان موقف الحاج أمين الحسيني ورفاقه في الزعامة الفلسطينية غمطاً سائداً في الثقافة العربية . وهو يقدم صورة عن القيادة الفلسطينية وعن الشعب الفلسطيني والقيادة والشعب العربي بوصفهم معادين للسامية ؛ لأن الثقافة الإسلامية مبنية على فكرة رفض اليهود . وموريس يستخدم الكلاشيهات السائدة في الصحافة اليومية الغربية والإسرائيلية والتعميمات حول الإسلام سامحاً لنفسه أن يكون فريسة التنظير الأعمى لأصحاب أفكار التصادم بين الحضارات . لنقرأ «في الإسلام قليل من الاحترام أو التقدير لليهود لأنهم أبناء القردة والخنازير كما جاء في القرآن» . كما أنه لا يتورع في الاقتباس من الشعر والمقالات الصحافية التي نشرت في فلسطين قبل ١٩٤٨ ليدل على كره الفلسطينيين لليهود .

ويقسم موريس النكبة إلى مرحلتين : يسمى المرحلة الأولى «الحرب الأهلية» والثانية يسميها الحرب مع الجيوش العربية بعد غزوها للبلاد . لنراقب المصطلحات . فالقتال بين السكان الفلسطينيين أصحاب الأرض وبين المستوطنين

اليهود هي حرب أهلية . وهنا مساواة غير عادلة بين السكان الأصليين وبين المستوطنين . والحرب الأهلية عادةً ما تكون حرباً بين سكان البلاد الواحدة . وباستخدام المصطلح ، أي الحرب الأهلية ، للإشارة إلى حرب المستوطنين اليهود وعصاباتهم المختلفة (الهاغاناة ، البلماح ، شتيرون) فإن موريس يريد أن يساوي في الحق بين الفلسطينيين أصحاب الحق الأصلي وبين المهاجرين الجدد . وهو بذلك لا يريد أن يسوي بينهم فقط بل يريد أن يعطي شرعية للتدخل الخارجي من قبل الأمم المتحدة في محاولة حل الصراع عبر استصدار قرار التقسيم . والتدخل الخارجي يكون في الأوضاع التي لا تسمح العلاقات بين سكانها بالتعايش السلمي ؛ فيتم رفع القضية إلى جهة دولية لإيجاد طريقة مثلى يتمكن خلالها السكان من العيش معاً . وهو ما تم في قرار التقسيم من تقسيم البلاد لدولتين واحدة لليهود وثانية للفلسطينيين ؛ الأمر الذي اعتبره اليهود انتصاراً واعتبره الفلسطينيون نكبةً .

وخلاصة ما يمكن ملاحظته في هذا الكتاب هو أنه ورغم كونه يركز إلى حقائق تاريخية واقتباسات وتصريحات ووثائق إلا أن المؤرخ يستخدمها لخدمة غاية واحدة تبرز من السطر الأول لكتابه وتتجلى في تبرير حرب العصابات الصهيونية على الشعب الفلسطيني الأعزل . وكما يقول وليام فولكنر : إن «الماضي لم يمِث ، حتى أنه لم يمضِ»



الكتاب: مهمتي في إسرائيل :

مذكرات أول سفير مصري

في تل أبيب

الكاتب: سعد مرتضى

الناشر: دار الشروق، القاهرة

تاريخ النشر: ٢٠٠٨/١٢/٠٢

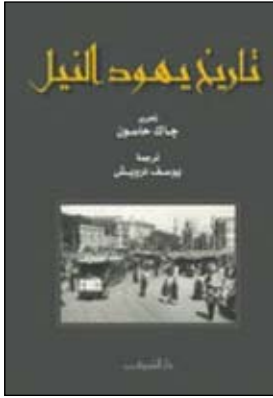
عدد الصفحات: ٢٣٤

يتحدث سعد مرتضى في هذا الكتاب عن تجربته كأول سفير مصري في إسرائيل بعد توقيع اتفاقية السلام بين البلدين في (كامب ديفيد). وهو يروي تجربته الشخصية التي تعكس الكثير من تفاصيل العلاقة السياسية الوليدة بين البلدين في ذلك الوقت.

يقول الكاتب: «يروي هذا الكتاب قصة تجربة فريدة ومثيرة عشتها في إسرائيل، عندما أوفدني مصر كأول مبعوث للسلام الذي وقعه الرئيس الراحل أنور السادات في

واشنطن في ٢٦ آذار ١٩٧٩ مع رئيس وزراء إسرائيل الأسبق مناحم بيغن، ووقعه معهما الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، بعد سنوات عديدة من العداء والحروب بين مصر والدول العربية من ناحية، وإسرائيل من ناحية أخرى لقد أتاحت لي هذه المهمة أن أرى إسرائيل من الداخل، وأن ألتقي المسؤولين فيها، وأن أعرف الكثير من أهلها في غير نطاق العمل الرسمي، كما تجوّلت في مناطق عديدة وتعرفت إلى بعض نواحي الحياة فيها. وإنني أحاول في هذا الكتاب أن أنقل إلى القارئ، وخاصة القارئ المصري والعربي، الصورة التي رأيته، والانطباعات والمشاعر التي أحسست بها، كما أوضحت، في الحدود المتاحة، والمهمة التي أدتها. ومن خلال مقابلاتي مع عدد من المصريين والعرب، لمست اهتماماً ظاهراً في أن يعرفوا مني، وقد عرفت في إسرائيل، الكثير عن هذه الدولة، وشعبها، وعملي فيها، لأن القطيعة القائمة بين العرب

وإسرائيل نتيجة الصراع بينهما، أسهمت في إسدال حجب من الغموض على حقيقة ما يجري هناك. وقد اختلطت الحقائق بالدعايات، العربية أحياناً، والإسرائيلية أحياناً أخرى... فكان هذا الكتاب».



الكتاب: تاريخ يهود النيل

الكاتب: جاك حاسون محرراً

(ت. يوسف درويش)

الناشر: دار الشروق، القاهرة

تاريخ النشر: ٢٠٠٨/١٢/٠٢

عدد الصفحات: ٢٧٠

يقدم هذا الكتاب استعراضاً مهماً لمنطقة أغفلها البحث العربي تدور حول أوضاع اليهود العرب خاصة في مصر. والكتاب الذي يحرره جاك حاسون عبارة عن مجموعة من الدراسات التي يقدمها ثلّة من الباحثين تقدّم بانوراما واسعة للحياة اليهودية في مصر منذ

العصور القديمة إلى العصور الوسيطة ثم القرنين الثامن والتاسع عشر وحتى فترة حكم جمال عبد الناصر في منتصف القرن العشرين. وهو تاريخ يشكل جزءاً لا يتجزأ من تاريخ مصر حيث عاش اليهود جنباً إلى جنب مع المسلمين والأقباط طوال ٢٥ قرناً. ويتناول هذا الكتاب المهم المراحل المختلفة التي مرت بهم منذ العصور القديمة وحتى منتصف القرن العشرين.

إن مجموعة النصوص المتميزة التي يقدمها هذا الكتاب شاهدة على مصيرهم وأسلوب حياتهم وفترات ازدهارهم وشتاتهم فانقراضهم. المحرر جاك حاسون، طبيب نفسي مصري يهودي، هاجر إلى فرنسا مع أهله في سن مبكرة، ولكنه كان يحضر إلى مصر بانتظام، وأسس في باريس جمعية الحفاظ على تراث يهود النيل. والمترجم يوسف درويش ولد العام ١٩١٠ بالقاهرة في أسرة قرائية، فدرس القانون واهتم بالدفاع عن حقوق وحريات الشعب وخاصة العمال. وكان يوسف درويش اليهودي قد أعلن إسلامه في

العام ١٩٤٧. وقد قام بترجمة كتاب أوضاع عمال الصناعة الكبيرة في القاهرة وضواحيها وكتاب وثائق من واقع اليسار الماركسي الفرنسي. كما ترجم العديد من الأبحاث والمقالات المطولة من اللغة الفرنسية. وقد أسلم في العام ١٩٤٧ وتوفي في العام ٢٠٠٦ بالقاهرة. في مقدمة المترجم يشير درويش بشيء من الاتهام إلى السلطات المصرية في الأربعينيات التي سهّلت سفر اليهود الذين لا جنسية لهم إلى إسرائيل، إذا إنها عمدت - كما يقول - إلى تزويدهم بـ«ورقة طريق»؛ للتوجه إلى روما، حيث كان ينتظرهم هناك رجال الوكالة اليهودية لإيصالهم إلى إسرائيل. وتستعرض فصول الكتاب أنماط الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لليهود، مع شيء من التفاصيل اليومية المرتبطة بالطبقة والشعائر التي كان يمارسها اليهود في مصر. وفي الفصول المتعلقة بحياة اليهود اليومية خلال فترة الحكم الإسلامي الكثير من الإشارات التي تؤكد احترام الحكام

المسلمين لتقاليد الطائفة اليهودية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ورغم وجود حدٍّ لا يمكن إغفاله من القيود التي لا تساوي اليهود بالمسلمين مثلاً، لكن الحقيقة التي لا تقبل الشك فيها هي أن يهود مصر حتى ذلك التاريخ لم يكن لهم (غيتو) ولم توجد حواجز بين المجموعات، رغم الاتجاه الطبيعي للتجمع في بعض الأحياء تبعاً للانتماء الديني أو الإثني أو الحرفي.

الكتاب: تجربة المجلس التشريعي الفلسطيني (١٩٩٦-٢٠٠٨) الكاتب: د. يوسف صافي الناشر: مركز هدف لحقوق الإنسان تاريخ النشر: ٢٠٠٨ عدد الصفحات: ١٦٦ يناقش الكتاب الصادر عن مركز هدف لحقوق الإنسان تجربة المجلس التشريعي الفلسطيني الأول والمجلس التشريعي الثاني لغاية تاريخ صدور الكتاب في تموز ٢٠٠٨. ويتوزع الكتاب على خمسة فصول تناقش تجربة المجلس التشريعي الأول والمجلس التشريعي الثاني حتى



الكتاب: الشرق الأوسط تحت
مرمى النيران: علاقة الاتحاد
الأوروبي بإسرائيل في منطقة
بين الحرب وحل النزاع

**The Middle East
Under Fire? EU-
Israel Relations in
a region between
War and Conflict
Resolution**

**الكاتب: Roy Nathanson
& Stephan Steller**

محرران

الناشر: Israeli European
Policy Network

تاريخ النشر: ٢٠٠٨

عدد الصفحات: ١٩٥

يرصد الكتاب دور الاتحاد
الأوروبي في المنطقة؛ من
خلال تدخلات الاتحاد في
الصراع العربي الإسرائيلي.
وهو عبارة عن مجموعة أبحاث

تاريخ صدور الكتاب في تموز ١٩٩٤.

٢٠٠٨.

الفصل الثالث من الكتاب

يستعرض واقع تجربة المجلس
ضمن سياق بناء المجلس
المؤسسي وهيكلة التنظيمي
ومهامه المختلفة، ويعتمد
الكاتب على تحليل الدورة
البرلمانية التاسعة للمجلس
(٢٠٠٤/٣/٩ - ٢٠٠٥/٣/٩)
كدراسة حالة لفهم طبيعة عمل
المجلس وتعميم الخلاصات
بشأنها.

ويخصص الكاتب الفصل
الرابع لمناقشة واقع وتجربة
المجلس التشريعي الثاني (٢٠٠٦)
- (٢٠٠٨) ضمن المشهد السياسي
الذي أفرز المجلس من دخول
حركة حماس النظام السياسي
الفلسطيني وسيطرتها على
المجلس وما تبع ذلك من أحداثٍ
سياسيةٍ مختلفةٍ. ويقدم الكاتب
في الفصل الخامس مجموعةً من
النتائج والتوصيات التي تتعلق
بعمل المجلس سواء من النظام
الانتخابي أو هيكل المجلس
أو وظائفه التشريعية وعلاقة
المجلس بالسلطة التنفيذية.
ثم يقدم تصوراً للخروج من
المأزق.

ويحدّد الفصل الأول القصير
بشكل واضح (صفحتان) الإطار
العام للدراسة من حيث مشكلة
الدراسة وأهدافها وأهميتها
ومنهجية البحث. يقول الكاتب
إن الكتاب سيستعرض «تجربة
المجلس التشريعي الفلسطيني
ضمن أبعاد: السياق التاريخي
والسياسي والقانوني...
الأطر القانونية النازمة للعملية

البرلمانية والبناء المؤسسي
والتنظيمي ووظائف ومهام
المجلس التشريعي والعقبات
والمعوقات التي واجهت التجربة»
البرلمانية.

فيما يخصص الكاتب
الفصل الثاني لمناقشة واقع
تجربة المجلس التشريعي الأول
(١٩٩٦ - ٢٠٠٦) من حيث
سياقها السياسي والقانوني مع
مناقشة واقع الانتخابات التي
أفرزت المجلس العام ١٩٩٦.
ويستعرض الكاتب السياق
التاريخي الذي جاء ضمنه
المجلس عقب توقيع اتفاقيات
السلام بين منظمة التحرير
وإسرائيل وتأسيس السلطة العام

ولبنان: الاقتصاد السياسي لإعادة الإعمار بعد الحرب».

والكتاب مذيّل بتعريفات بالكتاب المساهمين ومسبوق بملخص موجز للأبحاث المقدمة في ثناياه.



الكتاب: الدولة الوطنية المعاصرة

: أزمة الاندماج والتفكيك

الكاتب: مجموعة باحثين

الناشر: مركز دراسات الوحدة

العربية، بيروت

تاريخ النشر: ٢٠٠٨/١٢/٠٢

عدد الصفحات: ١٦٦

صدر عن مركز دراسات

الوحدة العربية كتاب (الدولة

الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج

والتفكيك)، ضمن سلسلة كتب

المستقبل العربي (٨٥). يتكون

الكتاب من ثمانية بحوث قدمها

باحثون من بلدان عربية مختلفة.

وكما يقول الكتاب فقد شهدت

النووي الإيراني؛ داعياً إلى دور أوروبي أكبر.

وفي الفصل الخامس يتناول

مارك هيلير «آفاق التعاون بين

إسرائيل والاتحاد الأوروبي في

محاربة انتشار أسلحة الدمار

الشامل». وتكتب دورثي

شمت في الفصل السادس حول

مواقف الدول الأعضاء المختلفة

في الاتحاد الأوروبي من الصراع

العربي الإسرائيلي مقابل الموقف

الموحد الصادر عن مؤسسات

الاتحاد الأوروبي وتقرآن بين

مواقف تلك الدول فيما بينها

وبين مواقفها ومواقف المؤسسة

الاتحادية. وفي الفصل السابع

يكتب روبي ناثانسون حول «أثر

الصراع العربي الإسرائيلي على

الاقتصاد الإسرائيلي: دراسة

حالتين للحرب الأخيرة». وهو

يقصد حرب لبنان في صيف

٢٠٠٦ والانتفاضة.

وفي الفصل الثامن تكتب

مارشيل سيموني حول دور

المجتمع المدني في التعاون

الثلاثي الفلسطيني الأوروبي

الإسرائيلي. فيما يكتب مرة ثانية

تال ساديه الفصل الختامي بعنوان

«الاتحاد الأوروبي وإسرائيل

قدمت في مؤتمر بهذا الخصوص

برعاية شبكة السياسة الأوروبية

الإسرائيلية وعقدت جلساته

بين تل أبيب وبرلين خلال شهر

أيار ٢٠٠٧ ونشرت هذا العام.

ويشارك في كتابة فصول الكتاب

باحثون أوروبيون وباحثون

إسرائيليون.

ويحتوي الكتاب على تسعة

بحوث مقدم لها بمقدمة يكتبها

محررا الكتاب. يناقش تال

ساديه في الفصل الأول «خطة

العمل الأوروبية تجاه إسرائيل»

المقرّة من الاتحاد الأوروبي في

العام ٢٠٠٤، ويقدم وجهة نظر

إسرائيلية. فيما تقدم كوستانزا

موسو قراءةً أوروبيةً للخطة

نفسها في الفصل الثاني. وفي

الفصل الثالث يقدم شلومة شبيرو

مراجعةً لمساهمة الاتحاد الأوروبي

في مهمات حفظ السلام والمراقبة

في الشرق الأوسط من وجود

القوات الأوروبية ضمن القوات

متعددة الجنسيات في سيناء إلى

قوة المراقبة في الخليل إلى الوجود

الأوروبي على معبر رفح،

جنوب قطاع غزة. وفي الفصل

التالي يقدم سفين بيسكوب قراءةً

للدور الأوروبي في معالجة الملف

العقود الأخيرة من القرن الماضي وبدايات هذا القرن، تراجعاً في فكر وبنية الدولة الوطنية في أكثر من منطقة في العالم، حتى أضحى مصطلح التفكيك أو الاحتواء والتفتيت يترافق مع التصورات المعروضة إزاء قدرة المؤسسات الحاكمة على تطوير كيائها وتأسيس مشروعها التحديثي؛ لضمان استمرارها وثباتها. وإذ سجلت حقبة التحرر والاستقلال الوطني إنجازات ذات أهمية خاصة في إطار صياغة العلائق الاقتصادية والاجتماعية الضامنة للقدرة على التطور والبناء، إلا أن كل ذلك بدأ بالتراجع أمام غياب أهم عناصر تلك الحقبة، وهو بناء التجربة الديمقراطية التي تضمن المشاركة في صناعة القرار، وتعزيز الهوية الجامعة التي تجسّد الإرادة العامة وخدمة المصالح المشتركة.

هو أنها كانت الحل الأمثل المتاح للخلاص من الاستعمار والاحتلال. والدولة التي كانت استجابة لرغبة التحرر جاءت مسبقةً بالوعود والتوقعات الكثيرة التي لم يتحقق منها الكثير.

وكما يقترح المساهمون في الكتاب؛ فإن التردد في حسم موضوع الهوية والانتماء وضبابية مفهوم المواطنة والاختلافات في التعامل مع موضوع الحداثة والتغيير وفشل البرامج الاقتصادية؛ كل ذلك أسهم في زيادة الإرباك وأوقع مؤسسات الدولة الوطنية تحت ضغط التجريب أحياناً والجمود الفكري أحياناً أخرى. ومع تزايد الضغوط والتدخلات الخارجية ازداد الأمر سوءاً بمحاولة القوى الخارجية التدخل في مكونات الدولة وبنيتها؛ بحجة الإصلاح عبر الدعم المالي المشروط سياسياً وفق أجندة الديمقراطية والإصلاح وتحديث مؤسسات الدولة.

وتنوّع تحديات العولمة والهيمنة والاستعمار الجديد لا يمكن أو تواجه دون عمل فكري، وجهد قومي، موحد. ولعل في موضوعات هذا الكتاب، وعلى اتساع وتنوّع القضايا التي تناولها، ما يشكل مساهمةً فكريةً هادفةً وموضوعيةً في بناء الدولة في بُعديها الوطني والقومي، والعمل على رُفد مستقبلها بمقومات البقاء والتطور.



الكتاب: الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية: اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث

الكاتب بارينجتون مور، (ت. أحمد محمود)

الناشر: المنظمة العربية للترجمة تاريخ النشر: ٢٠٠٨

عدد الصفحات: ٦٥٢

جاء على الغلاف الأخير

لكن، وكما يقول الكتاب «سيبقى موضوع الدولة الوطنية، ومستقبلها، تحدياً مفروضاً على الكيان العربي، ذلك أن تصاعد

لقد كانت الدولة الوطنية بما شكلته من حقيقة واضحة على عدم إنجاز القومية العربية لمشروعها الوحدوي عرضةً للكثير من الانتقادات؛ إلا أن العزاء الوحيد للمدافعين عنها

للكتاب: في هذا العمل الكلاسيكي من التاريخ المقارن ونظم الحكم، يستكشف بارينجتون مور الابن أسباب تطور بعض البلدان في العصر الحديث كديمقراطيات، بينما تطور البعض الآخر كدكتاتوريات فاشية أو شيوعية. وهو يبحث في الأدوار السياسية التي قامت بها الطبقات العليا المالكة للأراضي وطبقة الفلاحين باعتبارها مجتمعات زراعية تطوّرت إلى مجتمعات صناعية حديثة.

في الباب الأول والمعنون بـ «الأصول الثورية للديمقراطية الرأسمالية» وعبر ثلاثة فصول يناقش الكاتب الثورات التي قادت إلى ظهور الرأسمالية. في الفصل الأول يناقش الكتاب الوضع في إنكلترا وإسهامات العنف في التحول التدريجي والدوافع الأرستقراطية وراء التحول الرأسمالي في الريف، ومن ثم يناقش في الفصل الثاني التطور والثورة في فرنسا والعلاقات الطبقية في ظل الاستبداد الملكي وعلاقة الفلاحين بالنزعة الراديكالية إبان

الثورة وفي الفصل الثالث يناقش الحرب الأهلية الأميركية بوصفها آخر الثورات الرأسمالية. الباب الثاني يستعرض الثورات الرأسمالية في آسيا الحديثة بادئاً بالصين ومن ثم اليابان ومن ثم الهند في فصول مختلفة. في الباب الثالث المعنون بـ «دلالات وتصورات نظرية» يناقش الكاتب السبيل الديمقراطي إلى المجتمع الحديث ويختتم بتخيلات حول الرجعية والثورية.

وكما يقتبس غلاف الكتاب من مجلة (نيو ريبليك) (New Republic) «يفعل مور ما يحلم الكثير من المؤرخين بعمله؛ فهو يرى الحقائق العامة في المواقف التاريخية الفريدة. وقد كتب عملاً يتسم بالمعرفة التراكمية العميقة بالقوى التي تصنع عصرنا المضطرب».

ومن مجلة (يل ريفيو) (Yale Review) من مراجعة لسي فان وودورد: «يأخذ بارينجتون مور على عاتقه في هذا الكتاب الكبير رسم خريطة للمسارات التاريخية التي سارت فيها

دول الغرب والشرق الرئيسة كي تصل إلى مرحلة المجتمع الحديث . . . وكتابه علامة بارزة في التاريخ المقارن وتحدّ للباحثين من كل البلدان الذين يحاولون معرفة كيف وصلنا إلى ما نحن عليه الآن».

ومن ملحق نيويورك لمراجعة الكتب (New York Times Review Book): «خلال أجزاء الكتاب المختلفة هناك عمل مستمر لعقل علمي وأصيل يتسم بأندر موهبة، وهي الإحساس العميق بالواقع البشري . . . وسوف يؤثر هذا الكتاب في جيل كامل من المؤرخين الأميركيين الشبان ويضع أيديهم على أعظم المشكلات أهمية».

صدر حديثاً عن معهد السياسات العامة



